

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تداعيات سياسة إدارة ترامب الخارجية على الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية

إعداد
المنتصر بالله وائل منصور

إشراف
د. إبراهيم أبو جابر

قدّمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين.

2021م

تداعيات سياسة إدارة ترامب الخارجية على الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية

إعداد
المنتصر بالله وائل منصور

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/12/26م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....
أ. د. إبراهيم أبو جابر / مشرفاً ورئيساً

.....
أ. د. ايمن يوسف / ممتحناً خارجياً

.....
د. عبد الرحيم الشوبكي / ممتحناً داخلياً

1. د. إبراهيم أبو جابر / مشرفاً ورئيساً

2. أ. د. ايمن يوسف / ممتحناً خارجياً

3. د. عبد الرحيم الشوبكي / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى والدي صاحب الفضل أولاً وآخراً وما يبني السطور
إلى أمي بصمت لأن صمت الكلمات أبلغ أمام فيض فضلها
إلى من أشم أنفاسها في كل وردة، توأم الروح "نور"
إلى شريك الدرب، رفيق الحياة "عبد الله"
إلى ذاك الملتصق على جدار الروح "يوسف"
إلى خفيف الظل، طيب القلب، هنيئ الطبع "عيسى"
إلى من أثقله القدر حملاً لست أدري أكان جديراً به؛ أم نحن الأجر "باسل"
إلى القابضين على الجمر، الصابرين المربطين على ثرى فلسطين الحبيبة.
لكم جميعاً وبكل تواضع أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

الشكر والتقدير

أما وقد أحسانني الله على إتمام هذه الدراسة، فلك الحمد والشكر ببي كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطائك فالشكر والحمد لله على نعمته وفضله أولاً وأخيراً.

كما يسعدني ويشرفني بأن أقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور الفاضل إبراهيم أبو جابر صاحب الفضل الأكبر في إتمام هذه الدراسة وإثرائها بالنصح والتوجيه والإشاد.

ولا يسعني إلا أن أشكر الأساتذة الأفاضل؛ الدكتور أيمن طلال والدكتور عبد الرحيم الشوبلي، الذين أفاضوا عليّ بالنصح والإشاد ومناقشة هذه الدراسة لتخرج للنور.

والشكر موصول لوالدي الذي ساندني ووهبني الطاقة والأمل، صاحب الفكرة الأولى وصاحب الفضل الكبير الذي لولاه لما حققت مع هذا الإنجاز شيئاً.

وإلى الدكتور الفاضل ظافر القصاروي كل الشكر والتقدير والإمتنان على ما قدمه لي مع نصح وإشاد وتوجيه طوال فترة الدراسة.

وإلى دولة الأستاذ الدكتور رامي الحمد الله الأب الروحي لنا في جامعة النجاح الوطنية العريقة، صاحب الفضل العظيم في مساندتي في إتمام هذه المرحلة، فكل الشكر والامتنان لكم جميعاً.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدّم الرسالة التي تحمل عنوان:

تداعيات سياسة إدارة ترامب الخارجية على الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه الرسالة إنّما هي نتاج جهدي الخاصّ، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة ككلّ أو أيّ جزء منها لم يقدّم من قبل لنيل أيّ درجة علميّة أو
بحث علمي أو بحثي لأيّ مؤسسة علميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other
degree or qualification.

Students name:

اسم الطالب: *أحمد محمد عبدالله وأهل "مدرس عبد" منصور*

Signature:



التوقيع:

Date:

التاريخ: 26-12-2021

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ط
	فهرس الخرائط	ي
	الملخص	ك
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	1
1.1	مقدمة الدراسة	2
1.2	مشكلة الدراسة وأسئلتها	4
1.3	أهداف الدراسة	5
1.4	الدراسات السابقة	5
1.5	التعقيب على الدراسات السابقة	10
1.6	فرضيات الدراسة	11
1.7	منهج الدراسة	11
1.8	حدود الدراسة	12
1.9	وحدة التحليل	12
1.10	مصطلحات الدراسة	12
1.11	الإطار النظري والمفاهيمي	16
1.11.1	مفهوم الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين وجذورة التاريخية	16
1.11.2	الجزور التاريخية للتهويد والإستيطان الإسرائيلي	19
1.11.3	الطرق الإنتقافية	21
1.11.4	اتخاذ وصنع القرار داخل الإدارة الأمريكية	22
	الفصل الثاني: القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الامريكية	24
2.1	تمهيد	25
2.2	التسلسل التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (ما قبل إدارة دونالد ترامب)	26

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.2.1	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي 1967-1986	28
2.2.2	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي 1987-1999	31
2.2.3	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي 2000-2016	35
2.3	سياسات إدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية	38
2.3.1	الإعلان عن صفقة القرن	39
2.3.2	نقل السفارة الأمريكية للقدس والإعتراف بها كعاصمة للكيان الإسرائيلي	41
2.3.3	قطع المساعدات عن الفلسطينيين	43
2.3.4	التطبيع بين عدة دول عربية "واسرائيل"	44
48	الفصل الثالث: الاستيطان في الأراضي الفلسطينية في أجندة إدارة ترامب الخارجية	
3.1	الإستيطان في الحملة الإنتخابية (دونالد ترامب)	49
3.2	الإستيطان بعد فوز دونالد ترامب في الإنتخابات الرئاسية الأمريكية	51
3.3	مناطق نفوذ المستوطنات	57
59	الفصل الرابع: مردود سياسة إدارة ترامب الخارجية على الإستيطان في الضفة الغربية	
4.1	دوافع دعم إدارة ترامب للمشروع الإستيطاني في الضفة الغربية	60
4.2	مكتسبات المشروع الصهيوني من دعم إدارة ترامب للإستيطان	64
4.3	إنعكاسات (صفقة القرن) على مستقبل إقامة دولة فلسطينية	68
4.4	أثر سياسات إدارة ترامب الداعمة للإستيطان على الإتفاقيات والمعاهدات الدولية	72
4.5	مبررات الإدارة الأمريكية في دعم الإستيطان في الضفة الغربية	74
4.6	موقف المجتمع الدولي من سياسات إدارة ترامب الداعمة للإستيطان	75
4.7	طرق الرد والتصدي للسياسات الإستيطانية	79
4.8	الأضرار المباشرة على حياة المواطن الفلسطيني جراء الإستيطان	82

الرقم	الموضوع	الصفحة
	النتائج والتوصيات	84
	قائمة المصادر والمراجع	86
	Abstract	b

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	التعداد السكاني لسكان المستوطنات حسب احصائيات وزارة الداخلية الإسرائيلية خلال الأعوام: 2015-2020	54
جدول (2)	المخططات الإستيطانية في المستوطنات الإسرائيلية خلال الأعوام: 2015-2020	55

فهرس الخرائط

الرقم	الخريطة	الصفحة
خريطة (1)	تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق "أ" و "ب" و "ج"	35
خريطة (2)	البؤر الإستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة	57

تداعيات سياسة إدارة ترامب الخارجية
على الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية

إعداد

المنتصر بالله وائل منصور

إشراف

د. إبراهيم أبو جابر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف اهم التداعيات التي تسببت بها سياسات إدارة (دونالد ترامب) التي انعكست على التغول الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية، الذي يعتبر الحجر الأساس في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ومن أهم قضايا الصراع والحل النهائي، وتسلب الضوء على فترة حكم (دونالد ترامب) والمواقف التي تبنتها إدارته، التي لم تخل في تقديم الدعم العلني والخفي للمشروع الصهيوني و للاستيطان الإسرائيلي، وتوضيح تبعيات ذلك على مستقبل عملية السلام وحل الدولتين، وكذلك تحديد أهم معالم مراحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي السابقة واللاحقة، وتحاول طرح طرق وبدائل للتصدي لتلك السياسات والإجراءات.

يفترض الباحث أن إدارة ترامب اتخذت عدة سياسات واجراءات منحازة للجانب الإسرائيلي أتاح للمد الاستيطاني التغول وإقامة المستوطنات والطرق الالتفافية في الضفة الغربية على حساب أراضي الفلسطيني العزل القابعين تحت الاحتلال حسب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في سرد الوقائع، بحيث يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة بدقة وتحليلها وشرحها وتبسيطها وإخراجها بأبسط صورة تمكن القارئ من فهم المحتوى واستيعابه، وفي سبيل ذلك يستعين الباحث في المصادر الأولية كالمقابلات الشخصية والكتب والدوريات والمقالات والأبحاث العلمية السابقة، وبمصادر ثانوية كالصحف والمجلات والإنترنت.

وقد خرجت الدراسة بنتائج أن إدارة ترامب أعطت الجانب الإسرائيلي الضوء الأخضر في التمدد الاستيطاني، والتوسع على حساب الفلسطينيين، وحيدت الجانب الفلسطيني من الصراع، من خلال أشكال الاستيطان المتمثلة في السيطرة على الأراضي وبسط مناطق نفوذ المستوطنات والطرق الالتفافية والجدار العازل؛ حرمت إدارة ترامب الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية في العيش بسلام أسوة بباقي شعوب أهل الأرض، فقد استفردت الولايات المتحدة الأمريكية في الوساطة والرعاية على أي حلول واتفاقيات سلام مبرمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على اعتبارها صاحبة القطبية الواحدة في العالم ولرعى الجانبين عن وساطتها، وعلى الرغم من زعمها الحياد في العلن إلا أن فترة ولاية دونالد ترامب شهدت إقصاء وتهميش كامل للجانب الفلسطيني واسترضاء ومحابة للجانب الإسرائيلي، في ظل عدم إظهار المجتمع الدولي أي موقف واضح يتماشى مع القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن واتفاقيات جنيف الراضة للاستيطان والتي تلزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها بعد نكسة عام 67؛ خوفاً من الوقوف خصماً للإدارة الأمريكية بعهد ترامب، وبدى موقفاً باهتاً أمام السياسة الأمريكية العنجهية المنحازة بشكل علني للجانب الإسرائيلي والتي تدعم الاستيطان.

على ضوء ما سبق من نتائج خرجت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها:

1. وحدة منظمة التحرير وإعادة بنائها بما يمثل الكل الفلسطيني، والانطلاق برؤية استراتيجية شاملة وبرنامج موحد من منطلق مقاومة الاستيطان تتفق عليه كافة الأطياف الفلسطينية على اختلاف أيديولوجياتها.
2. التحرك على الصعيد السياسي الدولي والمطالبة بتنفيذ القانون الدولي في أراضي الضفة الغربية، وتحكيم محكمة الجنايات الدولية في كافة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بما يضمن تمثيل الشعب الفلسطيني على اختلاف أطيافه في المحافل الدولية.

3. التفاوض برعاية من يمثل الأمم المتحدة أو الرباعية الدولية ضمن شروط تضمن تنفيذ بنود المفاوضات وتخالف من ينتهك أي منها وإبقاء الاستيطان ضمن القضايا الغير قابلة للاستئناف كونها تمس البقاء والوجود الفلسطيني على الأرض.

4. تبني خطط تنمية اقتصادية في الضفة الغربية تضمن الحفاظ على اقتصاد متين وقوي يتيح التنمية في المناطق المهددة بالاستيلاء والمناطق القريبة من المستوطنات، بما يضمن تعزيز وجود الفلسطينيين على أرضهم.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

ارتكزت سياسة الاحتلال الإسرائيلي على التوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة عام 67، وفي سبيل ذلك عملت على اقتطاع الأراضي وسرقتها وتهجير أصحابها منها، وذلك ضمن مجموعة من الحجج الواهية والمعتقدات التلمودية للإستحواذ والسيطرة على هذه الأرض، وضمن الخطط الاستراتيجية لتغيير المعالم الجيوبولتيكية لها.

وتحت سياسة الأمر الواقع فرض المستوطنون أنفسهم بحماية أمنية وعسكرية وحتى سياسية من الحكومات الإسرائيلية، ورغم تجريم كافة البروتوكولات الدولية والمنظمات الحقوقية لهذا الاستيطان، كالقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة المواد: "49، 53، 147"¹، وغيرها؛ إلا أن إسرائيل تدرك تماماً أن هذا التوسع الاستيطاني يقوّض عملية السلام، وينهي مشروع حلّ الدولتين، ويساعد على قيام إسرائيل الكبرى بعد إجلاء وتطهير وتشريد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الأبدي والإستراتيجي للكيان الإسرائيلي وتفرض نفسها كراعي للسلام في المنطقة، ووسيط الحلول المقترحة والمتبناه في الصراع الإسرائيلي - العربي بالذات، وبرز ذلك عند توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد للسلام في 17 سبتمبر من عام 1978م مع الكيان الإسرائيلي، برعاية أمريكية من الرئيس الديمقراطي حينها (جيمي كارتر)، وكان ضمن بنود الإتفاق إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين وانضمامهم لهذه الاتفاقية، ورفضت القيادة الفلسطينية هذه الاتفاقية، كونها مجحفة بحق الشعب الفلسطيني.

ما هي إلا عدة أعوام ليأتي عام 1993م وبرعاية الرئيس الأمريكي الديمقراطي كذلك (بيل كلينتون) تم التوقيع على اتفاق أوسلو للسلام في 13 سبتمبر، بين الجانبين الفلسطيني

¹ الأطرش، أحمد (2014). جغرافيا الإسطيطان: كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى "كتنونات"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، فلسطين، رام الله، ص12.

والإسرائيلي كخطوة أولى للسلام بين الطرفين، وقد كان ينتظر من اتفاق أوسلو التفاوض على قضايا الحل النهائي (القدس، الإسماعيل، اللاجئين، المياه، الحدود والأمن) بعد 5 أعوام انتقالية على توقيع الاتفاق أي في عام " 1999م"، ونصت كذلك الإتفاقية على أنه: (لا يجوز لأي من الطرفين البدء أو اتخاذ أي خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة في انتظار نتائج مفاوضات الوضع النهائي)¹، وذلك في إشارة إلى المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية، لكن إسرائيل لم تحترم ذلك وتوسعت في إقامة بؤر استيطانية جديدة غير شرعية وغير قانونية بناء على هذه الاتفاقية، وهو ما كان من معوقات نجاح أوسلو لو كتب لها الاستمرار.

وكان عام 2016م موعداً لتولي الرئيس الجمهوري دونالد ترامب للحكم في البيت الأبيض، وكان ضمن حملته الانتخابية جملة من الوعود لليمين الصهيوني في إسرائيل، وما إن تولى الحكم حتى أطلّ على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (بخطة القرن)، التي وصفت بالمجحفة بحق الشعب الفلسطيني، وهو ما رفضته كافة أطراف وأحزاب الشعب الفلسطيني في الوطن والداخل والشتات، ما دعا إدارة ترامب إلى فرض جملة من العقوبات على القيادة الفلسطينية للرضوخ والقبول بتلك الصيغة، وكذلك الضغط على دول حليفة إقليمية لمنعها من مد يد العون للفلسطينيين.

وعلى صعيد الاستيطان فقد ندد دونالد ترامب بخلفه باراك أوباما عندما رفض استخدام حق النقد "الفيديو" على قرار مجلس الأمن رقم "2334" القاضي بتجريم الاستيطان، وصرّح دونالد ترامب عبر وزير خارجيته (مايك بومبيو) أن بلاده لم تعد تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة مخالفة للقانون الدولي²، كتشريع واضح وصریح بشرعية المستوطنات المقامة أصلاً

¹ أرناؤوط، عبد الرؤوف (2018). مقالة بعنوان: الإسماعيل الإسرائيلي يحول آمال "أوسلو" إلى سراب، موقع منظمة التحرير الفلسطينية على الإنترنت دائرة الدبلوماسية والسياسات العامة، أخذت بتاريخ 2020\11\9م عن الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.dci.plo.ps/article/2222/> الإسماعيل الإسرائيلي يحول آمال - "أوسلو" - إلى سراب -

² أبو راس، عبد الجبار (2019). بومبيو: واشنطن لم تعد تعتبر المستوطنات مخالفة للقانون الدولي، مؤتمر صحفي من مقر وزارة الخارجية الأمريكية، ونقلته وسائل إعلام محلية، 18.11.2019، وكالة الاناضول، أخذت بتاريخ 2020\11\9 عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.aa.com.tr/ar/> الدول العربية/بومبيو-واشنطن-لم تعد تعتبر- المستوطنات-مخالفة-للقانون-الدولي/1649157

على الأراضي الفلسطينية، وإعطاء الضوء الأخضر لحكومة اليمين الإسرائيلية في التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية تحت حماية الولايات المتحدة الأمريكية.

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

ما إن تمكن رجل الأعمال الأمريكي والمرشح عن الحزب الجمهوري دونالد ترامب من الوصول إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى باشر باتخاذ إجراءات وسياسات خارجية في شتى أنحاء العالم، كان للشرق الأوسط الحصة الأكبر منها، وعلى صعيد القضية الفلسطينية إتخذت إجراءات من شأنها المساس بحقوق الفلسطينيين، بهدف إنهاء الصراع وإحلال السلام في المنطقة، وكان من تبعاتها ترجيح كفة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي لصالح الكيان الصهيوني، في محاولة من الإدارة الأمريكية لحل هذا الصراع التاريخي، فاعترفت إدارة ترامب بشرعية المستوطنات الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية على لسان وزير خارجيته مايك بومبيو، على اعتبار أن هذه المستوطنات لم تعد مخالفة للقانون الدولي، وذلك بناءً على الحقائق والتاريخ والظروف، متصلاً بذلك من القانون الدولي ومن مذكرة "هانسل" التي كانت تعتبر أساس المعارضة الأمريكية لبناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1967م، ومن قرار مجلس الأمن "2334" الذي حثّ على وضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ومن كافة البروتوكولات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية للسلام.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتلخص في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما هي تداعيات سياسة إدارة ترامب الخارجية على الاستيطان الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية؟

وبتفرّع عن السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية كالتالي:

1. ما هي دوافع دعم الإدارة الأمريكية للمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية؟
2. ما هي انعكاسات خطة ترامب "صفقة القرن" على مستقبل إقامة دولة فلسطينية؟
3. كيف أثرت سياسات إدارة ترامب الداعمة للاستيطان على الاتفاقيات الدولية؟

4. كيف كان موقف المجتمع الدولي من سياسات ترامب الداعمة للاستيطان؟

5. ما هي الأضرار المباشرة الناجمة عن دعم إدارة ترامب للاستيطان على حياة المواطن الفلسطيني؟

6. كيف دعمت إدارة ترامب سياسات الإستيطان؟

1.3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى عدة أهداف رئيسية أهمها:

1. استعراض المواقف التي تبنتها إدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية.
2. كشف الدور التاريخي لأمريكا كوسيط غير نزيه وراعي غير أمين للسلام في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.
3. الوقوف على خطر استمرار التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، والتعريف بأثره على القضية الفلسطينية ومشروع الدولة الفلسطينية المستقلة.
4. كشف المصالح الإسرائيلية من التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية ودورها في عرقلة عملية السلام.
5. دراسة تداعيات سياسات إدارة ترامب الداعمة للاستيطان على مستقبل عملية السلام وحلّ الدولتين.

1.4 الدراسات السابقة

يستعرض الباحث مجموعة من الدراسات السابقة والتي بحثت في سياق الموضوع، وذلك لإلقاء الضوء على أهمية البحث، والإلمام بكافة حيثياته، وذلك من خلال دراسة فحوى الاستيطان الإسرائيلي في المناطق والأراضي الفلسطينية، وتهويد القدس، وتأثير ذلك على حقوق المجتمع الفلسطيني المضطهد في إقامة دولته، وكيف لعبت إدارة ترامب دور بارز في شرعنة تلك

المستوطنات وفي ضياع أجزاء من أراضي الضفة الغربية، وإلحاق الضرر بمصالح الشعب الفلسطيني، وهو ما أثر على عرقلة عملية السلام في المنطقة بعد ذلك الإعراف.

دراسة بعنوان: "مواصلة المساعدات المقدمة إلى إسرائيل مع حقوق الإنسان والقوانين الأمريكية"، للباحثين جوش روبنر وزها حسن وصالح بوكر (2021م)¹

يشير الباحثين في هذه الدراسة إلى المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الكيان الإسرائيلي عن طريق الدعم الإقتصادي أو الدعم العسكري، وتعرض الجانب المعارض لبعض أعضاء الكونجرس الأمريكي الذين يرون تلك المساعدات من جانب أخلاقي منافي لما تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية من قيم ومعايير في سبيل الحفاظ على مبادئ حقوق الإنسان.

وتظهر الدراسة المفارقة بين استراتيجية الرئيس (جو بايدن) في سياساته الخارجية وبين استدامة دعم إسرائيل العسكري، الذي تستغله إسرائيل في تهجير الفلسطينيين من أرضهم وهدم بيوتهم وشنّ الحروب عليهم.

كما وتعرض الدراسة حجم المساعدات المقدمة للكيان الإسرائيلي، والتي بلغت 146 مليار دولار لغاية عام 2020م على شكل دعم عسكري واقتصادي في سبيل الحفاظ على أمنها، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أمن الكيان الإسرائيلي على رأس أولوياتها في الشرق الأوسط.

دراسة بعنوان: "السياسة الخارجية الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس (دونالد ترامب) وآفاقها المستقبلية. دراسة حالات (فلسطين، إيران، العراق)"، للباحثين عباس عزيز وسعد ايدام (2020م)²

تمت الإشارة في هذه الدراسة إلى طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام، فقد اتخذت الدراسة هذه قضية فلسطين المحورية التاريخية لتوضيح طبيعة السياسة الأمريكية لإدارة

¹ روبنر جوش وآخرون (2021). مواصلة المساعدات المقدمة إلى إسرائيل مع حقوق الإنسان والقوانين الأمريكية، مركز كارنيجي للشرق الأوسط.

² عزيز، عباس وإيدام، سعد (2020). السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الشرق الأوسط في عهد الرئيس "دونالد ترامب" وآفاقها المستقبلية. دراسة حالات (فلسطين، إيران، العراق)، دراسة منشورة، جامعة بغداد، قسم الدراسات الدولية، العددان 77 و78.

الصراع، والطريقة التصفوية التي قدمتها إدارة ترامب للقضية الفلسطينية، فما بين الإقصاء والتهميش كانت سياسات ترامب تصفوية لهذه القضية من عرض صفقة القرن التي لم يكن للفلسطينيين أيّ حق في الاعتراض عليها، وكذلك استخدمت الدراسة الملف الإيراني الأكثر جدلية في منطقة الشرق الأوسط كدراسة حالة، إضافة إلى الملف العراقي صاحب الباع الطويل في السجال السياسي والعسكري بين الدولتين.

تتخذ الولايات المتحدة سياسة التحيز للحفاظ على علاقة استراتيجية مع الكيان الصهيوني، وكذلك مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وكان ترامب صاحب السياسة الأكثر تصفوية إزاء القضية الفلسطينية.

حيث ومنذ بداية ولايته أعلن عن عدة إجراءات تعسفية متحيزة لحلّ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، كان من أبرزها الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي وقد قام بنقل السفارة الأمريكية لها، والإعلان عن شرعية المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية، وكذلك قطع كافة المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية، للضغط عليها للموافقة على "صفقة القرن".

تقدير موقف بعنوان: "اجتماع نتنياهو وترامب: الإستيطان أولاً" صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2017)¹

وتشير هذه الدراسة إلى الفترة ما قبل الإجراءات التعسفية التي قامت بها إدارة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)، واللّعبة السياسية التي لعبها نتنياهو في إقناع ترامب بأهمية الإستيطان الإسرائيلي في مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية، في ظل وجود تناقض وضبابية حول وجهة نظر ترامب الذي صرح بأنه سيجد حلاً مناسباً للقضية الفلسطينية حينها، مشيراً إلى أن إدارته تعمل جاهدة لتقديم صفقة للسلام في المنطقة، وعلى غرار الحكومات الأمريكية المتعاقبة، أظهرت إدارة ترامب ليونه أكثر في موضوع الإستيطان بالذات.

¹ تقدير موقف (فبراير 2017). "اجتماع نتنياهو وترامب: الإستيطان أولاً"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

واستطاع (نتنياهو) تحميل القيادة الفلسطينية مسؤولية فشل المفاوضات كونها لم تقدم تنازلات، ورفضت الإعراف بإسرائيل كدولة يهودية، وبعد تولي ترامب مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلن نتنياهو عن جملة من الإجراءات كإزالة جميع القيود السياسية المفروضة على بناء وحدات سكنية استيطانية في القدس الشرقية، كذلك أكد على السيادة الإسرائيلية على جميع المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية، الأمر الذي أوضح الود والتقارب بين الإدارتين، ومنح الضوء الأخضر للإستيطان بالتغول في أراضي الفلسطينيين تحت حماية أمريكية.

دراسة قانونية بعنوان: "موقف القانون الدولي من المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية" للباحثين شادي الشديفات وعلى الجبرة (2015)¹

توضّح هذه الدراسة الناحية القانونية لهذه المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية، سيما وقد تم إعطاء فلسطين صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة في نوفمبر من عام 2012م، حيث أصبح التوسع الاستيطاني واحدة من العقبات التي تواجه المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتسلط هذه الدراسة الضوء على الخلفية التاريخية والدينية والسياسية لهذه المستوطنات، وأثر تلك المستوطنات على مستقبل الدولة الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطيني في التحرر.

وتطرح هذه الدراسة أيضاً المبررات التي تتخذها دولة الكيان الإسرائيلي كذريعة لإنشاء المستوطنات، على اعتبار أن هذه الأراضي هي ملك تاريخي للشعب اليهودي قبل آلاف السنين، وتظهر أن من حقّها إنشاء تلك المستوطنات اعتماداً على وعد بلفور والانتداب البريطاني، الذي يتضمن الإستيطان وهجرة اليهود إلى الأراضي الفلسطينية.

وتقدّم الدراسة كل تلك الادعاءات الباطلة بالحق في إنشاء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، مرتكزاً بذلك على القانون الدولي، والمنطق والواقع والتاريخ، حيث أن بناء تلك

¹ الشديفات، شادي والجبرة، علي (2015). موقف القانون الدولي من المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، المنارة، المجلد 21 العدد 4، (326).

المستوطنات يعد انتهاكا للقانون الدولي ويزعزع السلام والإستقرار في المنطقة، وكذلك اتفاقية جنيف للعام 1949م.

ويخرج البحث بعدة نتائج تشير فحواها إلى أن المجتمع الدولي يقف في صمت أمام انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، وأن تلك المستوطنات تشكل قيود إضافية على حرية المجتمع الفلسطيني، وأن بناء تلك المستوطنات تعد فكرة صهيونية قديمة وجذورها تأصلت في تاريخ اليهود.

دراسة بعنوان: "جغرافيا الإستيطان، كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى "كنتونات"؟"، للباحث أحمد الأطرش (2014)¹

أظهرت هذه الدراسة الأثر الجغرافي للإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وأوضحت طبيعة الواقع الذي تحاول الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فرضه من خلال تلك المستوطنات الذي من شأنه تقويض عملية السلام وحل الدولتين.

وتؤكد الدراسة بالدليل القاطع على استحالة إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة في ظل وجود تلك الكتل الإستيطانية، مشيرة في الوقت ذاته إلى التباعد الجغرافي بين أطراف تلك الدولة، وبالتالي استحالة السيادة عليها في ظل ترامي أطرافها، وصعوبة الإتصال فيما بينها.

وتعتبر الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الإستيطان في أراضي الضفة الغربية حجز الأساس للمشروع الصهيوني منذ عام 1948م وحتى يومنا هذا، وتركز هذه الدراسة بالذات على استشراف المستقبل وتوضح آثار المستوطنات وبنائها وطبيعتها الجغرافية التحتية على مستقبل إقامة دولة فلسطينية وتسوية الصراع واحلال السلام في المنطقة.

¹ الأطرش، أحمد، مرجع سابق.

دراسة بعنوان: "الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية"،
للباحث بلال إبراهيم (2010)¹

تناولت هذه الدراسة موضوع الاستيطان الإسرائيلي، وتركزت جغرافياً على أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس، على اعتباره أبرز أساسيات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث يركز على الأرض، والصراع التاريخي على ملكية هذه الأرض وأحقية كل منهما فيها، وما اتبعته حكومة الاحتلال الإسرائيلي من طرد وتهجير للسكان الأصليين، وتركزت دراسته على الفترة ما بعد اتفاق أوسلو (1993م).

واعتبر الباحث في دراسته أن التنمية السياسية في فلسطين رغم اتساع مفهومها، لا يمكن لها أن تتحقق في ظل بيئة استيطانية كالتى استحدثتها حكومة الاحتلال الإسرائيلي على مر تاريخ هذا الصراع، على اعتبار أن لهذا الاستيطان في مناطق الضفة والقدس، آثاراً سلبية على التنمية السياسية فيها.

وخرج الباحث بعدة توصيات كان أهمها؛ وضع استراتيجية فلسطينية لإقناع المؤسسات الدولية بفرض القانون الدولي على إسرائيل، الأمر الذي يتطلب وحدة داخل أطياف المجتمع الفلسطيني، بحيث يكون قادراً على الصمود.

1.5 التعقيب على الدراسات السابقة

على الرغم من التشابه الواضح والقريب بين هذه الدراسة والدراسات السابقة آنفه الذكر، إلا أن الدراسة الحالية تختص بسياسات إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي ظهر عليها الإنحياز التام والعلني بصورة فاضحة للجانب الإسرائيلي، على عكس الإدارات الأمريكية السابقة التي وبالرغم من تحيزها للكيان الإسرائيلي إلا أنها لم تتجرأ وتظهر بصورة قمعية تعسفية كما فعلت إدارة ترامب التي اختلفت عن الإدارات الأمريكية السابقة بفرضها لسياسة

¹ إبراهيم، بلال (2010). الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير منشورة، جامعه النجاح الوطنية.

الأمر الواقع والحلول أحادية الجانب، فقد فرضت العقوبات على الجانب الفلسطيني فقط لأنه لم يرضى بما قدمته من حلول للصراع.

وتتميز هذه الدراسة عن سابقتها بإظهارها وتركيزها على جانب الشرع لها من خلال التملّص من القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ومذكرة "هانسل"، ناهيك عن جعل هذه المستوطنات كأمر واقع وطبيعي ومشروع حتى داخل المجتمع الإسرائيلي المتباين حتى في وجهات النظر حول تلك المستوطنات، سواء من ناحية اقتصادية أو حتى من ناحية عرقلة عملية السلام أو التخوف من حالات إرتفاع حالات العنف من قبل الفلسطينيين، وهذا ما ستعرضه هذا الدراسة بالذات وتوضح تداعياته على القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

1.6 فرضيات الدراسة

1. أثرت سياسات الرئيس الأمريكي -المنحازة للطرف الإسرائيلي- على الإستيطان في أراضي الضفة الغربية وازدادت وتيرته من خلال إقامة بؤر ومستوطنات جديدة إضافة إلى توسيع المقام منها أصلاً، وشق طرق التفافية وتجريف لأراضي المواطنين الفلسطينيين ومصادرة بعضها.

2. ساهمت السياسة الخارجية الأمريكية فترة إدارة الرئيس ترامب بطرحه لصفقة القرن واستعداده لدعم فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية في استبعاد تطبيق مشروع حل الدولتين المتداول لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

1.7 منهج الدراسة

ترتكز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث ستكون دراسة لخصائص و أنواع مجموعات الضغط و المصالح بمكامن قوتها التي تمكّنها من التأثير على صياغة سياسة الإقصاء والضغط والتهميش للجانب الفلسطيني، وإضفاء صفة الشرعية للمستوطنات المقامة على أراضي الفلسطينيين، خدمة لأجندات صهيونية إسرائيلية بحتة، تتوافق كذلك مع مصالح اليمين الأمريكي، إضافةً إلى تحليل ووصف البيئة السياسية التي تلعب فيها هذه المجموعات و التي تتمثّل بالإدارة

الأمريكية للكونجرس الأمريكي، واللوبي الصهيوني، وكذلك اليمين المتطرف الإسرائيلي، وذلك استناداً إلى الإطار النظري الكولينيالي.

كما وتعتمد الدراسة على أداة المقابلات الشخصية بهدف إثبات فرضية الدراسة ودعم نتائجها بشواهد وحقائق على الأرض، أي التعرف على تداعيات سياسة ترامب وأسبابها وانعكاساتها وآثارها من قبل شخصيات فلسطينية اعتبارية من نخب سياسيّة وأكاديميين ومتقنين وسياسيين وأصحاب مناصب رسمية.

1.8 حدود الدراسة

الحدّ الموضوعي للدراسة: السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية.

الحدّ الزمني للدراسة: هي الفترة الممتدة من بداية تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لسدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية في 20 كانون الثاني من عام 2017م حتى نهاية ولايته بنفس التاريخ من عام 2021م.

الحدّ المكاني للدراسة: أراضي الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس.

1.9 وحدة التحليل

يستخدم الباحث وحدة تحليل الجماعات لدراسة الدور الذي لعبته جماعات الضغط على الإدارة الأمريكية لشرعنة الإستيطان وبالتوسع الإستيطاني على أراضي الضفة الغربية.

1.10 مصطلحات الدراسة

يركز الباحث على أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالدراسة، وذلك لإزالة الغموض حول أيّ من مواضيع الدراسة، حتى يسهل على القارئ فهم الدراسة، وحتى يتم إيصال رسالة البحث للمجتمع العلمي بسهولة ويسر، من خلال توضيح أهم المفاهيم الرئيسية المتعلقة بموضوع الدراسة.

السياسة الخارجية

وهي كما عرّفها (Sharles Hermann) على أنّها: عبارة عن السلوكيات الرسمية التي يتبناها صانعو القرار الرسميون في الدولة أو نظام الحكم أو من يمثلونهم والتي يقصد بها الأثر الذي تحدثه في سلوك الدولة الخارجي.¹

وكذلك عرّفها (Kurt Waldheim) بأنها: السياسة التي تحدد مسلك دولة من الدول تجاه دولة أخرى، ضمن برنامج يضمن تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة وذلك من خلال كافة الطرق السلمية التي لا تصل لمرحلة الحرب.²

ويقودنا ذلك إلى تعريف السياسة الخارجية بأنّها كل فعل سيادي أو قرار أو سلوك أو موقف تتخذه الدولة اتجاه دولة أخرى، بغية الحصول على منافع وتحقيق مصالح أو تجنب خسائر، وذلك للحفاظ على أمنها الداخلي واستقرارها وسيادتها وكذلك علاقاتها مع الدول الأخرى.

السيادة

أي قوة الدولة على اعتبار أنها المسؤولة عن صياغة قوانينها وفرضها على مواطنيها، وهي تحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والشعب، بحيث تفرض الدولة سيطرتها السياسية والاقتصادية على المجتمع ضمن القانون المشرّع، وتعني أن تمارس الدولة استقلالها الكامل على أراضيها.³

القانون الدولي

وهو القانون الذي يحدد طبيعة العلاقات بين الدول من حيث الحقوق والواجبات، بهدف حل الصراعات فيما بينها وله طبيعة غير مركزية، ويعبر عن الشرعية.⁴

¹ محمد، عربي (2016م). السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، المركز الديمقراطي العربي، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: https://www.democraticac.de/?p=41719#_ftn1

² حج محمد، مروان والمرعشلي، فيصل (2020). نظرية السياسة الخارجية، الموسوعة السياسية، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/> نظرية 20% السياسة 20% الخارجية

³ عبد الكافي، إسماعيل (2005). الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، ص 245 ص 246.

⁴ المرجع السابق، ص 328

والقانون الدولي لحقوق الإنسان هو فرع من فروع القانون الدولي العام، ويتكون من مجموعة القواعد والمبادئ القانونية المكتوبة والعرفية التي تكفل احترام حقوق وحريات الإنسان وازدهاره، وتهدف لحماية حقوق الفرد المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وتكفل حماية الحقوق الجماعية وضمان حقوق الشعوب، ومصادر هذا القانون تتمثل في المعاهدات، والأعراف والمبادئ العامة للقانون، والفقه والقضاء الدولي والوطني وقرارات المنظمات والمؤتمرات الدولية.¹

ويعتبر القانون الدولي هو مرجع الفصل والحسم في قضايا الصراعات والنزاعات الإثنية، أو الخلافات بين الدول، ويكون برعاية كافة الدول الراعية للسلام في مناطق تواجد تلك النزاعات.

الشرعية الدولية

تعرف الشرعية على أنها: عبارة عن السلوك الذي تتخذه المؤسسات السياسية أو الاجتماعية أو غيرها ضمن القواعد التي تحددها السلطات العامة، والشرعية الخارجية هي التي تكون مستمدة من قوى وتحالفات خارج نطاق حدود الدولة نفسها، وتبقى هذه الشرعية محل شك حتى يتم الاعتراف بها من قبل الشعب نفسه.²

أي أنّ الشرعية الدولية هي ما تقرّه الدول الراعية للسلام في صراع معين، وتكون الدول المتنازعة تقبل بالوسطاء لحل الصراع، وتوافق على تطبيق كل ما يملى عليها من سياسات أو إجراءات أو عقوبات إن وجب.

¹ الأوامر الإسرائيلية المتعلقة بالأرض والسكان وآليات الاعتراض عليها"، صادر عن مركز أبحاث الأراضي، القدس فلسطين، 2018، ص 23.

² عبد الكافي، اسماعيل، مرجع سابق ص 254

الاحتلال

وكما نصّت المادة (42) من لائحة لاهاي من عام 1907م: "تعتبر أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلّطة الفعلية لجيش العدو؛ ولا يشمل الإحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلّطة بعد قيامها".¹

الاستيطان

- يمكن تعريف الاستيطان لغة على أنه: اتخاذ مكاناً وطناً، لم يكن مكانه من الأصل، وبصرف النظر عن السكان الأصليين، وبصرف النظر عما هو عليه المكان من أحوال.²
- أما الاستيطان بالفكر الصهيوني فيعرف بأنه: توطين كولونيالي للشعب اليهودي في فلسطين من خلال طرد الفلسطينيين بشتى وسائل القمع والتهمير والتكثير والقتل، وتجسّد ذلك في فلسطين من خلال العقيدة التوراتية.³

التهويد

هو عبارة عن تغيير العقيدة أو الديانة لشخص ما أو مجموعة وإتباع الديانة اليهودية، وبموجب الديانة اليهودية فإن اليهودي هو عبارة عن كل من ولد لأم يهودية أو متهودّة أو أنه هو بنفسه تهوّد.⁴

¹ الإحتلال والقانون الدولي الإنساني: أسئلة وأجوبة، 4-8-2004، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أخذت بتاريخ 26-9-2020 عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/634kfc.htm>

² ناصر، أمجد، (2016م). مقالة بعنوان: الإستيطان لغة وواقعاً، العربي الجديد، أخذ عن الرابط الإلكتروني التالي بتاريخ 30/9/2020م: <https://www.alaraby.co.uk/> الإستيطان-لغة-وواقعاً

³ عبد العاطي، صلاح الدين محمد (2007م). مقالة بعنوان، الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام (1948م)، منشورة على موقع الحوار المتمدن بتاريخ: 21/2/2007، أخذت بتاريخ 11/1/2020 عن الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88817>

⁴ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2020، أخذت عن الرابط التالي بتاريخ 26-9-2020: <https://www.madarcenter.org/> موسوعة-المصطلحات/1717-تهويد

ويعرّف تهويد القدس على أنه: مجموعة من الإجراءات والسياسات والممارسات والمخططات التي تتخذها السلطات الإسرائيلية من أجل تفرغ وضم الأراضي العربية في المدينة المقدسة وجعلها يهوديّة الطابع، من خلال هيمنتها وصلاحياتها وقراراتها سواء الرسمية أو غير الرسمية.¹

الضفة الغربية

وهي المنطقة الواقعة غربيّ نهر الأردن اصطلح على تسميتها بذلك بعد نكبة عام 1948م، حيث خضعت حينها للسيطرة الأردنية، وهي الأراضي التي تبقت للفلسطينيين بعد هذه الحرب بالإضافة إلى قطاع غزة الذي خضع للسيطرة المصرية، وبعد نكسة عام 1967م تم احتلالها بالكامل، حتى توقيع اتفاقية أوسلو وتقسيمها لمناطق (أ) و (ب) و (ج)، وسيطرت السلطة على مناطق (أ)، وبالتنسيق بين السلطة الفلسطينية وسلطة الاحتلال تتم السيطرة الأمنية والعسكرية على مناطق (ب)، وتخضع مناطق (ج) للسيطرة الإسرائيلية، حيث شكلت مساحتها ما نسبته 22% من مساحة فلسطين التاريخية.²

1.11 الإطار النظري والمفاهيمي

1.11.1 مفهوم الإستيطان الإسرائيلي في فلسطين وجذوره التاريخية

تقوم فلسفة الإستيطان الإسرائيلي الذي يعد جوهر الفكر الصهيوني على مبدأين أساسيين هما:

أولاً: طرد السكان الأصليين من أرضهم: تترك الحركة الصهيونية تماماً أنه لا يمكن استيطان فلسطين دون تهجير أصحابها الأصليين منها، وبناء على الأسلاف التاريخية، فأى احتلال في العالم سيزول ما لم يطهر الأرض بالكامل من سكانها الأصليين، فالإحتلال الفرنسي للجزائر

¹ الزرو، نوّاف (1991م). القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية، (ط1)، دار الخواجا، الأردن، عمان، ص30

² اشتيه، محمد (2009م). "موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية"، ط2، البيرة، فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، بيرزيت، فلسطين، ص358.

مثلاً لم يدم على عكس الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً التي قامت على أنقاض الشعوب التي تمت إبادة وتطهيرها ولم يعد لها أي وجود الآن سوى القليل القليل الذي لا يكاد يذكر، وهم (الهنود الحمر)¹، ولم تعد لهم أي قضية أو أي اهتمام على أي من المستويات العالمية أو الإقليمية أو المحلية.

ثانياً: الإستيلاء على الأرض: يبقى الإحتلال لأي دولة كانت إحتلال سيطرة على الأرض والمقدرات والسيادة من قبل دولة لدولة أخرى، ويكون إحتلالاً عسكرياً مؤقتاً وتتولى الدولة المحتلة إدارة الدولة أو الأراضي أو الكيان أو الشعب الواقع تحت الإحتلال في تلك الفترة، وما يميز الإحتلال الإسرائيلي المنبثق عن الفكر الصهيوني إدراكه لفكرة الشرعة والقوننة لهذا الإحتلال بحيث يصبح جزءاً من أراضي الفلسطينيين ومن ثم ينهش باقي الأراضي بحيث يتمدد ويتوسع ولا يبقى أي وجود للفلسطينيين أو حتى لهم حق فيه، وذلك من خلال سياستي التوطين والتهجير، بصيغة قانونية عارية عن الصحة أو الشرعية.

يوضح المنظر والمفكر الفرنسي (ألكسي دي توكفيل) أهمية السيطرة على الأرض، وعن دراسته للإحتلال الفرنسي للجزائر يشير إلى أنه: " لا دوام لفرنسا في الجزائر إذا لم تستول على الأرض بالقوة وبجميع الوسائل والأساليب المتاحة والممكنة"².

وكتب (يشعياهو بن فورت) عضو الكنيست الإسرائيلي السابق في جريدة يدعوت أحرانوت العبرية بتاريخ 14 يوليو 1972م وتحت عنوان (الخطأ والسذاجة): "إن الحقيقة هي لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة أراضي وتسييجها"³.

وقد عرفت الكاتبة الفلسطينية (كفاح زبون) المستوطنات عبر موقع جريدة العرب الدولية "الشرق الأوسط" على أنها: " كل تجمع بنائي يقام على الأراضي المسلوقة من الفلسطينيين بالقوة"، أما

¹ الهنود الحمر: وهم السكان الأصليون للأمريكتين أو أي سلاسل انحدرت منها، وتم تسميتهم بالهنود الحمر لتمييزهم عن الهنود الآسيويين.

² محمد، رزيق (2014). *المثقف والسلطة أليكسيس دي توكفيل وشرعته للسيطرة والإستيطان في الجزائر من خلال ثلاثة وثائق*، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، العدد 9، ص 82.

³ مقالة بعنوان: "فكرة وفلسفة الإستيطان"، صادرة عن وزارة العدل الفلسطينية عن الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.moj.ps/images/stories/ministry/documentation/fekra_falsafa.pdf

البؤر الاستيطانية فقد عرفت بأنها: "أي بناء استيطاني جديد محدود المساحة وينفصل عن مسطح بناء المستوطنة، جرى بناؤه بهدف توسع مستقبلي لمستوطنة قائمة"¹

يمنع القانون الدولي الدولة المحتلة من نقل مواطنيها إلى الأراضي والمناطق التي قامت باحتلالها حسب البند 49 لإتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك تنص أنظمة "لاهاي" على منع الدولة المحتلة من إجراء تغييرات دائمة في الأراضي المحتلة باستثناء تغييرات معينة لصالح السكان أو للضرورات العسكرية.²

ويجرّم القانون الأساسي الفلسطيني بيع الأراضي لأي جهة أجنبية كانت، في محاولة لإيجاد رادع لتسريب الأراضي لصالح الاحتلال والإستيطان، وقد نص القانون رقم (20) لسنة 2014م بشأن تعديل قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م وتعديلاته على التالي: " أولاً: يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل كل فلسطيني حاول بأعمال أو خطب أو كتابات أو بغير ذلك أن يقطع جزءاً من الأراضي الفلسطينية بهدف ضمها إلى دولة أجنبية أو أن يملكها حقاً أو امتيازاً خاصاً عليها، أو حاول بيع أو تأجير أي جزء من الأراضي الفلسطينية إلى دولة معادية أو أي من مواطنيها أو رعاياها. ثانياً: يعاقب الفاعل بالأشغال الشاقة المؤبدة في حال أفضى عمله الموصوف أعلاه إلى نتيجة"³

بناء على ما سبق، فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي تدرك تماماً أنها تستطيع من خلال التوسع الإستيطاني السيطرة على الأراضي الفلسطينية الهشة المتبقية في الضفة الغربية، في محاولة لقوننة وشرعنة عملية السلب والنهب والشراء والتوسع الذي جرّمته كافة المواثيق والمعاهدات الدولية، وذلك دون رادع فعلي لتلك العملية.

¹ زبون، كفاح (2014). تعريف الإستيطان، موقع جريدة العرب الدولية "الشرق الأوسط عبر الانترنت أخذت عن الربط الإلكتروني التالي: <https://aawsat.com/home/article/196596>

² ملخص تقرير صادر عن "بتسليم" بعنوان: سلب الأراضي: سياسة الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، بتاريخ إيار من عام 2002، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205_land_grab

³ عن منظومة القضاء والتشريع في فلسطين -المقتفي-، إعداد معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16680&fbclid=IwAR10Y2Uq6bx6nUW59dqBbLDu4zOgQJqoaF1cImeAjNi7FH_EJqLDcON44OY

1.11.2 الجذور التاريخية للتهويد والإستيطان الإسرائيلي

بدأت فكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين تلوح في الأفق منذ قيام حركة الإصلاح الديني في أوروبا على يد (مارتن لوتر)، فقد كتب عام ١٥٣٣م كتابه (المسيح ولد يهودياً)، وأعاد فيه الاعتبار لليهود وأشار فيه إلى أنهم هم الأصل وأبناء الرب الذين سيتم بعث مملكتهم من جديد على أرض فلسطين¹.

أولى الدعوات كانت من أوروبا، بداية ما قام به التاجر الدنماركي (أوليغر بولي) عام 1695م، حيث أعد خطة مفصلة لتوطين اليهود في فلسطين وسلمها لملوك أوروبا، وفي عام 1799م اقترح نابليون بونابرت خلال حملته الشهيرة في مصر وسوريا إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، بعدما تحطمت آماله وأحلامه على سور عكا، وفي محاولة لإسترضاء يهود أوروبا، وذلك لكسب المزيد من الدعم لحملاته العسكرية.²

بداية العروض الرسمية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين كانت في عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، أثناء زيارة رئيس الوكالة اليهودية (ثيودور هرتزل) إلى اسطنبول في حزيران/يونيو من عام 1896م حيث حاول إقناع السلطان بالسماح لهجرة اليهود إلى فلسطين مبرراً ذلك بتخليص اليهود من الذل والإستحقار والعذاب الذي لاقوه في أوروبا وروسيا وذلك مقابل سداد جميع ديون الدولة العثمانية ودعم ميزانيتها بما يزيد عن حاجتها، الأمر الذي قوبل بالرفض من قبل السلطان عبد الحميد، كون هذه أرض إسلامية تم فتحها بدماء شهداء المسلمين ولن يتنازل عنها إلا بالدماء والشهداء.³

على الرغم من وضع الدولة العثمانية لعدد من القوانين التي تحد من هجرة وتوطين اليهود في فلسطين، إلا أن هجرتهم لم تتوقف، ومع سقوط الدولة العثمانية وتزايد أطماع الدول الأوروبية

¹ شلايل، عمر (2005). "المنشأ الإستعماري لفكرة الإستيطان"، موقع صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/31213.html>

² المرجع السابق.

³ سلمى، جلال (2015). وثيقة رفض السلطان عبد الحميد الثاني بيع فلسطين، موقع ترك برس، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.turkpress.co/node/12449>

الإستعمارية في تقاسم ممتلكات "الرجل المريض" -الدولة العثمانية كما وصفت في آخر أيامها قبل السقوط-، وتوقيع اتفاقية (كامبد ديفيد) التي أتاحت لبريطانيا إستعمار فلسطين ودول أخرى، أتى العام 1917م بإعطاء اليهود (وعد بلفور) الذي يتيح بأن تقام دولة لليهود على أراضي فلسطين.

استطاع اليهود المقيمون في مدينة القدس وعلى الرغم من كافة القوانين والعراقيل التي وضعتها الدولة العثمانية في تلك الحقبة من الزمن من الإلتفاف عليها وتشكيل أولى المستوطنات في شكلها المنظم في العام 1878م، مثل "بتاح تكفا" بالقرب من مدينة القدس، و"زخرون يعقوب" في منطقة الجليل و "ريشون لتسيون" في الرملة في جنوب فلسطين، لتتبع بعد ذلك الدول العثمانية بالخطر وتسنّ القوانين التي تمنع اليهود من الدخول إلى المدن ذات الطابع الديني كالقدس والخليل.¹

مر الإستيطان اليهودي في أرض فلسطين في سبع مراحل تاريخية أساسية تسلسلية وهي:²

المرحلة الأولى: (1882-1903): في أعقاب اضطهاد اليهود إثر إغتيال قيصر روسيا (ألكسندر الثاني) الذي حاول التوصل لطرق ليبرالية لدمج اليهود، مما أدى إلى هجرة ما يقرب العشرة آلاف يهودي روسي إلى فلسطين.

المرحلة الثانية: (1904-1918): وزادت هجرة اليهود إلى فلسطين في هذه الفترة ليصل عدد المهاجرين إلى 85 ألف مهاجر.

المرحلة الثالثة: (1919-1923): وإثر نجاح الثورة البلشفية في روسيا كذلك، هاجر نحو 35 ألفاً في هذه الفترة.

¹ الوعري، نائلة (2007). دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والإستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، ص192.

² مقالة بعنوان: "فكرة وفلسفة الإستيطان"، مرجع سابق.

المرحلة الرابعة: (1924-1932): وعقب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بسن قوانين تحدّ من الهجرة إليها، وكونها كانت المنجى من بطش الأوروبيون، زادت هجرة اليهود إلى فلسطين في هذه الفترة ليصل عددهم إلى 62 ألف مهاجر.

المرحلة الخامسة: (1933-1938): شهدت هذه الفترة الحكم النازي بأشع صورهِ في ألمانيا، وكنتيجة لما قامت به القوات النازية من تهجير وتشريد لمخيمات اليهود الواقعة تحت الإحتلال النازي في ألمانيا، هاجر قرابة 164 ألفاً في هذه الفترة.

المرحلة السادسة: (1939-1948): امتازت هذه الفترة بهجرة اليهود الشرقيين (السفاريديم)، من اليمن وإثيوبيا وتركيا وإيران، وذلك بسبب قيام بريطانيا بفرض قيود على هجرة اليهود تقريباً من العرب ليقفوا بصفها في الحرب العالمية الثانية، ووصل عدد اليهود المهاجرين حتى عام 1948م -أي حتى قيام الكيان الإسرائيلي- حوالي 650 ألفاً.

المرحلة السابعة: (1949-1967): وما إن تم الإعلان عن قيام الكيان الإسرائيلي "كدولة" حتى شرعت بسن قوانين تشرّع وتشجّع على هجرة اليهود إليها، مثل قانون (العودة) عام 1950م، وقانون (الجنسية الإسرائيلي) 1952م، ليتضاعف أعداد اليهود المهاجرين في تلك الفترة إلى "120075" مهاجراً.

1.11.3 الطرق الإنتفاوية

كتّفت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على إنشاء الطرق الإنتفاوية منذ عام 1967م، وقد كانت بدايات تشييد شبكة الطرق الإنتفاوية في الضفة الغربية لربط المستوطنات الإسرائيلية ببعضها البعض، لتسهيل حركة المستوطنين، وتقييد حركة الفلسطينيين، وكانت ذروة تشييد تلك الطرق في أعقاب محادثات السلام عام 1994م، وذلك لفرض أمر واقع يصعب فكرة إنشاء دولة فلسطينية، حيث تمتد شبكة الطرق الإنتفاوية في الضفة الغربية على طول 800 كم، وعرض يصل إلى 20م، ناهيك عن منطقة العزل المحيطة بتلك الطرق لحفظ أمنها من أي محاولة للعبث بها أو إلحاق الضرر بروادها، التي يبلغ عرضها 120م على امتدادها، وتستحوذ على ما

مساحته 2% من مساحة الضفة الغربية ككل¹، الأمر الذي أوجد طبيعة جيوسياسية جديدة ومغايرة تماماً لما كان ممكن أن يتم التفاوض عليه لو لم تكن تلك الطرق مفروضة بسياسة الأمر الواقع سيما بعد اتفاقية أوسلو وإعلان المبادئ.

1.11.4 اتخاذ وصنع القرار داخل الإدارة الأمريكية

لا بد قبل الخوض في توضيح وتفسير مترادفات اتخاذ وصنع القرار أن نوضح معنى القرار، الذي هو النتيجة النهائية التي يتم التوصل إليها وإصدارها بشكل فعلي وقانوني من سلطة أو كيان أعلى إلى سلطة أو كيان أدنى بهدف تحقيق هدف معين والوصول إلى غاية محددة.

وعن اتخاذ القرار نستطيع القول بأنه عملية إختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة بعد توقع النتائج وأثارها على تحقيق الغاية المطلوبة.

أما عن صنع القرار السياسي فيعتبر الباحث (بهاء الدين مكاي) أنه يمر بعدة مراحل وهي:²

1. مرحلة تحديد أو تعريف المشكلة.

2. مرحلة جمع المعلومات.

3. مرحلة تصنيف وتحليل المعلومات.

4. مرحلة وضع البدائل والخيارات.

5. مرحلة المفاضلة بين الحلول والبدائل واتخاذ الأنسب.

وعن صنع القرار في داخل الإدارة الأمريكية فيمر عبر عدة جهات من شأنها التفاوض والتشاور والضغط كلاً حسب توجهاته وأيديولوجياته ومصالحه في أي قرار ستتخذه الإدارة الأمريكية سواء على الصعيد السياسي الخارجي والدولي أو على الصعيد المحلي الداخلي،

¹ الاطرش، أحمد، مرجع سابق، ص26-ص28.

² مكاي، بهاء الدين (2017). القرار السياسي، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، ص23-ص24.

وعلى الرغم من كون نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية هو نظام رئاسي إلا أن عملية صنع القرار لا بد وأن تمر عبر عدة قنوات قبل أن تخرج بصورتها النهائية المنقحة وتترجم إلى سياسات على أرض الواقع، وتلك القنوات هي الرئيس والكونغرس والمخابرات الأمريكية ووزارة الدفاع وجماعات المصالح والضغط.¹

ويرى مدير عام معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي نايف جرّاد أن صنع القرار داخل الإدارة الأمريكية يتم عبر مؤسسات، فالولايات المتحدة الأمريكية ليست دولة هشّة أو نامية فهناك مؤسسات قرار داخل الإدارة الأمريكية كالكونغرس الأمريكي وكذلك الرئاسة الأمريكية، وبالتالي أحياناً نجد مساومات ما بينهما، ولكن بالنهاية الرئيس دائماً يخضع لقرارات السلطة التشريعية وقوانينها النافذة، ويتسلح بها أحياناً، ولديه هامش أكبر فيما يتعلق بالسياسة الخارجية حسب الصلاحيات المخولة له حسب الدستور الأمريكي، بحيث يستطيع اتخاذ غالبية القرارات الخارجية باستثناء قرارات الحرب وبعض الأمور التي تحتاج إلى مصادقة مجلس النواب.²

أما عن السفير الفلسطيني السابق لدى الولايات المتحدة الأمريكية، والسفير الحالي لدى المملكة المتحدة حسام زملط فيرى بأن صنع القرار يعتمد على الإدارة نفسها وعلى رئيسها، وبالتالي في زمن ترامب تم تحييد كل المؤسسات الأمريكية الأساسية، وكان القرار بالأساس يصنع منه ومن مستشاريه المقربين، وتحديداً (جاريد كوشنر) زوج ابنته ومستشاره للشرق الأوسط، ومستشاره الآخر (جيسون غرينبلات) وهو محامي شخصي ومباشر لترامب، وكذلك (ديفيد فريدمان) الذي عينه سفيراً للولايات المتحدة في دولة الكيان الإسرائيلي، فهؤلاء الثلاثة بالإضافة لترامب نفسه هم من تفرّدوا في اتخاذ القرار الأساسي، وجميعهم بلا استثناء من خلفية دينية يهودية صهيونية، وجميعهم متطرف حتى بنظرهم للمشروع الصهيوني.³

¹ العيثاوي ياسين وصبحي أنس (2016). *صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية*، مجلة مداد للآداب، العدد السابع.

² نايف جرّاد: مقابلة إلكترونية. رام الله، فلسطين، 2021\12\29.

³ حسام زملط: مقابلة إلكترونية، بريطانيا، لندن، 2022\1\17.

الفصل الثاني

القضية الفلسطينية

في السياسة الخارجيّة الأمريكية

الفصل الثاني

القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الأمريكية

2.1 تمهيد

حظي الشرق الأوسط بمكانة هامة جداً في السياسات الخارجية للإدارات الأمريكية المتعاقبة، حتى أنه كان من أبرز ما تضمنته البرامج الانتخابية لكافة المرشحين للانتخابات الرئاسية الأمريكية، وبسبب تركيبته الجيوبوليتيكية وموقعه الحساس من العالم، وتعدد مراكز القوى المحورية فيه، فيعتبر الشرق الأوسط البقعة الأكثر حساسية والأشد سخونة من حيث الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية وطبيعة توازنات القوى في المنطقة.

برزت أهمية الشرق الأوسط على اعتباره المصدر الأول للعالم في النفط، حيث بلغ احتياطي النفط في الشرق الأوسط 66% من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط، أي ما يعادل ثلثي الاحتياطي العالمي تقريباً، ناهيك عن ميزة انخفاض تكاليف استخراجه مقارنة بباقي دول العالم كدول أمريكا اللاتينية مثلاً¹، وهو ما جعل دول العالم تعنى عناية خاصة في هذه المنطقة بالذات.

بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط؛ فهي تعتبر حلقة الوصل البرية بين قارات العالم الثلاث، فهي تحتل مكانة استراتيجية في طرق التجارة البرية والتسويق العالمي، من خلال ما تتضمنه من ممرات ومضائق مائية، جعلتها من أكثر الأماكن حيوية في العالم، ناهيك عن الوفرة الأولية للمواد الصناعية²، وهو ما أشار إليه عالم الجيوبوليتيك (هالفورد ماكندر) صاحب نظرية القوة البرية، حيث بين أهمية السيطرة على منطقة الشرق الأوسط من قبل القوى العظمى، موضحاً أن من يتحكم في الشرق الأوسط يتحكم في قلب الجزيرة العالمية،

¹ Kansas, Leavenworth, (2006). **Arab cultural awareness: 58 factsheets**, office of the deputy chief of staff for intelligence us army training.

² الجنابي، حازم (2019). *الرؤية الإستراتيجية الدولية للشرق الأوسط (الموقع-الثروة-القوة)*، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 3.

ومن يتحكم في قلب الجزيرة يتحكم في الجزيرة العالمية ككل، ومن يتحكم في الجزيرة العالمية يتحكم في العالم.¹

2.2 التسلسل التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (ما قبل إدارة دونالد ترامب)

بُعِدَ نهاية الحرب العالمية الأولى بدأت القوى العظمى في تقاسم منطقة الشرق الأوسط، وأنقاض الدولة العثمانية، وحازت بريطانيا العظمى حينها على حصة الأسد، وكانت فلسطين من ضمن الدول التي تبعت لسيطرة الاستعمار البريطاني، الحركة الصهيونية طبعاً لم تغفل عن مقايضة حكام بريطانيا العظمى حينها على جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، مثلما فعلوا قبل ذلك مع قيصر ألمانيا، وسُلطان العثمانيين، ولم يفوتوا أي فرصة سانحة لتحقيق مطامعهم ومصالحهم في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، تماشياً مع مخرجات مؤتمر بازل في سويسرا عام 1897م.

لم يتوقف الضغط الصهيوني على مراكز صناع القرار البريطاني، بل قام بتسخيرها لخدمة الصهيونية العالمية، فاستطاعت في عام 1917م الظفر بما سمي "وعد بلفور"، نسبة إلى وزير الخارجية البريطاني حينها الذي منح فيه فلسطين كوطن قومي لليهود، ضارباً بعرض الحائط حقوق الشعب الفلسطيني الذي كان يشكل ما نسبته 90% من سكان فلسطين حينها، وقد أطلق عليه حينها "وعد من لا يملك لمن لا يستحق".²

أدرك اليهود حينها أنه يتحتم عليهم الهجرة إلى فلسطين لإقامة دولتهم المزعومة، وقد أتاح لهم حكومة الانتداب البريطاني حينها المجال، بل وقدمت المساعدات والتسهيلات لهم، وباتخاذ معاداة السامية التي ظهرت في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، بدأت الجماعات اليهودية بالهجرة من شتى دول العالم إلى فلسطين، وهو ما أثار حفيظة وغضب المجتمع العربي العام، وهو ما

¹ الحديثي، عباس (2004). نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ص46-47.

² شريف، حسين (2003). فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى وتوابعها 2002، ج1، ط1، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ص178-ص179.

فجر الثورة الفلسطينية الكبرى، مما دفع الحكومة البريطانية إلى إصدار "الكتاب الأبيض" في عام 1939م.¹

بعد عدة أعوام عادت الإدارة البريطانية إلى التواطؤ، وتحديداً في عام 1945م، عندما أعلن وزير الخارجية البريطاني حينها "بيفان" أن الهجرة اليهودية نحو فلسطين سوف تستمر، خلافاً لما تم الإعلان عنه في الكتاب الأبيض، ثم جاءت اللجنة الأنجلو-أمريكية إلى فلسطين، وأعدت تقريرها وأوصت بأن يدخل 100 ألف يهودي إلى فلسطين، وتطلق حرية التصرف بالأراضي، وتحمل بريطانيا مسؤولية إدارة الدولة بموجب صك الانتداب البريطاني، وتحال القضية للأمم المتحدة.²

ثم بعد ذلك عام 1947م في طياته القرار 181 الذي اصطلح على تسميته قرار تقسيم فلسطين، بعد تصويت الأمم المتحدة على تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية ومنطقة ثالثة تبقى القدس وبيت لحم تحت الوصاية الدولية، بعدما حصد القرار على الأغلبية في التصويت³، ليبدأ فصل جديد من فصول القضية الفلسطينية، وتهيمن الجماعات الصهيونية التي كانت مشتبته في بقاع العالم على الأراضي الفلسطينية، وتبدأ تتجهز لفرض هيمنتها وعربدتها على القرى والبلدات الفلسطينية.

رفض الفلسطينيون خاصة والعرب عامة قرار التقسيم، واتخذت القيادة الصهيونية ذلك مبرراً، واستطاعت العصابات الصهيونية كالهجناء، الأرجون وشترن، الانقضاض على القرى الفلسطينية ونهبها وقتل رجالها وتهجير سكانها، ليأتي العام 1948م معلناً عن النكبة الفلسطينية، وإعلان قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، وتبقى الضفة الغربية تحت الوصاية الأردنية وقطاع غزة تحت وصاية مصر.

¹ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). الكتاب الأبيض...فصل في السياسات الفلسطينية، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2196

² أبو غربية، بهجت (1989). صفحات من تاريخ القضية الفلسطينية حتى سنة 1949: الرؤية التاريخية وملامح تجربة ذاتية، دار المنظومة، ص 45 ص 246.

³ المرجع السابق.

2.2.1 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي (1967-1986)

بعيداً عن المساحة والأمن كدافعاً للقيام بحرب عام 67، بل كان التوسع على حساب الأراضي العربية هو الدافع الأبرز، سيما وكانت إسرائيل تشعر بالقوة والأنفة بعد انتصارها في حرب عام 48، وأرجع المحللون إلى أن الأمن الجيوستراتيجي لها كان من أبرز دوافع القيام بحرب النكسة، حتى أن المسافة بين الضفة الغربية والقطاع لم تتجاوز الكيلومترات، ويمكن أن يتم السيطرة عليها وقطع المنطقة المحتلة إلى نصفين.

بوجود الدعم الأمريكي والتشجيع الدائم على سياسات التوسع الكولينيالي الاحتلالي، والشعور بالخطر المحدث من قبل جيرانها العرب، كونها محاطة بدول جوار تتربص بالفرصة المناسبة للانقضاض على هذه الدولة الصغيرة نسبياً مقارنة بخصومها، كل تلك العوامل اتحدت لتشكّل أبرز الدوافع التي مكّنت من اتخاذ خطوة إعلان الحرب على كامل الدول المجاورة دفعة واحدة، حيث أبدت الولايات المتحدة الأمريكية الإستعداد لتقديم الدعم المادي والعسكري والسياسي الكامل.

رسمت حدود المنطقة المنزوعة السلاح (خطوط الهدنة)، وتم تبني القرار الثلاثي من قبل كل من أمريكا وفرنسا وبريطانيا لهذه الخطوط، وفي محاولة من الكيان الصهيوني الحفاظ على الوضع الراهن، وتحويل هذه الخطوط إلى حدود فعلية، فبعد أن وضعت حرب عام 67 أوزارها، واحتلال الضفة الغربية والقطاع وسيناء المصرية وكذلك الجولان السورية، كان لابد من ظهور أمريكا على الساحة الدولية، والتدخل لفرض هيمنتها على الدول المهزومة في الحرب، فكان تقديم الدعم المادي أولاً من المؤشرات الدالة على تحول أمريكا لفرض هيبة إسرائيل أمام دول الجوار المهزومة، ومحاولة للحفاظ على الوضع الراهن، حتى تستعيد أنفاسها، وتتفص عن نفسها غبار الحرب.

لعبت جماعات الضغط الصهيونية الأمريكية دوراً محورياً في حرف بوصلة السياسة الخارجية الأمريكية للرؤساء المتعاقبين على الحكم نحو الكيان الصهيوني، حيث يوجد ما يزيد عن 75

منظمة مستقلة تعمل لصالح إسرائيل في الخفاء والعلن في أمريكا، ومن أبرزها منظمة "أيباك" التي تشكل لوبياً صهيونياً ضاغطاً لضمان قيام كل نائب وسيناتور ورئيس أمريكي في الحفاظ على مصلحة إسرائيل¹، وبعدها كان النصر حليفها في الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، وتحول العالم من ثنائية القطبية إلى القطبية الواحدة، يمكن القول أن من كانت الولايات المتحدة في صفه لا أحد خصمه، وهو ما مكّن الكيان الصهيوني من التغوّل في أراضي الفلسطينيين، ونهب أراضيها واحتلالها دون رادع فعلي، وهو ما شهدته المنطقة على مدى التسلسل التاريخي للصراع العربي-الإسرائيلي.

بقيت سياسة الحفاظ على الوضع الراهن تطفو على السطح، وفي يناير من عام 1977م ومع تقلد الرئيس الأمريكي كارتر للحكم، طرأ تحول في السياسة الأمريكية نحو الصراع الإسرائيلي العربي، حيث باتت تطالب بحل سلمي وحدود متفق عليها بين العرب وإسرائيل، فلم يعد الانسحاب غير المشروط إلى ما قبل خطوط الهدنة مطلباً أمريكياً فحسب، بل أصبح يظهر الدعم العلني لإسرائيل والحفاظ على أمنها، تتناقضاً مع أسلافه اللذين كانوا يدعون الحياد بكونهم يحافظون على أمن المنطقة بالكامل، وطالب العرب بالتنازل إلى ما بعد قرار 242 على عكس إسرائيل التي منحها حق التفاوض فيما إذا كانت ترغب في تطبيق القرار من عدمه.²

خلال تتبع شريط أحداث وطبيعة الصراع والقضية الفلسطينية نجد أن السياسة الأمريكية لا تختلف ولا تتغير، إلا أنها تتحول من شكل إلى آخر ومن السر إلى العلن، حتى أنها دائماً ما تُظهر نفسها بوجه المدافع عن الحقوق والحريات، وصاحبة الفضل في الفصل بين الأطراف المتنازعة، وراعية السلام والأمن في المنطقة، إلا أنه ومع تبدل وتغيّر توازنات القوى في المنطقة تظهر السياسة الأمريكية على حقيقتها بشكل ظاهر للعيان وأكثر وضوحاً، من حيث الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي لصالح إسرائيل، وحتى أنها تسخر كافة إمكانياتها لخدمة

¹ فتحي، هويدا (2018). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، جامعة الدول العربية-الأمانة العامة، دار المنظومة، القاهرة، ط1، ص231.

² صايغ، فايز (1997). السياسة الأمريكية في عهد كارتر تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، دار المنظومة، شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية-مركز الأبحاث، ع86، ص47.

أمن إسرائيل على حساب القوى المتنازعة في المنطقة، وهو ما حصل في شتى الحروب والمعارك التي خاضتها إسرائيل ضد الدول المجاورة في حرب عام 1967م، كذلك كل من مصر في حرب أكتوبر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في معركة الكرامة وحتى الحرب اللبنانية وحصار بيروت.

وما هي إلا عدة شهور من تسلّم جيمي كارتر مقاليد الحكم رسمياً في أمريكا، حتى استطاع بدبلوماسيته الوصول لإتفاقية سلام بين الجانبين المصري والإسرائيلي، وقام أنور السادات رئيس مصر حينها بالتوقيع على إتفاقية (كامب ديفيد) مع الكيان الإسرائيلي، الذي وصف حينها "برجل السلم والحرب"، والذي بدوره زار إسرائيل وألقى كلمته الشهيرة في الكنيسة الإسرائيلية، وتم التوافق فيما بينهما على مبادئ أساسية للسلام في المنطقة وترسيم الحدود فيما بينهما، وتطبيع العلاقات وتبادل السفارات، وكان من ضمن البنود: التفاوض مع الفلسطينيين لإقامة حكم ذاتي على الأراضي المحتلة عام 67، وهو ما رفضه الفلسطينيون جملة وتفصيلاً، وهو ما قوبل بالرفض الإقليمي العربي والإسلامي، حتى أنه قوبل بتجميد عضوية مصر في جامعة العربية حينها، وتم على إثر ذلك نقل مقر الجامعة من القاهرة الى تونس، سيما وان العدوان الإسرائيلي على لبنان لم يكن سوى منذ عدة أشهر مضت، ولم تجف دماء الشهداء بعد.

توترت الأحداث على الصعيد العربي والإقليمي، وفي بدايات عام 1980م اشتعلت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، انشغل الشارع العربي والإسلامي بتلك الحرب، ودامت لعدة سنوات تعتبر الأطول في التاريخ الحديث، استغلت إسرائيل تفكك الشارع العربي، فباشرت باجتياح لبنان، وانهالت بقصف المعازل الفدائية التابعة لمنظمة التحرير في لبنان، ورداً على ذلك قامت المجموعات الفلسطينية بعمليات قصف صاروخي على المستوطنات اليهودية في الجنوب اللبناني، كما اتُهمت مجموعة فدائية باغتيال سفير إسرائيل في لندن، الأمر الذي دفع إسرائيل باجتياح جنوب لبنان بكل قوتها البرية والبحرية والجوية، مما أدى الى انسحاب منظمة التحرير باتجاه بيروت، وظهور الجيش السوري الذي كان في لبنان على خط المواجهة مع إسرائيل.¹

¹ صايغ، فايز، مرجع سابق.

احتدم الصدام بين الجيشين السوري والإسرائيلي على أرض لبنان، وبينما كانت طائرات الجيش السوري من صناعة روسية، كانت إسرائيل تقتتي طائرات أمريكية عالية التقنية، فلم يصمد سلاح الجو السوري في وجه إسرائيل، ولم تتوقف على ذلك فقامت بقصف مضادات الطائرات السورية، ثم عمدت إلى تفجير الدبابات السورية، ونتيجة لهذا الضغط الهائل اضطرت سوريا للانسحاب.¹

مع هذا الانتصار الهائل لإسرائيل على خصومها العرب وقصف لبنان وحصار بيروت، لم يعد لمنظمة التحرير أي قدرة على المجابهة والمواجهة، وهو ما أدى إلى عدة انشقاقات وانقسامات داخل المنظمة، فوافق ياسر عرفات على خروج المنظمة من لبنان، لكن بشرط حفظ أمريكا وقوات دولية سلامتهم في الخروج، وتشنت المنظمة في أصقاع الأرض، واستقر ياسر عرفات في تونس، وبالتالي تحول عملها من الجانب العسكري إلى الجانب السياسي والدبلوماسي، وبدأت تظهر تيارات داخل الشعب الفلسطيني والمنظمة تنادي بالحل الأمريكي والمصري.

2.2.2 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي (1987-1999)

في الثامن من ديسمبر عام 1987م قام سائق شاحنة إسرائيلية بعملية دهس متعمدة لمجموعة من العمال الفلسطينيين على حاجز "إيريز" في قطاع غزة، أدى إلى استشهاد أربعة منهم وجرح آخرين، مما أثار الغضب في الشارع العام الفلسطيني، فثارت جميع فئات وفصائل العمل الوطني الفلسطيني في وجه الاحتلال المعلن عن الإنتفاضة الفلسطينية الأولى، وارتقى الشهداء على ثرى الوطن دفاعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني.²

استمرت الانتفاضة الفلسطينية في أنحاء فلسطين كافة، وذلك بعد تشنت منظمة التحرير في الخارج، فأعلنت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بقيادة الشيخ أحمد ياسين عن موقفها من هذا

¹ سويدان، طارق، مرجع سابق، ص 327

² أبو العمرين، خالد (2000). حماس حركة المقاومة الإسلامية، مركز الحضارة العربية، مصر-القاهرة، ط1، ص 245.

الاحتلال بأنه يجب تحرير أرض فلسطين بالكامل، ورفضت أي حل سلمي مع إسرائيل، مع إمكانية الموافقة على هدنة مؤقتة فيما إذا انسحبت إسرائيل من أراضي الضفة الغربية والقطاع.¹

رفضت الحكومة الأمريكية الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وقامت بمنع رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات من السفر إلى نيويورك لمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة، فتقرر نقل الاجتماع إلى جنيف بسويسرا، وأعلن ياسر عرفات بناءً على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1988م عن الموافقة على قرار الأمم المتحدة رقم 242 و 181، وقيام دولة فلسطينية مستقلة، والإعتراف بأحقية اليهود بوطن لهم على جزء من أرض فلسطين²، وفي مؤتمر صحفي قام ياسر عرفات بتوضيح خطابه، ومد يده للسلام مع إسرائيل، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فتح باب الحوار مع منظمة التحرير على مستوى السفراء والمستوى الدبلوماسي، إلا أن تلك الحوارات توقفت بعد عملية قامت بها مجموعة منشقة عن منظمة التحرير ورفضت المنظمة إدانتها،³ وتوالت الاعترافات الدولية بهذه الدولة الغير حقيقية؛ كون الفلسطينيين مضطهدين لا يملكون أي سيادة على الأرض ولا سيادة على الفعل أو الحق في تقرير المصير.

على إثر ما سلف ذكره وافق وزير الخارجية الأمريكي حينها "جورج شولتز" على بدء حوار رسمي مع منظمة التحرير، وعلى الرغم من استمرار الإنتفاضة في شتى أرجاء الوطن، إلا أن منظمة التحرير استطاعت كسب حق مخاطبة مجلس الأمن رغم عدم حصولها على العضوية في المجلس⁴، وبقي الشعب الفلسطيني يقاوم بشتى الوسائل المتاحة، وسميت هذه الانتفاضة بانتفاضة

¹ ابو العمرين، خالد، مرجع سابق

² وكالة الأنباء الفلسطينية وفا: وثيقة إعلان الإستقلال الفلسطيني، انظر الرابط التالي: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4938

³ وثيقة بيان الرئيس ياسر عرفات في مؤتمر صحفي توضيحاً لخطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة، جنيف 1988، أخذت عن الرابط التالي: <https://www.paljourneys.org/ar/timeline/historictext/9680/> بيان-المؤتمر-الصحفي-لياسر-عرفات-باللغة-الإنكليزية

⁴ "Secretary Shultz Takes Charge". Office of the Historian أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://web.archive.org/web/20210126142304/https://history.state.gov/departmenthistory/short-history/shultz>

الحجارة، كوّن الحجارة كانت السبيل الوحيد في المقاومة، بالإضافة إلى "المولوتوف" وإشعال
الإطارات وغير ذلك من الوسائل البسيطة.

في عام 1991م تم غزو الكويت من قبل النظام العراقي حينها بقيادة (صدام حسين)، وهو ما
أحدث شخاً في العالم العربي والإسلامي، ولعبت منظمة التحرير الفلسطينية دور الوسيط في
هذا الغزو، فيما اتعبته بعض الدول العربية تأييداً للغزو، بينما رفضت حركة حماس ذلك جملة
وتفصيلاً، وبين هذا وذاك زاد التمزق والإنزياح العربي عن القضية الفلسطينية، فقد قام صدام
بضرب إسرائيل والسعودية بصواريخ (سكود) وفرح الفلسطينيون بذلك، وغضب العرب.¹

كان ذلك العام موعداً لإنهيار وتفكك الإتحاد السوفيتي، وصعود الولايات المتحدة لقيادة العالم
بمفردها، وبالتالي أصبحت أمريكا ترسم وتشكّل خريطة العالم، وأصبح ظاهراً للعيان أن أمريكا
هي الراعي لحلول التسوية في المنطقة، والتي بالطبع ستبادر إلى تشكيلها من وجهة النظر
الأمريكية، الأمر الذي ستقابلة كافة الدول بالرضوخ لها دون قيد أو شرط.²

ما إن تم تحرير الكويت من قبضة العراق، حتى أعلن الرئيس الأمريكي حينها (جورج بوش)
عن مبادرته لعقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط؛ لتشكيل خريطة المنطقة برعاية الولايات
المتحدة الأمريكية، وبرئاسة (جورج بوش) "الأب" ممثلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية،
(غورباتشوف) الرئيس الروسي حينها، تم عقد المؤتمر الذي سمي (مؤتمر مدريد) بمشاركة
وفود من عدة دول كسوريا ولبنان ووفد أردني-فلسطيني مشترك، وتم التوصل إلى بنود للحدّ
من انتشار الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط وغير ذلك من القضايا.³

مهد مؤتمر مدريد للسلام إلى الطريق نحو العاصمة النرويجية (أوسلو)، واعتبر بداية الطريق
لمفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، وقد انبثق عنه كذلك بعد عدة
سنوات اتفاقية (وادي عربة) مع الجانب الأردني.

¹ هالفي، أفرايم (2006). رجل في الظلال، الدار العربية للعلوم، ط1.

² شفيق، منير، اتفاق أوسلو وتداعياته، مرجع سابق.

³ سويدان، طارق، مرجع سابق، ص355

وخلال فترة حكم (بيل كلينتون) للولايات المتحدة الأمريكية، الذي أعلن أن الكيان الإسرائيلي أصبح شريكا كاملاً لأمريكا في كافة استراتيجيات المنطقة، وبينما كانت المفاوضات العلنية تعقد في أمريكا بين م.ت.ف واسرائيل، كانت هناك مفاوضات سرية تجري في دول وعواصم أوروبية، وتم التوافق على منح منظمة التحرير حق إقامة حكم ذاتي على أراضي قطاع غزة والضفة الغربية، والإعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، واعتراف منظمة التحرير بإسرائيل، وتم الإعلان عن (اتفاق أوسلو)¹، ولم يتطرق هذا الإتفاق إلى حل ناجع لقضية القدس أو اللاجئين أو حتى المياه أو المستوطنات، وتم الإبقاء على هذه النقاط لقضايا الحل النهائي يتم التفاوض عليها لاحقاً وخلال فترة خمس سنوات، وهو ما لم يكتب له النجاح حيث تم اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي وقع على الإتفاق وهو (اسحاق رابين) على يد شاب متطرف يهودي، ولم تتمكن السلطة الفلسطينية التي انبثقت عن هذا الاتفاق من الوصول إلى نقاط مشتركة وتقاهمات مع حركة حماس التي رفضت هذا الاتفاق جملة وتفصيلاً وزادت من عملياتها العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وتوضح الخريطة التالية التقسيمات الإدارية لل الضفة الغربية التي تم تقسيمها إلى عدة مناطق "أ" و"ب" و"ج"، حيث تتبع المناطق "أ" للسلطة الفلسطينية، والمناطق المصنفة "ب" تعتبر مشتركة السيادة والأمن بين السلطة الفلسطينية واسرائيل، وأما المناطق "ج" فتتبع سلطة الاحتلال الإسرائيلي.

¹ شفيق، منير. (2013). اتفاق اوسلو وتداعياته، المكز الفلسطيني للإعلام-كتب واصلارات.



خريطة (1): تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق "أ" و"ب" و"ج".¹

2.2.3 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي (2000-2016)

إن المنتبغ لتاريخ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية؛ يلاحظ أنها في الجوهر واحدة حتى وإن بدت مختلفة بين رؤساء جمهوريين وآخرين ديمقراطيين، فعلى مدى أعوام مضت استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة إدارة الصراع ومحاولة الحفاظ على الموجود والتحييز لصالح إسرائيل وأمنها إن أمكن، أما عملية حل الصراع فحتى وإن حاول بعض القادة الأمريكيين تقديمها إلا أنها كانت منقوصة وغير منطقية ومتحيزة لصالح إسرائيل على حساب الفلسطينيين.

ومع بداية عام 2000م قام (بيل كلينتون) ياسر عرفات وإيهود باراك إلى قمة سلام سميت "كامبد ديفيد2000"، وذلك لإستكمال عملية السلام بين الجنبيين التي بدأت في أوصلو عام 1993م،

¹ قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية لمعهد الأبحاث التطبيقية "أريج"، أخذت عن الرابط التالي:

http://www.poica.org/editor/case_studies/abca-09.jpg

إلا أنه ومع تعنت الطرفين لم يتوصلا إلى حلّ ناجع ومرضي لكلاهما، وانتهت القصة دون الإعلان عن أي نتيجة أو حل سلمي.¹

وكان فشل مفاوضات كامب ديفيد 2000 من أهم أسباب تفجر الانتفاضة الفلسطينية الثانية، إلا أن سبب قيام الانتفاضة الفلسطينية الثانية المباشر كان قيام رئيس وزراء إسرائيل (إريئيل شارون) بالدخول إلى باحات المسجد الأقصى، في محاولة منه لاستفزاز المصلين الذين تجمعوا ضده ورفضوا هذا التصرف واعتبروه اقتحام غير مبرر ومستفز لمشاعر المسلمين، إلا أن هذا التصرف لم يكن إلا الشرارة التي أعلنت بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي سميت (بانتفاضة الأقصى)، في حين كانت دوافع الاحتلال الإسرائيلي أبعد من ذلك، فقد سعى الاحتلال الإسرائيلي بقيادة إريئيل شارون إلى هذه المعركة مستغلاً الغطاء الدولي الأمريكي، فكشّر عن أنيابه وأظهر مدى الحقد والكراهية والتطرف في التعامل مع الشعب الفلسطينية، من تشويه في جنث الشهداء واغتيال قيادات في الحركات والتنظيمات الفلسطينية.

ومع استمرار الانتفاضة وارتفاع حدة العنف والقتل والتشريد في المنطقة، عادت الولايات المتحدة الأميركية برفقة روسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة (الرباعية الدولية)، لتطلق مشروع سلام جديد في الشرق الأوسط أطلق عليه اسم (خارطة الطريق)، يدعوا إلى وقف الانتفاضة وإحلال الأمن والسلام في المنطقة.

وقد قسمت هيكلية المشروع لثلاث مراحل يتم تنفيذها بالتوافق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.²

تتضمن المرحلة الأولى إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والتركيز على التنسيق بينها وبين أجهزة الأمن الإسرائيلي، بالإضافة إلى إصلاحات سياسية في السلطة الفلسطينية، والإسحاب الإسرائيلي من المستوطنات التي بنيت بعد الانتفاضة.

¹ نوفل، ممدوح (2000). *عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية*، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 11، العدد 43.

² سويلم، بيداء (2005). *مشروع خارطة الطريق: دراسة سياسية*، مجلة العرب والمستقبل، الجامعة المستنصرية-مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، دار المنظومة، المجلد 3، العدد 10، ص 75 ص 76.

أما المرحلة الثانية فتأتي بعد إجراء انتخابات فلسطينية وعقد مؤتمر دولي برعاية الرباعية الدولية، يتم فيه إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وإقامة دولتهم على حدود مؤقتة وهي ما كانت عليه قبل الانتفاضة.

وفي المرحلة الثالثة والأخيرة يتم عقد مؤتمر دولي آخر للسلام برعاية الرباعية الدولية، ويتم فيه التوافق على قضايا الحل النهائي الخمس، وإقامة دولة فلسطينية قادرة على العيش في ظل الموارد الإسرائيلية.

وقد رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي هذه البنود، ووضع عدة تحفظات من شأنها عرقلة طريق السلام، للحيلولة دون تقديم تنازلات أو الخضوع في وقف الانتفاضة، وشرع بعد ذلك في بناء جدار الفصل العنصري على مناطق الضفة الغربية، ضارباً بعرض الحائط كافة الأعراف والقوانين الدولية التي أدانت ذلك.

وبعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وانتخاب الرئيس محمود عباس بفترة وجيزة؛ تم عقد قمة شرم الشيخ بين الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي شارون وكذلك الرئيس المصري حسني مبارك والعاقل الاردني عبد الله الثاني، بغرض العمل على إنهاء التوتر القائم في المنطقة، واعتبرت هذه القمة نهاية الانتفاضة الفلسطينية الثانية "انتفاضة الأقصى"، إلا أن الهبات الشعبية والمقاومة الميدانية للإحتلال لم تتوقف إنما قلت حدتها.

شهدت فترة حكم الرئيس محمود عباس حالة نوعيّة من الإستقرار مع الجانب الإسرائيلي إلى حد ما، فقد توقفت العمليات العسكرية من جانب حركة فتح وأذرعها العسكرية وكذلك السلطة الفلسطينية، وقد عُرف بدبلوماسية وتبنيه لخيار المقاومة الشعبية السلمية، إلا أنه وعلى الصعيد الداخلي فقد شهدت تلك الفترة حالة النفور والانقسام وحتى الاقتتال الداخلي الفلسطيني، الذي لم يشهد مثله الشارع الفلسطيني على مدى سنين مضت.

في يناير عام 2006م، تم عقد الانتخابات التشريعية في فلسطين وقد تمكنت حركة حماس من الفوز بأغلبية الأصوات، وتشكيل الحكومة الفلسطينية، وليس هو إلا عام ونيف حتى يطل علينا

الانقلاب الذي قامت به حركة حماس في قطاع غزة، والذي أدى الى شطر القطاع عن الضفة جغرافياً وسياسياً،¹ ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا الانقسام ليس وليد تلك الفترة؛ إلا أنه قام بفعل مجموعة تراكمات منذ تأسيس حركة حماس مروراً بأوسلو حتى الانقلاب في غزة وما تلى ذلك من خلافات، ثم بعد ذلك قام الرئيس محمود عباس وبناء على قرار المحكمة الدستورية في رام الله، بتعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني وحلّه فيما بعد.

وبقيت القضية الفلسطينية معلقة بين طرفي الانقسام، بين المفاوضات والصواريخ، وبين المقاومة العسكرية وبين المقاومة الشعبية السلمية، دون تحقيق أي إنجازات تذكر على أرض الواقع، وهو ما لم يدفع ثمنه إلا الشعب الفلسطيني التائه بين حكومتين متوازيتين بين الضفة والقطاع، مع بقاء الوضع راكداً دون أحداث تذكر.

جاء فوز الرئيس الأمريكي (أوباما) المرشح عن الحزب الديمقراطي بالحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، مظهراً دعمه لإسرائيل، مشدداً على أهمية تحقيق السلام في المنطقة، سيما وهناك صعوبة واقعية في فصل المدينة المقدسة إلى نصفين عملياً، وأوضح موقفه من بناء المستوطنات واعتبرها تخل بأمن أمريكا وأمن إسرائيل وتعرقل عملية السلام وحلّ الدولتين، وفي سابقة من نوعها امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت لأول مرة على قرار مجلس الأمن الذي تقدمت به كل من: السنغال، وماليزيا، وفنزويلا، ونيوزيلندا، بإدانة الاستيطان والمطالبة بوقفه في الأراضي المحتلة، وقد تبني مجلس الأمن هذا القرار رقم "2334" بأغلبية ساحقة.²

2.3 سياسات إدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية

بعد سنوات من التوتر بين حكومة إسرائيل والإدارة الأمريكية في عهد باراك أوباما، أثار فوز ترامب في الانتخابات الأمريكية البهجة خاصة في أوساط اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي، على اعتبار أنها صفحة جديدة في مستقبل العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، ونقطة إيجابية في

¹ أبراش، ابراهيم (2009). *جنور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني*، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20 العدد 78، ص 5.

² انظر: نص قرار مجلس الأمن حول الإستييطان الإسرائيلي في فلسطين رقم 2334، المجلس الوطني الفلسطيني/منظمة التحرير الفلسطينية أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.palestinepnc.org/news/item/195-2334>

تحقيق المساوي الصهيونية في السيطرة على حقوق الفلسطينيين، ومنح الضوء الأخضر في التوسع والتمدد الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية.

ومنذ تولي ترامب لتقاليد الحكم، لم يفوت نتنياهو الفرصة على نفسه للتودد للإدارة الأمريكية الجديدة، وبدأ فعلاً في إرسال بعثات من رئيس الموساد (يوسي كوهين) والقائم بأعمال مستشار الأمن القومي الإسرائيلي (يعقوب نيجل) إلى أمريكا، وذلك لتقريب وجهات النظر والتعرف على موقف الإدارة الجديدة من الاستيطان والقضية الفلسطينية.¹

2.3.1 الإعلان عن صفقة القرن

لا يغفل المنتبّع لتاريخ القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، عن كون الولايات المتحدة الأمريكية احتكرت عمليات السلام في المنطقة، ربما لطبيعة العلاقة التاريخية الداعمة للموقف الإسرائيلي من جهة، ومن ناحية قدراتها الدولية والعالمية على اعتبارها الدولة أحادية القطبية في العالم.

فعلى مدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تتوقف أي منها عن طرح خطط ومشاريع ومقترحات للسلام في المنطقة رغم فشل الكثير منها وعدم تنفيذه كمشروع (خارطة الطريق للسلام) مثلاً، أو تنفيذ بعضها على المستوى الإقليمي كاتفاقية (كامب ديفيد) مع مصر واتفاقية (وادي عربة) مع الأردن، وصولاً إلى اتفاقية (أوسلو) وإعلان المبادئ مع منظمة التحرير والتناقض الواضح على مدى نجاحها أو فشلها.

وعلى خطى من سبقوه من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية؛ جاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هذه المرة بخطة جديدة للسلام في المنطقة كما يدعي، أطلق عليها اسم (صفقة القرن) كما وصفها الإعلام، فقام بتعيين كل من صهره وكبير مستشاريه (جاريث كوشنير)، والسفير الأمريكي في إسرائيل (ديفيد فريدمان)، ومساعدته والممثل الخاص للمفاوضات الدولية (جيسون

¹ تقدير موقف: "اجتماع نتنياهو وترامب: الإستيطان أولاً"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر أفريل 2017م.

غرينبلات)، وكذلك (آفي بيركوفيتش) الذي خلف جرينبلات في منصبه، وتجدر الإشارة هنا إلى كونهم الأربعة يهوداً، وقد أوكلت إليهم مهمة تحديد معالم صفقة القرن لترحها فيما بعد على الصعيد الإقليمي والدولي والعالمي.

وكأولى خطوات واشنطن لتنفيذ صفقة القرن، فقد حددت الإدارة الأمريكية يومي 25 و 26 يونيو من عام 2019م موعداً لاستضافة مؤتمر البحرين للسلام الاقتصادي على حدّ وصفهم، وقد تباينت المواقف العربية من هذا المؤتمر الذي اعتبر بوابة لتنفيذ صفقة القرن، فقد أعلنت عدة دول رفضها التام والقاطع لهذا المؤتمر كلبان والعراق، فيما أعلنت دول أخرى المشاركة الرسمية وهي: السعودية ومصر والأردن والإمارات وكذلك الدولة المستضيفة البحرين، ولم تحدد بعض الدول موقفها بخصوص المؤتمر في المنامة، إلا أنها شاركت بالنهاية مثل كل من قطر والمغرب.¹

وعن موقف الفلسطينيين من هذا المؤتمر فقد أعلن الرفض التام والقاطع من كافة القوى والفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية، وأعلنت السلطة الفلسطينية عن مقاطعتها التامة، وكذلك استهجنّت مشاركة بعض الدول العربية لهذه الورشة.²

وقد تم الإعلان عن جمع مبلغ 50 مليار دولار أمريكي تقدمها دول الخليج لاستثمارها في دعم الاقتصاد الفلسطيني وكذلك البنية التحتية، بالإضافة إلى دول الجوار كمصر ولبنان والأردن، بالإضافة إلى ربط الضفة الغربية بقطاع غزة من خلال جسر بريّ بتكلفة 5 مليار دولار.³

¹ بشارة، عزمي (2020). صفقة ترامب تنتيا هو الطريق إلى النص ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟، منظمة التحرير الفلسطينية امركز الأبحاث عن دار المنظومة العدد 280.

² المرجع السابق.

³ حسن، أحمد (2019). شارة "صفقة القرن" تتطلق.. كل ما تريد معرفته عن "مؤتمر البحرين"، الخليج أون لاين انبض الخليج، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://alkhaleejonline.net/> سياسة/شارة-صفقة-القرن-تتطلق-كل-ما-تريد-معرفته-عن-مؤتمر-البحرين

ومن أهم بنود صفقة القرن التي أعلن عنها دونالد ترامب نفسه ما يلي:¹

- تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بشرعية المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة.
- إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح.
- موافقة إسرائيل على "تجميد الأرض" أي إيقاف التوسع الاستيطاني، لمدة أربعة سنوات لإتاحة الفرصة أمام عملية السلام وحل الدولتين.
- الإبقاء على الوضع القائم للمقدسات الإسلامية بمدينة القدس، وتستمر إسرائيل في حماية المقدسات في القدس.
- ستبقى القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وستكون (أبو ديس) عاصمة دولة فلسطين.

بعد ما نشر وما تنبأت به بعض المواقع العالمية والصحف المحلية والإقليمية، نستطيع القول أن هذه الصفقة ستسلب المزيد من حقوق الفلسطينيين لصالح إسرائيل، وليس فيها أي بند يخدم مصلحة الفلسطينيين باستثناء ما تم وصفه "بالازدهار الاقتصادي" الذي لا يراه الفلسطينيون مرضاً، والقضية الفلسطينية حلها سياسي بحت، وليس إقتصادي ولا بأي شكل من الأشكال.

2.3.2 نقل السفارة الأمريكية للقدس والإعتراف بها كعاصمة للكيان الإسرائيلي

سيطرت إسرائيل بعد حرب عام 1948م على الجزء الغربي من مدينة القدس، وبقي الجزء الشرقي تحت السيطرة الأردنية، وفي عام 1967م استطاعت إسرائيل هزيمة العرب، وفرضت سيطرتها الكاملة على المدينة المقدسة التي بقيت كذلك حتى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م الذي مهد إلى جعل الشق الشرقي من القدس عاصمة للفلسطينيين.

¹ أخذت عن موقع آر تي عن الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.google.com/amp/s/arabic.rt.com/middle_east/1080822-

أصدر الكونجرس في عام 1995م قراراً يقضي بنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس - في إشارة إلى الإعلان عن القدس عاصمة لإسرائيل - إلا أن الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين رفضوا تنفيذ القرار وهم: بيل كلينتون، جورج بوش الابن، وباراك أوباما، وكان يتم توقيع تأجيل للقرار كل ستة أشهر، وخلال الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أعلن عن نيته تنفيذ قرار الإعلان عن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها، وذلك لكسب ودّ ودعم اللوبي الصهيوني المتنفذ في أمريكا، وصاحب الأثر الأكبر في الدعم في السباق الانتخابي، وكذلك تحقيق رغبات الحزب الجمهوري الأمريكي الذي يدعم ذلك كالمحافظين والإنجيليين.¹

عندما فاز دونالد ترامب بعرش البيت الأبيض، قام بتأجيل قرار نقل السفارة لمدة ستة أشهر حتى يتمكن من ملء أوراق البيت الأبيض، وأعلن أن قضية نقل السفارة ليست إلا مسألة وقت لا أكثر، وبعد انقضاء الستة أشهر الأولى بدلاً من تجديدها قام بالإعلان في 6 ديسمبر من عام 2017م، عن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية رسمياً إليها.

وقد أكد مجلس الأمن بأغلبية 14 دولة من أصل 15 (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية) على التزامها بقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن على اعتبار أن مثل هذه الخطوة تلحق الضرر وتعرق عملية السلام في المنطقة، وكذلك أعلن الأمين العام للأمم المتحدة البرتغالي (أنطونيو غوتيريس) عن معارضته أي قرار يقوّض عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعلى لسان المفوض الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي (فيدريكا موغريني) أعلن رفض القرار الأمريكي، وأعربت روسيا عن رفضها للقرار، معربة عن قلقها من أن يزيد القرار من تعقيد الوضع في الشرق الأوسط.²

¹ تقدير موقف (2017). خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته، صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر/كانون أول.

² المرجع السابق.

2.3.3 قطع المساعدات عن الفلسطينيين

بعد الرفض الفلسطيني الكامل المتكامل لكافة قرارات الإدارة الأمريكية الجديدة، من الإعراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها، وكذلك الإعلان عن صفقة القرن التي تهدف لتصفية القضية الفلسطينية، خرجت الإدارة الأمريكية إلى عقاب الجانب الفلسطيني لحمله على الرضوخ والقبول بكل ما تقرّه، كنوع من العقاب والدفع نحو الرضوخ والقبول.

بادرت إدارة دونالد ترامب بهجمة ممنهجة وشرسة من شأنها الضغط على الفلسطينيين وابتزازهم على الصعيد الاقتصادي والسياسي، وكان من أبرز تلك الإجراءات التعسفية والهمجية والمجحفة بحق الفلسطينيين ما يلي:¹

1. تقليص المساعدات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا": في 16 يناير من عام 2018م أعلنت إدارة ترامب عن تجميد 300 مليون دولار من أصل 365 مليون كانت تساعد بها الولايات المتحدة الأمريكية في موازنة الوكالة، الأمر الذي دفع الوكالة إلى تقليص خدماتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وكانت قد تأسست الوكالة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949م لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات.

2. قطع كامل المساعدات عن "أونروا": بعد عدة أشهر من إعلان تجميد المساعدات للأنروا، بالتحديد في 3 أغسطس من نفس العام أوقفت الإدارة الأمريكية كامل المساعدات لوكالة الغوث، في إشارة إلى إنهاء اعتبار أي من الفلسطينيين في الشتات "كلاجئين"، وكل تلك المساعي من أجل إزاحة قضية اللاجئين عن أي طاولة مفاوضات مستقبلية ممكنة.

¹ أبو عيشة، نور، (2018)، 11 قراراً لـ"ترامب" في اتجاه تصفية القضية الفلسطينية، وكالة الأناضول، 2018\10\19، أخذت بتاريخ 2021\3\11م عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/11-قرار-ل-ترامب-في-اتجاه-تصفية-القضية-الفلسطينية-إطار/1286297>

3. قطع كامل المساعدات عن السلطة الفلسطينية: وفي 2 اغسطس من عام 2018م، أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني حينها رامي حمدالله أن الإدارة الأمريكية قررت وقف كافة المساعدات المقدمة للفلسطينيين سواء المساعدات المباشرة للخرينة أو غير المباشرة كمشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية.

4. التوقف عن دعم مستشفيات القدس: أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في 7 سبتمبر من عام 2018م، عن تجميد 25 مليون دولار كانت ستقدم لصالح 6 مستشفيات في القدس الشرقية، وتقدم هذه المستشفيات الخدمات لصالح الفلسطينيين سكان القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

5. إغلاق الحسابات المصرفية لمنظمة التحرير في واشنطن: وفي خطوة لاحقة لإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، تم إغلاق كافة الحسابات المصرفية التابعة لمنظمة التحرير في واشنطن، بالإضافة إلى طرد السفير الفلسطيني من واشنطن هو وعائلته.

6. اقتطاع جزء من تمويل برامج شبابية: في قرار من الإدارة الأمريكية في 15 ايلول من عام 2018م، تم اقتطاع 10 ملايين دولار من تمويل برامج شبابية، وفي تغريدة (لجيسون غرينبلات) مساعد الرئيس الأمريكي عبر حسابه على تويتر؛ أشار إلى أن القرار يأتي في سياق الضغط على الفلسطينيين.

2.3.4 التطبيع بين عدة دول عربية و"اسرائيل"

تدرك اسرائيل تماماً أنها محاطة بأعداء يعتبرونها خطراً وشيكاً ومهدداً بهم، ولتفادي هذا التهديد اهتمت اسرائيل بتوقيع اتفاقيات سلام وتطبيع مع دول الجوار، كان بداية ذلك اتفاقية (كامب ديفيد) مع جمهورية مصر العربية عام 1978م، وتبع ذلك توقيع اتفاقية (أوسلو) مع منظمة التحرير على اعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني عام 1993م، وتبع ذلك اتفاقية (وادي عربة) مع المملكة الأردنية الهاشمية عام 1994م¹.

¹ تقدير موقف (2020). التطبيع العربي مع اسرائيل: مظاهره، ودوافعه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، الطعين-قطر.

حافظت الدول العربية منذ حرب عام 48 على تماسكها واتفقت على اعتبار الكيان الإسرائيلي عدواً مشتركاً، ولم توقع أي دولة عربية على اتفاقيات سلام أو تطبيع مع دولة الكيان على الرغم من وجود بعض العلاقات السرية بينها وبين دولة الكيان الإسرائيلي، فالتطبيع يشمل عدة مستويات: اقتصادية، تجارية، سياسية، عسكرية، أمنية، وحتى رياضية، إلا أن الشارع العربي العام حافظ على نوع من التماسك والوحدة على أكثر المستويات.

وفي عام 2002م وفي مؤتمر بيروت الدولي للسلام، دعا الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز الكيان الإسرائيلي إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967م، في مقابل السلام الكامل مع الدول العربية كافة، إلا أن القمة قوبلت بالرفض الإسرائيلي¹، وبقي الوضع على ما هو عليه دون أي علاقة علنية واضحة من قبل الدول العربية مع الكيان الإسرائيلي على الرغم من الكثير من العلاقات التجارية أو الإقتصادية وحتى الأمنية مع بعض الدول العربية، إلا أنها بقيت في سياق خارج العلاقات الرسمية بين البلدين.

استغل رئيس الوزراء اليميني المتطرف (بنيامين نتنياهو) حالة الإنبطاح التي تعانيها الحكومات العربية والإنصياح الكامل لرغبات الولايات المتحدة الأمريكية، والدعم الفريد من نوعه الذي يقدمه دونالد ترامب لإسرائيل، وتنفيذاً (لصفقة القرن) شرع دونالد ترامب بالضغط على الحكومات العربية لحملها على إقامة علاقات تطبيعية مع إسرائيل، تحت غطاء اقتصادي ورفع العقوبات تارة، ومبرر مساعدة الفلسطينيين تارة أخرى، انطلقت حملات التطبيع العربية الإسرائيلية بطريقة فريدة من نوعها.

فكانت بداياتها الرسمية مؤتمر (السلام من أجل الازدهار) الذي عقد في العاصمة البحرينية المنامة، والذي تضمن الشق الإقتصادي من خطته لحل قضية فلسطين، وفي 28 يناير من عام 2020م عقد الرئيس الأمريكي مؤتمره في واشنطن لإعلان تفاصيل الشق السياسي لصفقته

¹ تقدير موقف: التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره، ودوافعه، مرجع سابق.

بحضور كل من سفير الإمارات والبحرين وكذلك سفيرة عُمان في واشنطن (حنينة بنت سلطان المغيرية)¹.

توجت هذه السياسات في 13 أغسطس من عام 2020م عندما تولت واشنطن رعاية اتفاق تطبيع بين كل من اسرائيل ودولة الإمارات العربية، بررت الإمارات فعلتها بإيقافها لعمليات ضم لمناطق من الضفة الغربية كان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد أعلن عنها، وقد نفت اسرائيل ذلك لاحقاً، ويرجح محللون أن عملية التطبيع تمت كخطوة في سبيل مواجهة المد الإيراني المتوسع في الشرق الأوسط، وما زالت طهران تحتل الجزر الإماراتية طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى منذ عام 1971م.²

وعلى اعتبار أن الخطر إيران هي العدو الآخر بنظر الإمارات العربية، مما تمثله من تهديد للنظام الإماراتي، هل يمكن اعتبار الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي ستاراً واقياً من المد الإيراني، وإن تم الاتفاق كما يدور الحديث بين طهران واسرائيل إلى أين ستؤول حقوق الشعب الفلسطيني؟؟ وقد رجحت بعض المصادر أن من دوافع الإمارات للتطبيع ارضاء الولايات المتحدة الأمريكية لحملها على ابرام صفقة بيع طائرات (F35)، وذلك لاستخدامها في حربها ضد الحوثيين أتباع النظام الإيراني في اليمن.

تبع ذلك تهافت الدول العربية للتطبيع مع اسرائيل لكسب ودّ الولايات المتحدة برئاسة دونالد ترامب، فبعد اتفاق الإمارات العربية، أعلنت البحرين في 11 أيلول من نفس العام عن التوصل لاتفاق تطبيع مع اسرائيل، وتلتها السودان التي تعاني الفقر المدقع والعقوبات الاقتصادية، وتعهد الولايات المتحدة برفع تلك العقوبات وإنعاش النظام الاقتصادي فور توقيع اتفاق التطبيع، وفي العاشر من ديسمبر في نفس العام لحقت مملكة المغرب بركب المهرولين نحو التطبيع³، لتحظى بالمرتبة السادسة من حيث الدول المطبوعة مع اسرائيل والرابعة في عهد دونالد ترامب.

¹ حسن، أحمد، مرجع سابق.

² وحدة تقدير الموقف (2020). الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي شرق أوسط جديد، هيئة أبحاث م.ت.ف، دار المنظومة.

³ اشتية، محمد وآخرون (2020). فلسطين ما بعد اتفاقيات التطبيع العربي، مركز أبحاث منظمة التحرير، شؤون فلسطينية، القدس/ فلسطين، العدد 281.

وتتعدد وتختلف الطرق التي اتبعتها دونالد ترامب في سبيل تحقيق خطته المنشودة للسلام في الشرق الأوسط، وفي سبيل ذلك قام بمجموعه من الإجراءات والتدابير والخطوات لتعزيز موقف اسرائيل في الشرق الأوسط، لضمان موطن قدم أمريكي حساس واستراتيجي في الشرق الأوسط، وللحفاظ على قواعد اللعبة مع كافة الأطراف المتنافسة والمتصارعة في المنطقة، والحفاظ على ميكانيزمات الصراع في صالح خدمة أجندات المحافظين، بالإضافة إلى كسب ودّ اللوبي الصهيوني في صراعه الإنتخابي مع نظرائه.

الفصل الثالث

الاستيطان في الأراضي الفلسطينية في أجندة إدارة ترامب الخارجية

الفصل الثالث

الإستيطان في الأراضي الفلسطينية في أجندة إدارة ترامب الخارجية

3.1 الإستيطان في الحملة الإنتخابية (لدونالد ترامب)

بدأت العلاقة بين دونالد ترامب وإسرائيل قبل الإنتخابات الأمريكية تسودها الضبابية، ولم يكن واضحاً ما طبيعة المنحنى الذي سينتهجه إزاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، على الرغم من عدة سوابق كان يمكن لها أن تكون جامعة بين ترامب وإسرائيل، مثل "جائزة شجرة الحياة" التي نالها من قبل منظمات صهيونية عام 1983م، بالإضافة لمشاركته عام 2004م في احتفال (يوم إسرائيل) في نيويورك، وحصوله عام 2015م على شهادة تقدير من قبل منظمة صهيونية أمريكية.¹

صداقة متينة جمعت بين رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ودونالد ترامب، حيث قام الأخير عام 2013م وإبان الإنتخابات البرلمانية الإسرائيلية بتسجيل فيديو خاص يحضّ الإسرائيليين على إنتخاب نتياهو²، إلا أن كل هذا الودّ لا يمكن الجزم بأنه سيتّرجم إلى سياسات داعمة لإسرائيل سيما وأن ترامب نفسه أثار الشكوك لدى الجمهور الإسرائيلي عندما صرّح في إحدى المناظرات الإنتخابية أنه يريد أن يكون محايداً في مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين³، ربما للحفاظ على شعبيته بين الجاليات العربية في أمريكا التي يحق لها الإنتخاب، أو لإظهار نوع من الحياد والديمقراطية أمام الناخب الأمريكي بشكل عام.

تحت شعار "أمريكا أولاً" و "إجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى" دخل المرشح عن الحزب الجمهوري الأمريكي دونالد ترامب حملته الإنتخابية، متحدياً ومنافساً لخصمه المرشحة عن الحزب الديمقراطي (هيلاري كلينتون)، وقد كانت رسالته في الحملة الإنتخابية واضحة ومباشرة ومرتبطة بالتغيير.

¹ تقدير موقف (2017). السياسة المتوقعة لإدارة ترامب نحو الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

² Brian Schaefer, November 10, 2016,, Haaretz, "Where does Donald Trump stand on Israel?", at: <http://bit.ly/2kfNoHc>

³ تقدير موقف: السياسة المتوقعة لإدارة ترامب نحو الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مرجع سابق.

هاجم ترامب الدين الإسلامي بشكل واضح وصريح في بداية حملته الانتخابية، واصفاً إياه (أن الإسلام يكره الولايات المتحدة)، وقد قدم وعوداً بإيقاف دخول كافة المسلمين إلى أمريكا¹، ضارباً مثلاً واضحاً للعنصرية والتمييز والإضطهاد للمسلمين ككل، الأمر الذي سينعكس على كافة سياساته الخارجية في الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

في هجوم على سلفه الديمقراطي عن ولايتين متتاليتين (باراك أوباما) قام ترامب بوصفه بأنه "أسوأ ما حصل لإسرائيل"، في محاولة لكسب ودّ اللوبي الصهيوني من جهة، ومن جهة أخرى لتعرية سلفه أوباما كونه كان ممثلاً عن الحزب الديمقراطي المنافس، في ذات السياق وصف الإتفاق النووي الإيراني على أنه كارثة بحق إسرائيل وأمريكا²، وتظهر هنا سياساته التي جعلت إسرائيل تقف جمباً لجمب مع أمريكا، أن مصالحهما واحدة في الشرق الأوسط، والذي يدل على انحياز له في أي من حلول السلام أو الإدانة في المستقبل.

رغم ندرة حديثه في حملته الانتخابية عن الإستيطان إلا أنه غلب طابع التحيز لإسرائيل على صيغة حديثه ووعوده، حيث تعهد في أكثر من مناسبة بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، فلم يتطرق للإستيطان إلا بانتقاد سلفه باراك أوباما فقط، ويذكر أنه كان قد تبرّع في عام 2003م بعشرة آلاف دولار لصالح مستوطنة (بيت أيل) استجابه لطلب صديقه ومحاميه ومستشاره (ديفيد فريدمان) الذي كان حينها رئيساً لمنظمة الأصدقاء الأمريكيين لمستوطنة (بيت أيل).³

غلب طابع التناقض على سلوك ترامب في الفترة ما بين ترشحه مروراً بفوزه بالانتخابات وحتى انتهاء فترة ولايته، فيعتبر ترامب رجل أعمال بارز في الشارع الأمريكي، أي أن بيئته البيئية الإقتصادية المتميزة بالتدبذب والتغيير، فأدار سياسته بمبدأ وأبعاد الربح والخسارة، الأمر الذي يصعب نجاح المهام السياسية سيما الطاقم المكلف بإنجاز وظائف معينة، ويظهر نتائج عكسية

¹ غبشي، بوعلام (2016). ما هي الوعود النارية التي أطلقها ترامب بالحملة الانتخابية، فرانس 24، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.france24.com/ar/>

² المرجع السابق

³ تقدير موقف: اجتماع نتنياهو وترامب: الإستيطان أولاً، مرجع سابق.

على المدى الطويل، وهو ما ظهر جلياً في سياسة ترامب فكانت سياساته وقراراته كثيرة التبدل والتغير والإنقلاب بين ليلة وضحاها.

أبدى ترامب القضية الفلسطينية إهتماماً بالغاً في حملته الانتخابية، وبعد دخوله البيت الأبيض دعى إسرائيل إلى صفقة بحيث تتنازل عن شيء ما مقابل السلام في المنطقة، وكذلك دعى إلى العودة لطاولة المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين لإخضاعهم دون مرجعية رسمية لهم من العرب أو الأمم المتحدة، على نقيض ما قام به في حملته الانتخابية من عدم التطرق لهذا الأمر، وفي ذات السياق المتناقض فقد انتقد سياسة سلفه أوباما من حيث عدم نقد قرار (2334) الذي يدين الإستييطان، فيما صرح أنه الرجل الذي سيققق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأكد فيما بعد أن المستوطنات لا تشكل عقبة أمام تحقيق السلام في المنطقة.¹

3.2 الإستييطان بعد فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية تبنت الولايات المتحدة الأمريكية لقيم ومعايير محددة، تم اتخاذها كنهج موحد للنظام العالمي بعد تلك الحرب، فقد تم توقيع اتفاقيات جنيف التي تعنى بحقوق الإنسان، وكذلك تم لأول مرة إنشاء منظومة عالمية موحدة لحماية الحقوق المدنية للمواطنين في شتى أنحاء العالم ألا وهي الأمم المتحدة، وقد فرضت هيمنتها في كثير من أنحاء العالم، لتطبيق تلك القيم والمعايير ولتأمين الحقوق وتحقيق الرفاه للشعوب المضطهدة والمسحوقة، إلا أن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي لم يحظى بحصته كاملة من هذه الحقوق ولم تطبق عليه إلا معايير منقوصة من العدالة، فعلى الرغم من الانتهاكات التي تظهر للعلن لإتفاقيات جنيف وللقانون الدولي، إلا أن الحكومات الأمريكية المتعاقبة لم تفرض أي عقوبات على إسرائيل، ولم تبسط نفوذها في المنطقة لإيقاف عجلة الإستييطان الذي يعد ضرباً بعرض الحائط لإتفاقيات جنيف آنفة الذكر.

غدت الإدارة الأمريكية في عهد ترامب مصدراً للتوتر المتنامي فيما يخص الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، فمنذ بداية عهده في البيت الأبيض، أرسى قواعد لإدارة السياسة الأمريكية اعتماداً

¹ تقدير موقف: السياسة المتوقعة لإدارة ترامب نحو الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مرجع سابق.

على المصلحة فقط، وبناءاً على ما تقضيه مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة؛ بالإضافة إلى البعد الأيديولوجي والعقائدي، الأمر الذي سيظهر التحيز للجانب الأقوى، وللجانب الأقرب فكرياً، ألا وهي الحليف التاريخي الأقوى لأمريكا على مر الزمن (إسرائيل)، ومع إدارة السياسة الأمريكية بهذا الأسلوب بدأت تطفو على السطح ملامح التهميش للجانب الفلسطيني، واتخاذ قرارات أحادية الجانب، ومع خطته (السلام من أجل الإزدهار) التي لم يقبل بها الفلسطينيون بل فرضت عليهم، أصبح واضحاً للعيان ما سيكون عليه شكل الصراع في هذا العهد.

ساعت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى حد كبير في عهد باراك اوباما، حتى أنها وصلت لذروتها بعيد عدم استخدام حق النقد الفيتو الأمريكي للقرار "2334" الذي يدين الإستيطان، فقد أثار فوز ترامب البهجة لدى الساسة الإسرائيليين، سيما في أوساط اليمين واليمين المتطرف الذي وجد فيه خير سلف لأوباما.

لم يمضي سوى يومان فقط على تولي ترامب لرئاسة البيت الأبيض حتى أعلن نتنياهو عن إجتماع للمجلس الوزاري المصغر (الكابينت) للشؤون السياسية-الأمنية؛ وأعلن فيه أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس ستبقى السيادة فيها لإسرائيل، وكذلك أعلن عن إزالة كافة القيود المفروضة على الوحدات الإستيطانية في القدس الشرقية، وقد أقرت بلدية القدس الغربية التابعة للإحتلال عن بناء 556 وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية¹، في إشارة واضحة إلى الضوء الأخضر ولو ضمنياً من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة بالسماح بالانتهاكات الإستيطانية المخالفة لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي.

امتداداً للانتهاكات الإسرائيلية في الرابع والعشرين من يناير عام 2017م، أعلن نتنياهو رفقة وزير الأمن (أفيغدور ليبيرمان) عن إقرار بناء 2500 وحدة استيطانية في الضفة الغربية، و3000 وحدة استيطانية أخرى في المستوطنات المقامة حالياً أعلن عنها في وقت لاحق، كل هذا

¹ تقدير موقف: اجتماع نتنياهو ترامب: الإستيطان أولاً، مرجع سابق، ص2

ولم تبدي الإدارة الأمريكية أي رد فعل جدي، وحتى أنها لم تدن هذه الإجراءات حتى، وفي بيان لها أعلنت أنها لا ترى أن المستوطنات تشكل عقبة في وجه السلام في المنطقة.¹

تتفاخر إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بوصف نفسها على أنها: "من أكثر الإدارات الأمريكية دعماً لإسرائيل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية"²، حيث كرّست الإدارة الأمريكية نهجاً أراضى الفلسطينيين وشرعنة الإستيطان عليها، في سابقة تاريخية وقحة لم يسبقها إليها أحد، مغفلة حقوق الفلسطينيين والقانون الدولي وحتى القيم الأمريكية التي انتهجتها الإدارات السابقة رغم إحلافها بحق الفلسطينيين.

شهدت الفترة الواقعة ما بين عامي 2016م-2020م أي قبيل و إبان تولي دونالد ترامب لرئاسة البيت الأبيض، إزدياد وتيرة الزحف والتمدد الإستيطاني بشكل مطرد، فقد استغلت الإدارة الإسرائيلية اليمينية بقيادة المتطرف بنيامين نتنياهو العلاقات الجدية والحسنة مع الإدارة اليمينية الجمهورية بقيادة دونالد ترامب في واشنطن، وتسارعت عجلة الإستيطان ملتزمة أراضى الفلسطينيين دون وجه حق، مستغلة الغطاء الأمريكي في فرض أمر واقع جديد في الأراضى الفلسطينية، محاولة شرعنة تلك الوحدات الإستيطانية والمستوطنات والطرق الالتفافية، ضاربة بعرض الحائط مبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن واتفاقيات جنيف المنددة بالإستيطان، والتي تعتبر الإستيطان عقبة أمام عملية السلام وحل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية.

أعلن بنيامين نتنياهو رئيس وزراء حكومة الاحتلال الإسرائيلي يوم الإثنين الموافق 2017\2\6م أنه أبلغ الإدارة الأمريكية حول قانون جديد يشرّع آلاف الوحدات الإستيطانية في الأراضى الفلسطينية بأثر رجعي، وقد أقرّ الكنيست الإسرائيلي القانون بعد تصويت 60 عضواً لصالح القانون فيما عارضه 52 عضواً، فقد أضفى القانون الشرعية على مستوطنات إسرائيلية بأثر رجعي كانت غير شرعية حتى من ناحية القانون الإسرائيلي، بحيث سيشمل القانون 3921

¹ تقدير موقف: اجتماع نتنياهو ترامب: الإستيطان أولاً، مرجع سابق، ص3.

² مجدوب، خالد (2019). منظمات مغربية: ترامب يغازل اللوبي الصهيوني بشرعنة المستوطنات، وكالة الاناضول، المغرب-الرباط، انظر الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/منظمة-مغربية-ترامب-يغازل-اللوبي-الصهيوني-بشرعنة-المستوطنات/1649908>

مسكناً مخالفاً للقانون الإسرائيلي قبل هذا القانون المستحدث، كما سيتم مصادرة 8183 دونماً من الأراضي الفلسطينية، وبحسب حركة "السلام الآن" الإسرائيلية المناهضة للإستيطان؛ فإن هذا القانون سوف يعرقل مسار التوصل لحل الدولتين.¹

إلتزم البيت الأبيض الصمت إزاء المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية، على الرغم من زعم نتنياهو إبلاغ الإدارة الأمريكية بكافة القوانين والإجراءات المتعلقة بذلك، وتستمر إدارة دونالد ترامب بالتزام الصمت حيال ذلك، ومنذ تولي دونالد ترامب للحكم في 20 يناير من عام 2017؛ أعطت حكومة الاحتلال الإذن لستة آلاف وحدة استيطانية جديدة في الأراضي الفلسطينية، لم تتخذ منها الإدارة الأمريكية موقفاً رسمياً إلا الإعلان عن: " أن ذلك قد لا يكون عاملاً مساعداً لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي".²

ويوضح الجدول التالي التسارع المطرد في التعداد السكاني للمستوطنات في الضفة الغربية والقدس على مدى أعوام فترة حكم دونالد ترامب:³

جدول (1) التعداد السكاني لسكان المستوطنات حسب احصائيات وزارة الداخلية الإسرائيلية

التعداد السكاني حسب العام	الضفة الغربية	شرقي القدس
2015م	289221 نسمة	–
2016م	406332 نسمة	–
2017م	420899 نسمة	300000 نسمة
2018م	435159 نسمة	315000 نسمة
2019م	449508 نسمة	320000 نسمة
2020م	353463 نسمة	325000 نسمة

¹ مجلة الدراسات الفلسطينية (2017). الكنيس يقر مشروع قانون "شرعة المستوطنات" الذي يتيح مصادرة أراضٍ في الضفة الغربية والقدس، وثائق إسرائيلية، المجلد 28، العدد 110، القدس.

² المرجع السابق.

³ غبون، ولاء (2021). أداء المحكمة العليا الإسرائيلية ودورها في شرعة الإستيطان، معهد الابحاث التطبيقية أريج-القدس، ص6.

يظهر جلياً طبيعة التوافق والتفاهم والتقاء المصالح بين الحكومات اليمينية الإسرائيلية-الأمريكية، فعلى الرغم من تحييز غالبية الإدارات الأمريكية المتلاحقة للجانب الإسرائيلي في الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن غدارة دونالد ترامب لم يسبق لها مثيل في إظهار خبث نواياها وتحييزها لصالح الجانب الإسرائيلي، على اعتبار انه الجانب الأكثر قوة والأكثر ضغطاً ونفوذاً في مراكز صنع القرار ورسم السياسة الأمريكية، وعلى مبدأ المصلحة لم تخل الإدارة الأمريكية من إعطاء الضوء الأخضر لكافة السياسات الكولونيالية الإستعمارية الإسرائيلية على حساب الجانب الفلسطيني، في ظل ترهل القرار العربي المتفكك، وضعف الموقف الفلسطيني المنقسم على نفسه القابع كذلك تحت الإحتلال، وفي ظل عدم إشراكه في أي من القرارات التي تتخذها الإدارة الأمريكية والإسرائيلية على حد سواء، بعيداً عن المفاوضات وقريباً من الإجراءات أحادية الجانب.

لا تكاد تتوقف المخططات الصهيونية عن التمدد الإستيطاني في الضفة الغربية والقدس، فعلى الرغم من الإعلان عن تأجيل مخططات الضم لمناطق من الضفة الغربية كان قد أعلن عنها نتنياهو، وعلى الرغم من مخالفة الإستيطان للقانون الدولي علانية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية تشجع على التمدد والتوسع الإستيطاني، وتزداد المخططات الإستيطانية في الأراضي الفلسطينية يوماً بعد يوم، حيث أنها وصلت لذروتها في عام 2018م لتصل إلى 136 مخطط استيطاني، ويوضح الجدول التالي عدد تلك المخططات في كل عام:¹

جدول (2) المخططات الإستيطانية في المستوطنات الإسرائيلية خلال الاعوام 2015-2020:

عدد المخططات الإستيطانية	العام الميلادي
93	2015م
91	2016م
58	2017م
136	2018م
85	2019م
72	2020م

¹ غبون، ولاء، مرجع سابق، ص7

بمعدل زيادة ثلاثة أضعاف ازدادت عطاءات إنشاء الوحدات الإستيطانية في عهد دونالد ترامب، عما كان معهوداً في ظل حكم خلفه باراك اوباما، وذلك فقط بعد مضي عام ونصف عن توليه الحكم، أي في النصف الاول من عام 2018م، الذي يعتبر ذروة الانتهاكات والسياسات أحادية الجانب لصالح الإحتلال، والوقت الذي زاد فيه الترويج لصفقة القرن بشكل هستيري، حيث بلغ عدد الوحدات الإستيطانية التي وافقت عليها لجنة التخطيط العليا للإدارة المدنية الإسرائيلية في 30 أيار من نفس العام إلى 14454 وحدة، بينما لم يكن قبل ذلك سوى 4476 وحدة فقط في عهد أوباما.¹

تحاول إسرائيل أن ترمي بعبئ التوسع الإستيطاني غير الشرعي على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية، وتحت ذريعة القوننة تارة والشرعنة تارة أخرى، تصادق الحكومة الإسرائيلية على تلك التوسعات بشكل ظاهره قانوني بالنسبة للسياسات الكولونيالية التي تتخذها الإدارة المتطرفة، لكن وعلى الرغم من هشاشة المشهد إلا أن الأمم المتحدة أدانت هذا التوسع الإستيطاني، وعلى لسان أمينها العام "أنطونيو غوتيرش"، فقد أشار في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ إلى أن تدمير البيوت والإستحواذ عليها من قبل السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية قد وصل إلى أعلى مستويات في الأربع سنوات التي مضت -أي فترة حكم ترامب-، وأن هذا يقوض بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة.²

وتوضح الخريطة التالية توزيع البؤر الإستيطانية الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية المحتلة.³

¹ مركز أبحاث الأراضي-القدس، (2018)، المرجع سابق.

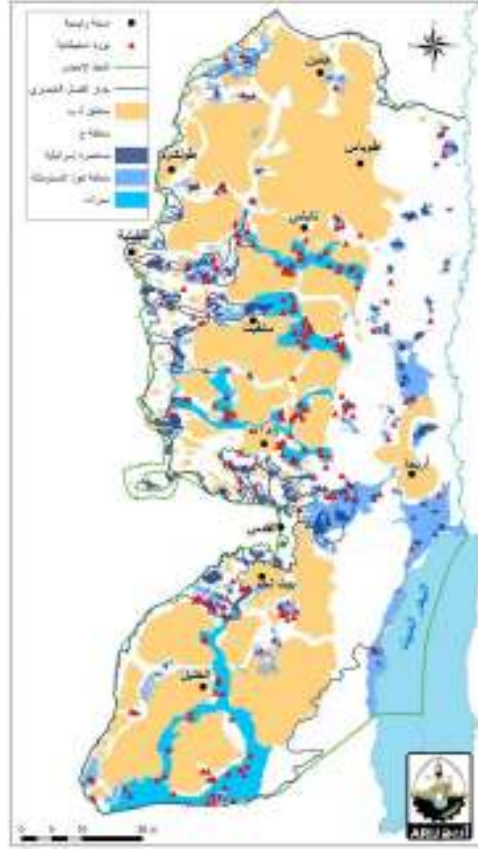
² صحيفة دنيا الوطن، 2020\12\1، "الأمم المتحدة: المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية توسعت لأكثر حد خلال أربع سنوات"، شئون فلسطينية، انظر الرابط:

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/12/01/1384983.html?fbclid=IwAR0AJOO1opJd-dEf_8pYezHn-p0Vckxb7_TVO0FcpuqP_sVGMIseJIRFXNQ#ixzz6fOZQ2KrV

³ معهد الأبحاث التطبيقية-أريج، "البؤر الإستيطانية الإسرائيلية ركيزة المشروع الإستيطاني في الضفة الغربية المحتلة"،

2021-5-6، القدس، اخذت عن الرابط الإلكتروني التالي بتاريخ 2021-6-13:

<http://poica.org/2021/05/50966/>



خريطة (2): البؤر الإستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة.

3.3 مناطق نفوذ المستوطنات

في سابقة ابتدعتها اسرائيل لضم مناطق جديدة من أراضي الفلسطينيين، تم استصدار مصطلحاً جديداً من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية في عام 1991م، أطلق عليه اسم (مناطق نفوذ المستوطنات)، وذلك لقوينة عملية السلب والنهب للأراضي، وذلك من خلال دمج بؤر ومناطق استيطانية غير قانونية بمستوطنات أخرى تصنفها اسرائيل على أنها قانونية، وقد تم تعريفها حسب اسرائيل نفسها على أنها: " الحدود الخارجية لجسم "قانوني"¹، في إشارة إلى أن المستوطنات القانونية على حد وصفها، الأمر الذي يثير الريبة حول إلى أي مدى يحاول الكيان الإسرائيلي شرعنة سلب الأراضي واستيطانها، ويقودنا إلى الطريقة الخبيثة التي تصنف المستوطنات ولو جزء منها على أنها قانونية.

¹ معهد الأبحاث التطبيقية-أريج، "البؤر الإستيطانية الإسرائيلية ركيزة المشروع الإستيطاني في الضفة الغربية المحتلة"، مرجع سابق.

تحت ذرائع حماية أمن المستوطنات، والحفاظ على مساحة جغرافية آمنة بمحيط المستوطنة، أصدرت سلطات الإحتلال الإسرائيلي أوامر عسكرية لم يتم الإعلان عنها تقتضي زيادة مساحات مناطق نفوذ المستوطنات، حتى وصلت في عام 2020م إلى 541 كم مربع.¹

تتخذ السلطات الإسرائيلية عدة سياسات من شأنها تقويض عملية السلام وحل الدولتين، من أجل التفرد بأراضي الفلسطينيين وسرقتها وتهجير سكانها منها، وذلك عن طريق إتخاذ عدة سياسات كولونيالية استيطانية احتلالية؛ من شأنها الحد من امل الفلسطينيين من إقامة دولتهم على حدود واضحة، وعرقلة اي عملية سليمة لإقامة دولة مستقلة ذات سيادة، وفي سبيل ذلك تحاول وتعمل جاهدة على التقطيع الجغرافي للضفة الغربية إلى أشلاء من شأنها توسيع رقعه الإستيطان وتحويل الضفة الغربية إلى كنتونات يصعب على ارض الواقع وصلها جغرافياً.

وتخالف تلك السياسات كافة القوانين الدولية والبروتوكولات المعمول بها التي من شأنها الحد من اي عملية انتهاك من قبل المحتل للشعب الواقع تحت الإحتلال، وقد جرّمت الأمم المتحدة هذه السياسات بعدة قرارات، ويعتبرها القانون الدولي مخالفة، إلا أن السيادة والهيمنة الأمريكية الحليفة لدولة اسرائيل عن طريق لوبيات الضغط وصنع القرار فيها، ساهمت وبشكل ملحوظ جداً في خلق بيئة لينة من شأنها التستر والتوفير الحماية الدولية الكافية للحفاظ على امتداد التوسع الكولونيالي الإستيطاني، وفي حقبة إدارة دونالد ترامب للبيت الأبيض، وعلى مبدأ المصالح والمصالح فقط، تم التوصل إلى اتفاقات بينه وبين الحكومة المتطرفة في اسرائيل، لتقديم ضمانات بعدم عرقلة المخططات الإستيطانية، بل وصل به الحال لدعم تلك المخططات ومحاربة كل من يقف في وجهها، في محاولة منه للوصول للتوافق الكامل حفاظاً على المصالح المشتركة في الشرق الأوسط.

¹ معهد الأبحاث التطبيقية-أريج، "البؤر الإستيطانية الإسرائيلية ركيزة المشروع الإستيطاني في الضفة الغربية المحتلة"، مرجع سابق.

الفصل الرابع

مردود سياسة إدارة ترامب الخارجية
على الإستيطان في الضفة الغربية

الفصل الرابع

مردود سياسة إدارة ترامب الخارجية على الإستيطان في الضفة الغربية

4.1 دوافع دعم إدارة ترامب للمشروع الإستيطاني في الضفة الغربية

يمكن اعتبار الإستيطان الإسرائيلي بأنه القضية المفصلية في محور الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، فهو محور الفكر الصهيوني الإستعماري الكولونيالي في تطهير الأرض من سكانها الأصليين وإجلائهم، وإحلال اليهود مكانهم، وبالتالي قدمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كافة التسهيلات والإميازات والخدمات للمستوطنين لتمكينهم في أراضي الفلسطينيين بعد تهجير أصحابها منها.

التقت مصالح اليمين الإسرائيلي بقيادة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو مع مصالح الإدارة الأمريكية بقيادة الجمهوري اليميني المتطرف دونالد ترامب، بحيث تمكنت حكومة نتنياهو من تحقيق أهدافها والحصول على الدعم الأمريكي الكافي لزيادة رقعة الإستيطان في الضفة الغربية، في محاولة لشرعنة تلك المستوطنات ونهب المزيد منها، فقد تم استغلال انحياز إدارة ترامب لصالح الجانب الإسرائيلي، في الوقت الذي عارضت فيه القيادة الفلسطينية بكافة أحزابها وأطرافها هذا التحيز، من خلال مقاطعة الإدارة الأمريكية واستنكار أفعالها، ويلعب اللوبي الصهيوني الأمريكي دوراً مهماً وحاسماً في الضغط على مراكز صنع القرار في الإدارة الأمريكية لخدمة المصالح الصهيونية في الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال استغلال نفوذه في مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

وعن الأكاديمي والمحاضر في جامعة النجاح الوطنية ظافر قسراوي ومستشار رئيس الوزراء الفلسطيني السابق (رامي الحمد الله)، فيرى أن المجموعات المسيحية الصهيونية (الأنجليكانية) هي المحرك والدافع الأساسي في حمل ترامب على دعم إسرائيل بشكل خاص، ودعم المشروع الإستيطاني بشكل عام، بحيث أن هذه المجموعات هي المؤيدة والداعمة لترامب في حملته الإنتخابية، وتبنى عقيدة هذه المجموعات على دعم قيام دولة إسرائيل، وتجميع الشعب اليهودي

في هذه الأرض من خلال تشجيع البناء الإستيطاني، وذلك تحقيقاً لنبؤات الكتاب المقدس، حيث يؤمنون بأن ذلك يسهل قدوم المسيح المنتظر.¹

ويرى حسام زملط أن هناك دوافع سياسية وهناك دوافع أيديولوجية ودينية، فالسفير الأمريكي في إسرائيل (ديفيد فريدمان) كان عقائدياً في هذا الشأن، ومن أول نشاطاته كان مطرقة تحت المسجد الأقصى شق بها طريقاً أسماه الإحتلال (طريق الحجاج)، وبالتالي الجانب العقائدي ظهر جلياً في هذا البعد، ولكن أيضاً هناك جوانب سياسية عبّر عنها ترامب نفسه في كتاب صدر عن الصحفي الإسرائيلي (بارك رافيد) بعنوان: "سلام ترامب: الاتفاقيات الإبراهيمية والثورة في الشرق الأوسط"، وخرج الكتاب بالبعد السياسي بهذا السياق، بحيث أن الحليف الأساسي لترامب كان نتنياهو، وكل خطوة سلبية اتخذها ترامب كانت من أجل تعزيز فرص نتنياهو في النجاح في الانتخابات، وبالتالي انعكست تلك السياسات على الشعب الفلسطيني، ولمس نتائجها في قضايا القدس والإستيطان والجانب الاقتصادي، وذلك لتعظيم مكاسب نتنياهو في الحلقة الداخلية الإسرائيلية.²

وعن المحاضر في الجامعة العربية الأمريكية دلال عريقات فهي تنفي اعتراف الإدارة الأمريكية بكون هناك دوافع، فمن وجهة النظر الأمريكية فهم يعتبرون ذلك حلاً، فترامب نفسه يرى نفسه أوجد حلاً، ويقدم خدمات عامة لسكان المنطقة سواء الفلسطينيين أو الإسرائيليين، ربما نحن كفلسطينيين نعم تضررنا من تلك السياسات التي عززت الإستيطان والأبرتهايد والفصل العنصري وحرمتنا من حقوقنا في القدس، لكن من وجهة نظر إدارة ترامب فهي فقط اعتبرت نفسها تقترح حلاً لهذه القضية.³

ويرى المحاضر في جامعة بيرزيت، ومدير البحوث والسياسات في مركز الأبحاث الفلسطيني ابراهيم ربابعة بأن الشأن الإسرائيلي تتعامل معه الإدارة الأمريكية بشكل عام كشأن أهلي، كونه

¹ ظافر قصر اوي: مقابلة الكترونية، فلسطين، نابلس، 2021\8\31.

² حسام زملط، مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

³ دلال عريقات: مقابلة الكترونية. فلسطين، جنين، 2022\1\12.

جزء من السياسة الداخلية الأمريكية لعدة أسباب منها: ثقل ووزن المكون اليهودي داخل الولايات المتحدة وتأثيره القوي والهام على صنع القرار، وكذلك ثقله الاقتصادي، بالإضافة إلى النظرة الأمريكية للولايات المتحدة لإسرائيل كحليف استراتيجي ودولة لها دور بارز ومهم جداً في الشرق الأوسط؛ لأسباب أمنية أو سياسية. وبالنسبة للإدارة الأمريكية بعهد ترامب بالتحديد يضاف العامل الأيديولوجي؛ كون الإدارة الأمريكية بعهد ترامب كانت تحكمها الصهيونية المسيحية "الأنجليكانية"، ومعظم أركان الإدارة كانوا بصراحة يدعمون تلك المعتقدات سواء (كوشنير) أو (بومبيو) أو غيرهم، وبالتالي هذا ما دفع ترامب نحو مصالح إسرائيل أكثر، بالإضافة لشخصية ترامب نفسه، فشخصية ترامب كانت غريبة على الشكل التقليدي للرئيس الأمريكي، ودخيلة على الدبلوماسية التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تغلب عليها بعض التحفظات والتوازنات، أما عن شخصية ترامب فهي تجارية أكثر وبالتالي كان أكثر صراحة وأكثر اندفاعاً في تحالفاته، وقدم حلول على نمط الصفقة.¹

وعن نايف جراد فيرى أن الدوافع هي أن إدارة ترامب طبيعتها قد تغيرت بحيث أصبح يسيطر عليها الشعبوي ترامب أو من دعاة المسيحية الأنجليكانية المتصهينين الذين يؤمنون بخرافات عودة المسيح وغير ذلك، وبالتالي عملياً مقتنعين كأشخاص بالرواية الصهيونية، والرواية التوراتية القديمة الأسطورية وبالتالي هم على توافق تام مع السياسات الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، التي جرى ترسيمها بقانون أساس القومية الذي يقول بأن: لا حق لتقرير المصير لأرض فلسطين التاريخية إلا للشعب اليهودي. وهو أن الاستيطان قيمة قومية في كل مكان من هذه الأرض وبالتالي هم مع هذه السياسة وهذه التوجهات بحيث أنه لا يهمهم سوى مصالحهم ومصلحة إسرائيل ويبررون لإسرائيل الاستيطان على أي بقعة من هذه الأرض.²

ويرى المحاضر في جامعة الإستقلال ياسر ابو حامد أن الدوافع الأمريكية في دعم الإستيطان على أراضي الضفة الغربية هي دوافع أمنياً بشكل أساسي، تأتي في سياق الحفاظ على الأمن

¹ إبراهيم ربابعة: مقابلة الكترونية. فلسطين، رام الله، 2022\1\8.

² نايف جرّاد: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

الإسرائيلي، في السياسة الخارجية الأمريكية على رأس أولوياتها الحفاظ على أمن دولة إسرائيل أولاً، وتربط إسرائيل الإستيطان بشكل رئيس ودائم الإستيطان بالجانب الأمني، وعقدة الأمن هي المسيطرة بشكل أساسي على التطلعات الإسرائيلية في هذا الملف، ويأتي دور الولايات المتحدة الأمريكية كراعي والمحتضن للآمال والطموحات الإسرائيلية، ولما تراه دولة الكيان تحدياً أمنياً على وجودها.¹

وعن الأكاديمي والمحاضر في جامعة النجاح الوطنية ونائب رئيسها للشؤون المجتمعية رائد الدبعي فيرى بأن الدافع البرغماتي النفعي البحت هو السبب الرئيس في دعم المشروع الإستيطاني، واعتقاد ترامب بأن التقرب من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية وأصوات اليهود والكنائس المتصهينة سيمنحه المزيد من الأصوات وبالتالي البقاء لفترة أطول على عرش الرئاسة، فترامب رئيس يميني شعبي لكن غير متدين وتربطه علاقات قوية باللوبي الصهيوني وكذلك إحاطة ترامب نفسه بمجموعة من الصهاينة اليهود وغير اليهود؛ كصهره كوشنر وغرينبلات وكذلك فريدمان سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل. الذي شاهدها يخالف كل الأعراف الدولية عندما حمل المعول وافتتح النفق الإستيطاني في القدس وبالقرب من المسجد الأقصى، وبالتالي هذا يندرج في إطار الفكر الأيديولوجي المتطرف سواء كان الفكر اليهودي المتطرف أو المسيحي الصهيوني.²

أما عن المحلل السياسي ومدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية-مسارات هاني المصري فقد صرح بأن الدوافع هي تقليدية تتعلق بالعلاقات التاريخية والعضوية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، المستندة إلى أسباب أيديولوجية ودينية ونشأة متشابهة ما بين البلدين من حيث التكوين، ومنها ما يتعلق بأهداف ومصالح مشتركة للحفاظ على المنطقة تحت الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية والإستفادة من مواردها وموقعها الإستراتيجي وثرواتها المختلفة.³

¹ ياسر أبو حامد: مقابلة إلكترونية. فلسطين، أريحا، 2021\12\28.

² رائد الدبعي: مقابلة إلكترونية. فلسطين، نابلس، 2021\9\29.

³ هاني المصري: مقابلة إلكترونية. فلسطين، رام الله، 2022\1\2.

4.2 مكتسبات المشروع الصهيوني من دعم إدارة ترامب للإستيطان

يقوم الفكر الصهيوني على مبدأ إجلاء السكان الأصليين من أرضهم وتهجيرهم، وإحلال سكان يهود مكانهم، وبعد اتفاق أوسلو 1993م وبعد أن قامت دولة إسرائيل على مساحة 78% تقريباً من أرض فلسطين الإنتدابية، وإعطاء الفلسطينيين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ظل الواقع الذي يعيشه قطاع غزة المحاصر، لم يتبقى سوى الضفة الغربية؛ لنهش أراضيها والسيطرة عليها لإقامة الدولة الصهيونية والتوسع الكولونيالي على حسابها وحساب أصحابها وسكانها الأصليين، وبالتالي يحقق الإستيطان بصورة بطيئة إلى حد ما نظرياً ومتسارعة جداً عملياً وعلى أرض الواقع كل ما يحتاجه المشروع الصهيوني الإستيطاني في فلسطين التي تحولت إلى كنتونات صغيرة جداً لا تصلح لا لإقامة دولة مستقلة ذات سيادة، ولا حتى لحياة يومية طبيعية بسيطة.

ويعتقد رائد الدبعي بأن المشروع الصهيوني مشروع متواصل وطويل الأمد، فأول مستوطنة قامت على أرض فلسطين هي مستوطنة "بتاح تكفا" على قرية "ملبس" الفلسطينية عام 1882م، وبالتالي المشروع الصهيوني استطاع أن يزيد من شراسته في فترة ترامب واستطاع أن يكون أكثر جرأة بالغطاء الذي اكتسبه من الإدارة الأمريكية، وبالأخص في الجولان السوري المحتل الذي أضحي في فترة ترامب جزء من إسرائيل تم الإعتراف فيه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خلافاً للقانون الدولي، وكذلك شهدنا قيام مستوطنة في الجولان السوري المحتل تحت اسم "دونالد ترامب"، ويعتقد الدبعي أن الإستيطان استطاع أن يسجل نقاط إضافية أصبحت أكثر جرئة ووقاحه في إظهار أهدافها الحقيقية التي تقوم على حقيقة "عرب أقل وأرض أكثر"، وبالتالي أصبحنا نسمع عن مجموعة من الإجراءات والتصريحات والمشاريع كضم الأغوار وصفقة القرن والإعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل مما شكل إنتصار وتقدم للفكر الصهيوني.¹

¹ رائد الدبعي: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

ويعتبر مدير عام مركز الزيتونة للدراسات، والباحث المتخصص في القضية الفلسطينية محسن صالح أنه بعهد ترامب بالذات كان هناك قفزة نوعية في دعم الإستييطان في الضفة الغربية، وحتى المشروع الإستييطاني عموماً، بسبب طبيعة ترامب والخلفية المدعومة من اليمين الأمريكي، وخلفية مدعومة بالذات من التيار الإنجيلي المتصهين المبني على خلفيات دينية في هذا السياق، وطبيعة ترامب الدينامية المتعلقة في أنه يريد أن يحقق إنجازات كبيرة في هذا الجانب، بحيث يمارس صلاحياته كاملة في هذا الجانب بالذات، مما أحدث بعض النقلات النوعية في داخل السياسة الأمريكية باتجاه دعم المشروع الصهيوني، فقد قام فعلاً بتنفيذ ما تردد على لسان سلفه من الرؤساء، فقام بنقل السفارة إلى القدس، وأعطى غطاء شرعي للإستييطان في الضفة الغربية، وكذلك صفقة القرن وغيرها، وبالتالي تماهى مع الطرح والرؤيا التي يتبناها اليمين الصهيوني وليس فقط التيارات العامة، وبناءً عليه فقد انتقل بالسياسة الأمريكية من الدعم الإستراتيجي إلى الشراكة الكاملة، وهذا أعطى دفعة هائلة للعمل الإستييطاني والتهويدي في الضفة الغربية والقدس خصوصاً.¹

ويرى مدير هيئة الجدار والإستييطان وليد عساف أن دونالد ترامب حقق مكتسبات كبيرة جداً للمشروع الصهيوني، تتلخص في محاولة حسم الصراع حول قضايا الحل النهائي (اللاجئين، المستوطنات، القدس، إقامة الدولة الفلسطينية)، وخص عساف قضية القدس بالذكر؛ حيث أشار إلى أن ترامب حاول حسمها من خلال نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها واعترف بها واعتبرها عاصمة إسرائيل، أما عن الإستييطان فقد تبنى ترامب المشروع الإستييطاني بالكامل ودعم مشروع الضم - ضم الأغوار ومناطق "ج" إلى إسرائيل -، وذلك حسب صفقة القرن، أما عن اللاجئين فقد حارب منظمة الاونروا وأوقف التمويل المالي عنها وحتى حاول حلّها، وأضاف عساف أن رغم ذلك إلا أن إدارة ترامب فشلت في تنفيذ هذه الإستراتيجيات الثلاث، وعادت الأمور إلى حد ما إلى وضعها السابق، وعزى ذلك إلى موقف الشعب الفلسطيني عامة، وموقف القيادة الفلسطينية خاصة في رفض التعاطي مع ترامب ومع صفقة العصر.²

¹ محسن صالح: مقابلة الكترونية. لبنان، بيروت، 2022\1\5.

² وليد عساف: مقابلة الكترونية. فلسطين، رام الله، 2021\8\23.

وبثني ابراهيم ربابعة عن ذلك بالقول أنّ التغيير الذي أحدثه ترامب لصالح المشروع الصهيوني بشكل عام لم تحدثه كافة الإدارات الأمريكية السابقة، لأن ترامب اتخذ خطوات عملية اتجاه المشروع الصهيوني، ولم يتبع إدارة الصراع على خطى من سبقوه، فقام بالاعتراف وشرعنه الاستيطان بشكل كامل، وقام بوضع عقبات كبيرة جداً أمام مشروع حل الدولتين ورسخ الأمر الواقع، واخرج القدس من مشروع الإستهيطان كونه اعترف بها كعاصمة لإسرائيل.¹

وعن رأي دلال عريقات فترى أن ترامب منح المشروع الصهيوني الضوء الأخضر، ليس فقط للمشروع الإستهيطاني الصهيوني الكولينيالي؛ إنما لكافة مشروع الضم، فمن ناحية نظرية ليس شرعي أو قانوني، إنما على أرض الواقع موجود، فقرار ترامب بنقل السفارة للقدس؛ أعطى الضوء الأخضر لما شهدناه من كل السياسات الكولينيالية، سواء التهجير القسري ضد السكان الفلسطينيين في القدس وفي الشيخ جراح وسلوان وغيرها، وكافة مناطق الضفة الغربية والأغوار.²

في ذات السياق يؤكد الدكتور ظافر قصرأوي على أن الدعم الأمريكي أتاح لإسرائيل تطبيق كامل سياساتها الإحتلالية، فموضوع نقل السفارة الأمريكية للقدس، والإعتراف بالقدس الموحدة كعاصمة لإسرائيل، وقطع العلاقات والمساعدات عن السلطة الفلسطينية ومنظمة غوث وتشغيل اللاجئين "اونرو"، وكذلك الإعتراف بسيادة إسرائيل على المستوطنات وهضبة الجولان، ساهم في موضوع دعم المشروع الصهيوني القائم على التوسع، وبالتالي البناء والتوسع الإستهيطاني ازداد وتسارع، والإدارة الأمريكية في عهد ترامب لم توقف أي شيء بل زادت في دعمه، واسرائيل زادت من سيطرتها على مناطق "ج"، وبالتالي اعتبار مناطق شاسعة جداً خارج حدود أي تسوية ممكن أن تكون في المستقبل حتى غور الأردن، فهذا عزز من موقف إسرائيل بكونها تملك اليد العليا في تقرير مصير أي شيء يخص الأراضي الفلسطينية، علماً أن معظم أراضي الضفة الغربية هي أراضي مصنفة "ج" حسب إتفاق أوسلو.³

¹ إبراهيم ربابعة: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

² دلال عريقات: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

³ ظافر قصرأوي: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

ويرى هاني المصري أن المكتسب الأساسي للمشروع الصهيوني هو إعطاء شرعية لتتكرّر إسرائيل لأيّ مفاوضات أو مشروع تسوية مع الجانب الفلسطيني، وانتقال الولايات المتحدة الأمريكية لإعتبار ما تقوم به إسرائيل جزءاً طبيعياً وعلى أرض محررة، وجزءاً من أرض إسرائيل الكاملة، وهذا مكسب كبير لإسرائيل، فما بين إدارة (أوباما) التي وافقت في مجلس الأمن على قرار (2334) عام 2016م، وما بين تشريع الإستيطان في معدلات واسعة جداً واعتباره أمر شرعي وقانوني، بدون حتى نقده يعتبر مؤشر خطير وتغيير واضح، لأن الإدارات الأمريكية السابقة دائماً ما كانت تنتظر للإستيطان كعقبة في طريق السلام وتتنظر له بعدم شرعية، وخطوة أحادية الجانب، على عكس الدعم الواضح للإدارة الأمريكية في عهد ترامب.¹

ويرى نايف جرّاد أن المشروع الصهيوني سابقاً كان محاصر بكثير من قرارات الشرعية الدولية، وبيع بعض المواقف المتحفّظة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، التي كانت تنتظر للإستيطان كعامل ضرر لعملية السلام، وهو نوع من أنواع الإجراءات أحادية الجانب التي ممكن أن تؤثر سلباً على مفاوضات الحلّ الدائم، وهو ما لحظناه من تحفظ للإدارة الأمريكية على قرار مجلس الأمن (2334) لعام 2016، لكن التغيير في الموقف من الاستيطان عملياً شجع إسرائيل بأن تتماهى في عمليات التهويد والإستيطان سواء في القدس أو في الضفة الغربية، وعليه بات الإستيطان مشروعاً كما قيل على لسان ترامب نفسه وكذلك (فريدمان) سفير الولايات المتحدة لدى الكيان الإسرائيلي.²

ويرى الباحث بأن المشروع الصهيوني لم يحقق مكتسبات من دعم الإدارة الأمريكية فقط، وإنما استطاع أن يتكامل ليحقق كافة مآربه التي يسعى إلى تحقيقها، فالمشروع الصهيوني يقوم بالأساس على فكره التهجير القسري للسكان وإحلال اليهود مكانهم، وبالتالي الدعم المقدم من الإدارة الأمريكية؛ مكن المشروع الصهيوني من السيطرة على الكثير من الأراضي والمناطق التي كانت تصعب عليهم بفعل القانون الدولي أو حقوق الإنسان أو اتفاقيات جنيف أو غيرها من

¹ هاني المصري، مرجع سابق.

² نايف جرّاد: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

الصعوبات التي كانت تواجه الصهاينة، وكذلك النقلة النوعية في السياسة الأمريكية من عهد باراك أوباما إلى دونالد ترامب، فإدارة أوباما كانت تعثر كافة محاولات السيطرة على تلك الأراضي وكانت تقابل بالرفض والإستتكار، الأمر الذي لم نراه في عهد ترامب، بل رأينا نقضيه.

4.3 إنعكاسات (صفقة القرن) على مستقبل إقامة دولة فلسطينية

بعد المحاولات الأمريكية الجادة الساعية إلى فرض حل جذري للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، في ظل تخاذل عربي وإقليمي، وعلى الرغم من الرفض الكامل والقطعي لكافة الاطيايف والفصائل الفلسطينية لما سمي "صفقة ترامب"، بات مستقبل إقامة دولة فلسطينية على هذا الجزء البسيط المتمثل في كتونات صغيرة مفككة جغرافياً؛ في مهب الرياح، حتى وصل الأمر إلى استحالة إمكانية حل الدولتين، مما دعى القيادة الفلسطينية إلى مقاطعة إدارة ترامب ومقاطعة إسرائيل، الأمر الذي قوبل بفرض عقوبات أمريكية تمثلت في إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وكذلك طرد السفير الفلسطيني منها.

ويعتبر حسام زملط أن دونالد ترامب مكنّ التطرف الإسرائيلي من الإمعان في السياسات الصهيونية، إلا أنه يرى بأن ترامب لا يمتلك لا الشرعية ولا القرار الآن، ولم ينل من قبل الشعب الأمريكي شرعية ولاية دورة ثانية من رئاسة البيت الأبيض، وبالتالي نحن نعتبر فلسطينياً ودولياً أن خطته ولدت ميّنة، لهذا ننتظر من الإدارة الجديدة تصحيح الأخطاء التاريخية التي ارتكبتها ترامب وإدارته.¹

تفترض دلال عريقات أن صفقة القرن قضت ودمرت مشروع إقامة دولة فلسطينية، فنمذ بداية الإعلان عن الصفقة وما تبع ذلك من اتفاقيات تطبيع (اتفاقيات ابراهام)، لأنه ومنذ بداية الصفقة إذا ما تحدثنا عن صفقة تخص الطرفين؛ فالجانب الفلسطيني لم يتم إشراكه من الأساس، ولم يكن له أي وجهة نظر في الصفقة سوى التهميش، فمن وجهة النظر الفلسطينية كيف سنتكلم عن دولة

¹ حسام زملط: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

فلسطينية أو حلّ الدولتين بدون التفاوض مع الجانب الفلسطيني، وهو الطرف الأساسي في الصراع، وهو ما يدفعنا لإستنتاج عدم وجود حلّ أو سلام بدون الفلسطينيين.¹

ويعتقد ظافر قصرأوي أن صفقة ترامب تمنح الفلسطينيين دولة ولكن بشكل معيّن، دولة فلسطينية بحكم ذاتي محدود، سيطرة مدنية على الأمور الحيائية للفلسطينيين، تطوير اقتصاد هنا وهناك، ولكن دون الحصول على أيّ كيان استقلالي؛ بما يتوافق مع مشروع نتتياهو في حينه، وبالتالي التأثير هنا يسلب الفلسطينيين حقهم في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، وسيطرة كاملة وشاملة على المعابر والحدود كأيّ دولة في العالم، صفقة ترامب تجرّد الفلسطينيين من حقهم في الإستقلال الإقتصادي، وتفرض عليهم تعاون اقتصادي مع إسرائيل بما يضمن التبعية الإقتصادية الكاملة لإسرائيل، بحيث تستفيد إسرائيل من ذلك بتطوير نفسها واستغلال موارد وخيرات وقدرات الفلسطينيين، أي الإستمرار بالنهج الذي كان موجود قبل أوسلو، وفرضه كواقع متفق عليه، الأمر الذي يرفضه الفلسطينيون الذين عانوا الأمرين من مرارة التبعية الإقتصادية والامنية لإسرائيل.²

ويرى محسن صالح أن مشروع إقامة دولة فلسطينية أو حلّ الدولتين انتهى، فمشروع إقامة الدولة الفلسطينية قائمة على كل الضفة الغربية تقريباً، بالإضافة لقطاع غزة، لكن مشروع ترامب (صفقة القرن) ينهي حلّ الدولتين، ويتعامل مع مناطق معينة باعتبارها تحت حكم ذاتي، ومناطق أخرى ربما بحاجة لعشرات السنين للحصول تراخيص وموافقات من الجانب الإسرائيلي حتى يتمكن من البناء أو التنمية أو التطور، وبالتالي هو تصفية لحلّ الدولتين، وهو ما سيحدث فراغ سياسي في الضفة الغربية يقوم الإسرائيلي بملئه من خلال الإستيطان.³

فيما اعتبر نايف جرّاد أن صفقة القرن عمليا تعني رغم أنها تتحدث عن دولة فلسطينية بعد مرحلة انتقالية تدوم خمسة سنوات إلا أنها عمليا تقوّض كل مقومات قيام دولة فلسطينية متصلة

¹ دلال عريقات: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

² ظافر قصرأوي: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

³ محسن صالح: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

وذات سيادة وإمكانية كاملة للحياة، من خلال أولاً تشريع الاستيطان وتشريع ضم مناطق لدولة الاحتلال، وبالتالي حصر الفلسطينيين في معازل متعددة منقطعة الأوصال لا تصلح لأن تكون دولة مستقلة ذات سيادة، سيما وأن هذه القضايا جرى النص عليها في صفقة القرن وجرى الحديث عن سيطرة أمنية تامة على كل الأرض والحدود وبالتالي التشريع التام للسيادة الإسرائيلية على أراضي فلسطين المحتلة، وتعدى ذلك لتشكيل لجان أمنية مشتركة إسرائيلية أمريكية لوضع خرائط تفرض على أرض الواقع كحل دائم للقضية الفلسطينية وكمخرج لصفقة القرن، مزقت هذه الخرائط عملياً إقليم دولة فلسطين وحولتها لكنتونات حصرت وجود الفلسطينيين في معازل متفرقة و غير متصلة تحت سيطرة الإدارة الأمنية الإسرائيلية.¹

في ذات الإطار يرى محسن صالح أن ترامب سار في اتجاه تصفية القضية وليس الوصول إلى حل سياسي متوافق عليه، فالإعلانات السياسية الأمريكية قبل ذلك كانت تتحدث عن حل الدولتين أو بطريقة أكثر ليونة وحيادية إلى حد ما، بحيث تعطي حدود معينة، إلا أن ترامب حاول من خلال صفقته حسم القضية وليس الوصول إلى عمل سياسي متوافق عليه، وبالتالي نظرتة للشعب الفلسطيني وأسلوبه كان ينظر إليهم كحالة إنسانية تعالج اقتصادياً وليس كشعب يزرع تحت الاحتلال، وهذا أعطى تفويض آخر للجانب الإسرائيلي من خلال رؤيته لصفقة القرن لينفذ سياساته على الأرض، باعتباره أنه لا يتعامل مع شعب حقيقي وتحت الاحتلال وهناك 137 دولة تعترف بدولة فلسطين، وهذا ما دفعه لفرض الحل النهائي على النهج الذي يخدم التصور والمصلحة الإسرائيلية.²

ويرى مسؤول ملف مستوطنات شمال الضفة الغربية غسان دغلس بأن صفقة القرن لا تمنح الفلسطينيين دولة متواصلة جغرافياً، بمعنى أن الكيان الفلسطيني المزمع إقامته ليس له حدود، ومع استمرار وجود المستوطنات وقابليتها للتوسع، والسيطرة على مناطق الاغوار وضمها لإسرائيل على الرغم من كونها تشكل حوالي ثلث الضفة الغربية وسلّتها الغذائية الأولى،

¹ نايف جرّاد: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

² محسن صالح: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

وبالتالي لا يحقق قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، الأمر الذي دفع الفلسطينيين لرفضه وإفشاله، وهو ما تم فعلياً على أرض الواقع؛ مما يمهد مستقبلاً لإمكانية إقامة دولة فلسطينية باتفاقية جديدة واقعية قابلة للتحقيق على أرض الواقع، بعيداً عن أي محاولات تنفيذ لصفقة القرن أو غيرها بصمت.¹

وصرح هاني المصري بأنه لا شك بأن صفقة القرن أضافت عقبات إضافية على العقبات الموجودة أساساً من تنكّر الحكومات الإسرائيلية السابقة للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية والإتفاقيات السابقة، ولكن ترامب أعطى دفعة نوعية تحول دون إقامة دولة فلسطينية، رغم وجود بند ضمن صفقته ين على إقامة دولة فلسطينية لكن عليها شروط مستحيله التحقيق تحول دون حفظ مقوماتها الأساسية، وعلى الرغم من ذلك لم تصادق عليها الحكومة الإسرائيلية؛ ولم يناقش حتى "الكنيست الإسرائيلي" الصفقة بسبب ذكرها قيام دولة فلسطينية رغم انها لا تملك من الدولة سوى إسمها حسب ما ورد في الصفقة.²

أما عن وليد عساف فيرى أن خطة ترامب من ناحية سياسية قد انتهت مع انتهاء حكم ترامب ومع انتهاء حكم نتنياهو، والفلسطينيين تصدوا لها بشكل فعال، ويرى كذلك بأن هناك انحراف كامل للشعب الإسرائيلي نحو اليمين مما يعزز إمكانية طرح الخطة في المستقبل، ولكن على أرض الواقع سقطت الخطة على الرغم من كل المحاولات التي سعت لتنفيذها، وبالتالي مستقبلاً إقامة دولة فلسطينية هو الحق الفلسطيني المشروع والمكفول بكافة المعاهدات والإتفاقيات الدولية، كإتفاقيات جنيف، وسيفقى الشعب الفلسطيني وراء حقه في إقامة دولته على أرض فلسطين حتى تنفيذ وكفالة كافة حقوقه.³

ويرى ياسر ابوحامد انه لا يوجد أفق لإقامة دولة فلسطينية في ظل معطيات صفقة القرن، ففي ظل تلك المعطيات تعتبر صفقة القرن صفقة تذهب باتجاه إفشال إمكانية إقامة دولة فلسطينية

¹ غسان دغلس: مقابلة شخصية. فلسطين، نابلس، 14\9\2021.

² هاني المصري: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

³ وليد عساف: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

متماسكة جغرافياً، وتسعى بشكل خفي وعلني لتهويد الأرض والإنسان، وإعطاء الكيان الإسرائيلي في الضفة الغربية السيادة والسيطرة في البعد الأمني والسيادي على هذه الأرض مما يحول دون أي طموحات حتى في إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.¹

ويرى الباحث بأنه على الرغم من كون صفقة ترامب انتهت على الورق إلا أن مثل تلك المشاريع لا تنتهي ولا تنسى وتطوى، فمع الوقت سنجد بأن الكثير من بنودها ستتحقق على المدى البعيد، فالسياسة الإسرائيلية تعمل في الخفاء أكثر من ما تظهره بالعلن، وصدى صفقة القرن لن ينتهي بمجرد انتهاء حقبه ترامب وبداية حقبة بايدن؛ والفترة التي قضاها ترامب في الحكم مكن المشروع الصهيوني في الأرض واستطاع فرض واقع جديد على الفلسطينيين قد يصعب من إمكانية حلول في المستقبل أو على الأقل سيخفف من سقف التوقعات والمطالبات في أي حل قادم ممكن أن يكون.

4.4 أثر سياسات إدارة ترامب الداعمة للإستيطان على الإتفاقيات والمعاهدات الدولية

يشكل الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية انتهاكاً خارقاً للقانون الدولي والمعاهدات والإتفاقيات الدولية، وبالتالي محاولة الإدارة الأمريكية في فرض واقع جديد مغاير تماماً لما تضمنته ونصّت عليه الإتفاقيات الدولية والقانون الدولي؛ دليل واضح على التحيز والتطرف الذي وصلت إليه، ليس ذلك إلا تماشياً مع مصالحها ومصالح حليفها إسرائيل، على الرغم من مخالفة ذلك حتى للمعايير والأسس والمبادئ التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية، ويوافق عليها الشعب الأمريكي، وفي ظل تحول العالم إلى القطبية الواحدة بعد سقوط وتفكك الإتحاد السوفييتي، فهذا يعتبر تحول خطير على مستقبل إحترام القانون الدولي والإعتراف والإلتزام بمواثيق ومعاهدات السلام الدولية.

وأشار وليد عساف إلى أن تبني ترامب للمشروع الإستيطاني هو تبني مخالف لكافة المعاهدات الدولية، وللقانون الدولي وميثاق روما واتفاقيات جنيف الأربعة وكذلك قرارات مجلس الأمن

¹ ياسر أبو حامد: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

التابع للأمم المتحدة، وخاصة آخر قرار لمجلس الأمن بهذا الخصوص وهو قرار رقم "2334" الذي يدين الإستيطان ويطالب بوقفه ويطالب كذلك بإزالة المستوطنات وتفكيكها، ويطالب دول العالم بوقف التعامل مع أي شركة تعمل في المستوطنات الإسرائيلية، وأشار كذلك إلى أن تهديدات ترامب على المستوى الدولي لمحكمة الجنايات الدولية ومقاطعتها وفرض العقوبات عليها وعلى القضاة العاملين فيها؛ ما هو إلا محاولة من ترامب كانت لتغييب القانون الدولي بشكل كامل عن القضية الفلسطينية، وتجاوزه وتجاوز كل الإتفاقيات الموقعة بهذا الخصوص.¹

واعتبر ظافر قصرأوي أن ما قامت به إدارة ترامب هو تنكّر للإتفاقيات الدولية وللقانون الدولي الذي يعتبر أن أراضي الضفة الغربية هي أراضي تحت الإحتلال، والسكان الفلسطينيين هم تحت الإحتلال ويخضعون للقانون الدولي، فترامب لم يعطي أي اعتبار أو احترام للقانون الدولي أو تطبيقه، بحيث تعامل مع أراضي الضفة الغربية كأراضي تابعة للسيادة الإسرائيلية وهي صاحبة الحق في السماح بما تراه، وبالتالي لم يصبح للقانون الدولي أي كيان أو أي معيار، لأن القانون الدولي ينظر لشرعية حق الشعب الفلسطيني بالتخلص من الإحتلال والحرية وإقامة دولته، وكل هذا ليس جديداً على ترامب، حيث أن سجله وتاريخه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية لا يعطي أي قيمة للمواثيق أو المعاهدات الدولية؛ بل يتنكّر لها، فموقفه من محكمة الجنايات الدولية سلبي، ومجلس حقوق الإنسان، واتفاقيات المناخ كذلك وغيرها.²

وكذلك نفى رائد الدبعي اعتراف ترامب بأي من القوانين الدولية، وقال أن ترامب شخصية شعبوية لا تؤمن لا بالقانون الدولي ولا بقرارات الأمم المتحدة ولا بمبادئ حقوق الإنسان، والدليل على ذلك اعترافه بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري مثلاً، وهذا يتناقض بشكل صارخ مع قراري 242 و 338، وكذلك نقل السفارة الأمريكية للقدس، والإعتراف بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل هذا يتناقض مع السياسة الأمريكية الدارجة ومع القوانين الدولية

¹ وليد عساف: مقابلة إلكترونية. مرجع سابق.

² ظافر قصرأوي: مقابلة إلكترونية. مرجع سابق.

يتناقض مع قرارات الأمم المتحدة، بالتالي ترامب فجر وتجاهل كل القوانين الدولية ولم يعترف فيها أو يتعاطى معها.¹

4.5 مبررات الإدارة الأمريكية في دعم الإستيطان في الضفة الغربية

نصبت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كوسيط دولي شرعي ووحيد أحياناً في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وحتى في فترة من الزمن في الصراع العربي-الإسرائيلي على مدى التاريخ، وقد اشتركت معها بعض الدول في مراحل معينة، وحقب تاريخية محددة، ربما لقوتها القطبية العالمية، وربما لتفردا عبر التاريخ بنتبع كافة تفاصيل الشرق الأوسط، وكذلك لرضى الأطراف المتصارعة بها كوسيط طوعاً أو كراهية، ومع إدانة ميثاق السلام الدولية والقانون الدولي للإستيطان؛ أصبح موقف الإدارة الأمريكية في دعم الإستيطان موقف المستبد القمعي الذي يرى في مصالحه وتحالفاته هدف يريد تحقيقه كيفما كان، ومع عدم وجود مبرر واضح ومقنع أصبحت الإدارة الأمريكية محل جدل وعدم ثقة كوسيط في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ويرى رائد الدبي بأن ترامب تعامل مع الشرق الأوسط بمنطق "business man" بمنطق التاجر والإقتصادي، وتعامل مع القضية الفلسطينية كصفقة تجارية، وكان يعتقد أن المهم هو المال، وأن أساس السلام هو الانتعاش الإقتصادي، وهذه نظرية قاصرة وغبية وغير قابلة للتطبيق، لأن المشكلة الأساسية هي مشكلة سياسية، وبالتالي حتى الوضع الإقتصادي في فلسطين هو مرتبط بالوضع السياسي، فلا يمكن البحث عن حلول إقتصادية بعيداً عن الحل السياسي.²

ويرى نايف جراد أن المبررات أن هذا أمر واقع وهذه أمور حيوية لدولة الكيان وللشعب اليهودي، وأن هناك حقوق تاريخية للشعب اليهودي على هذه الأرض، وأن هذه أرض يهودا والسامرة إرث اليهود، وأنها أرض أجداد وآباء اليهود تاريخياً، واحتياجات الفلسطينيين لا تصل لمستوى السيطرة على كل هذه الأرض، بالإضافة إلى اتخاذ الجانب الأمني للكيان الإسرائيلي

¹ رائد دبي: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

² المرجع السابق.

كمبرر؛ وبالتالي من شأن مثل هذا الاستيطان كمستوطنات بشرية أو بصيغة مصادرة الأراضي أو إقامة قواعد عسكرية أو غير ذلك من أشكال سلب الأراضي، من شأنها أن يضمن الأمن للكيان الإسرائيلي وخاصة امن حدودها الشرقية التي كما تدعي ممكن أن تهدد من أعداء خارجيين.¹

ويعتقد ظافر قصرأوي أن التبرير الذي اعتمدته الإدارة الأمريكية في هذا السياق هو تعاملها مع الأراضي الفلسطينية كجزء من دولة إسرائيل؛ فتعتبر أن إسرائيل هي القوة المسيطرة؛ ولا تعترف بأراضي الضفة الغربية كمنطقة محتلة، مما عزز الموقف الإسرائيلي الذي لا ينظر لنفسه كقوة محتلة أصلاً؛ بل أن هذه المناطق هي جزء من أرضه، وضمن سيطرته وسيادته، وهذا القلق الكبير لدى الفلسطينيين حاول منح ترامب سيطرة شرعية واقعية لإسرائيل على كل أراضي الضفة الغربية، حتى الأراضي المصنفة "أ" حسب اتفاق أوسلو.²

ويرى الباحث بأن وقاحة الإدارة الأمريكية في عهد ترامب وصل بها الحال إلى عدم البحث عن مبرر أصلاً تطرحه لتبرير الدعم، فبمنطق القوة والعنجهية فقط قامت الإدارة الأمريكية بتحقيق مصالحها ومصالح اليمين الإسرائيلي الذي استطاع أن يسخر كافة مراكز نفوذه في سبيل تحقيق أهدافه.

4.6 موقف المجتمع الدولي من سياسات إدارة ترامب الداعمة للإستيطان

فرضت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب واقع جديد مغاير تماماً لما سلفها من إدارات، حيث برزت ومن بدايات حكمها بصورة صارمة تحقق مصالحها بصورة واضحة للعيان، تعاقب كل من يحاول أن يقف أمامها أو يعترض أو حتى لا يرضخ لما تمليه عليه، وبالتالي انقسم المجتمع الدولي إلى عدة أقسام بين من قبلوا الرضوخ والخنوع لما تمليه عليهم إدارة ترامب، وبين من اعترض وامتنع عن تنفيذ تلك القرارات والأوامر؛ وواجه العقوبات والعقبات، ومع تعارض الإستيطان مع القانون الدولي ودعم إدارة ترامب له بشكل واضح وصريح وعلى العلن،

¹ نايف جرّاد: مقابلة إلكترونية. مرجع سابق.

² ظافر قصرأوي: مقابلة إلكترونية. مرجع سابق.

لم يكن على المجتمع الدولي أي كان حالياً أو عدواً إلا أن يرفض ذلك جملة وتفصيلاً، وهو عكس ما حصل على أرض الواقع، ففي ظل تخاذل عربي وإقليمي ودولي؛ رضخت غالبية الدول العربية وحتى المجتمع الدولي إلا القليل، والتزمت الصمت خوفاً من عقوبات الإدارة الأمريكية.

وعن موقف جمهورية الصين الشعبية من تلك السياسات فعلى الرغم من أنها لا تولي الشرق الأوسط أهمية كبيرة في سياساتها الخارجية، إلا أنها أدانت تلك الإجراءات، وعلى لسان مبعوثها للشرق الأوسط لعملية السلام (تشي جيون) قالت: " أنها ترفض كافة الإجراءات الإسرائيلية التي من شأنها تصعيد العنف في الأراضي الفلسطينية، ومن بينها التوسع الإستيطاني"، وكذلك طالب إسرائيل بالعدول عن قرار ضم الأغوار، كما وأكد جيون على أن موقف بلاده ثابت تجاه القضية الفلسطينية المتمثل بمبدأ حل الدولتين.¹

أما عن الموقف الروسي من الإستيطان وعمليات الضم والتهجير لأراضي الفلسطينيين، فاعتبرت أن قرارات ترامب لا تغيير من الواقع شيئاً، وتعد مخالفة للقانون الدولي، وبقيت متحفظة على الموقف الرسمي من الإدانة أو الدعم، إلا أنها في عام 2021م، أكدت وزارة الخارجية الروسية أن الأنشطة الإستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هي غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي، واعتبرت أن تلك السياسات تقوّض عملية السلام وحل الدولتين وتقضي على أمل قيام دولة فلسطينية.²

أما الإتحاد الأوروبي ففور إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1967م، باشرت على الفور بالإعلان أن موقفها ثابت تجاه قضية الإستيطان، على أنها غير قانونية، وأنها مخالفة للقانون الدولي، وما زالت تعتبر أراضي

¹ أبو سمرة، قيس، (2019)، الصين ترفض الإجراءات الإسرائيلية بشأن الأغوار والخليل، أخذت عن وكالة الأناضول عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.aa.com.tr/ar/> الدول-العربية/الصين-ترفض-الإجراءات-الإسرائيلية-بشأن-الأغوار-والخليل/1667549

² الوكالة الفلسطينية (وفا)، (2021)، روسيا: الإستيطان الإسرائيلي في القدس والضفة الغربية غير شرعي، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: <http://wafa.ps/Pages/Details/35307>

الضفة الغربية تقع تحت الاحتلال، كما ودعت إسرائيل للإنسحاب الكامل والغير مشروط من تلك الأراضي، كونها تعرقل عملية السلام وحلّ الدولتين.¹

ودعا ابراهيم ربايعة إلى أنه علينا أن ندرك انه عند الحديث عن الولايات المتحدة يصبح من الصعب تقييم دور المجتمع الدولي لأنه لن يكون ذو تأثير خارج المساحات التي بها اشتباك بين الولايات المتحدة وقوة ذات ثقل دولي تخلق نوع من التوازن مع الولايات المتحدة، فهذا ما يمنع وجود وساطة دولية في القضية الفلسطينية رغم المناداة المستمرة، لأن الرباعية الدولية فشلت والصين ليس من اهتماماتها هذه المنطقة رغم الإدانات والرفض ولكن لم يستطع أحد أن يثني الولايات المتحدة عن اتخاذ هذا القرار المؤثر، وكذلك بعض الدول العربية اتجهت للتطبيع علاوة على ذلك، فإذا كانت الدول العربية تعتبر من جبهاتنا الداخلية وحلفائنا فما بالنا بالدول الأخرى.²

وعن ظافر قصر اوي يرى بأن موقف المجتمع الدولي عموماً كان يمكن أن يكون أفضل، على الرغم من أنه كان هناك رفض دولي لا يتفق مع سياسة ترامب، لكن عملياً من يفرض الواقع هو من يملك منطق القوة، على الرغم من أن المجتمع الدولي عموماً لم يتفق ولم ينساق عدا بعض الدول القليلة المتماشية مع مشروع ترامب وسياساته، ومع إنتهاء فترة حكم ترامب انتهى مشروعه بالكامل؛ لأنه لم يكن مبني على فكرة مشرعة أو مقبولة من خلال قانون دولي أو حقوق إنسان أو مبادرة دولية متعددة الأطراف، فلم تكن كامل خطته سوى توجه عقائدي وفكري محدود.³

ويرى حسام زملط بأن موقف المجتمع الدولي جزء منه كان جيد، وواضح أن المجتمع الدولي عبر عن التزامه بالشرعية الدولية والقرارات الدولية وأن هذا هو الطريق الأساسي، وأن أيّ

¹ تشيتين، شريفة، (2019)، الإتحاد الأوروبي: موقفنا من أنشطة الإستيطان الإسرائيلية لم يتغير، موقع وكالة الاناضول عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.aa.com.tr/ar/دولي/الاتحاد-الأوروبي-موقفنا-من-أنشطة-الاستيطان-الإسرائيلية-لم-يتغير/1649293>

² إبراهيم ربايعة: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

³ ظافر قصر اوي: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

انحراف عنه لا يعبر عن الإجماع الدولي، لكن السوء في الأمر أنه لم يلحق ذلك بفعل سياسي، فقد كان كل ذلك فقط على مستوى المواقف اللفظية.¹

وعلى الصعيد الدولي الإقليمي يرى محسن صالح أن ترامب سعى إلى عزل قضية فلسطين عن محيطها العربي أو بيئتها الإستراتيجية؛ وذلك من خلال الضغط في موضوع التطبيع، وحتى يتم الإستفراد في الملف الفلسطيني إسرائيلياً، فبهذه الطريقة يضعف الوضع الفلسطيني على شقيه المقاوم والتفاوضي من خلال، إضعاف وتفكيك البيئة الإستراتيجية التي تدعم القضية الفلسطينية، وبالتالي الدخول في برامج التطبيع مع البلدان العربية، ففترة ترامب كانت من أنشط الفترات في التاريخ الأمريكي الحديث في موضوع التطبيع، وأنتجت في العام 2020م دخول أربع دول عربية في التطبيع.²

ويقول وليد عساف أن المجتمع الدولي نظرياً كان رافض لخطة ترامب ومشروع الإستيطان، ولكن من ناحية عملية كان هناك تخاذل من بعض الدول العربية التي قبلت بعمليات تطبيع مع إسرائيل بوساطة ورعاية أمريكية، ومن ناحية أخرى كان هناك صمت دولي على أرض الواقع، وقد وصفه عساف "باستحياء" وخوف دولي من موقف ترامب والإدارة الأمريكية، مما حال دون وجود موقف حاسم ضد الموقف الأمريكي والإسرائيلي.³

بينما ترى دلال عريقات أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة تعتبر المستوطنات غير قانونية، وأراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية واقعة تحت الاحتلال، وكذلك يعتبرها المجتمع الدولي معيق أساسي لحل الدولتين، إلا أن المواقف الدولية تبقى خجولة على الصعيد العملي، فتبقى تلك المواقف للأسف لا تتعدى الخدمات الشفوية التي يقدمها المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية، فلا يوجد مواقف حاسمة أو رادعة أو عملية حقيقية لإيقاف عجلة الإستيطان على هذه الأراضي المحتلة.⁴

¹ حسام زملط: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

² محسن صالح: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

³ وليد عساف: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

⁴ دلال عريقات: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

وكذلك يرى رائد الدبعي بأن المجتمع الدولي أثبت أنه مجتمع جبان، والأنظمة العربية أثبتت أنها أنظمة ورقية، وكذلك أوروبا أثبتت أن أكثر ما تستطيعه هو أن تظهر بعض الأصوات هنا أو هناك، ولكن المجتمع الدولي قد وقف وقفة مخجلة وغير كافية أمام السياسات الإستبدادية لإدارة دونالد ترامب.¹

4.7 طرق الرد والتصدي للسياسات الإستيطانية

منذ نكسة عام 67 اتخذ الإستهيطان الإسرائيلي منهجاً مزق النسيج الجغرافي والإجتماعي الفلسطيني، وأدخل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في دوامة التحدي والدفاع عن أراضيها بنمطية البقاء "تكون أو لا تكون"، واتخذ الشعب الفلسطيني في سبيل الدفاع عن أرضه كافة الطرق والأساليب الناعمة والخشنة، وما بين الكفاح المسلح والمسيرات السلمية لم تتوقف محاولات التصدي والدفاع عن الأراضي المصادرة عنوة من أصحابها، ولم تتوقف محاولات الدفاع عن الأرض.

ويبلور وليد عساف طرق الرد والتصدي للسياسات الإستيطانية في ثلاث محاور رئيسة تتمثل في:²

1. تصعيد المقاومة الشعبية ضد الإستهيطان وضد المشروع الإستعماري.
 2. تبني خطة تعزيز صمود المواطن الفلسطيني في مناطق "ج" بقوة، وتوفير التمويل الكافي واللازم لها، واسقاط مشروع التهجير القسري.
 3. استمرار التحرك على المستوى السياسي الثابت على الموقف الحالي برفض التعاطي مع خطة الضم، ورفض أي حل سياسي قائم على مبدأ الإعتراف بالإستهيطان.
- ويعتقد ظافر القصراري أنه في ظل الوضع الفلسطيني الحالي وضمن الإمكانيات الحالية بأن الموقف السياسي الحالي للسلطة الفلسطينية جيد؛ وهو "المقاومة الشعبية السلمية" بحيث لا يوجد

¹ رائد دبعي: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

² وليد عساف: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

خيار آخر والخيار المنطقي والمعقول ضمن الوضع السياسي والعالمي المتاح بأن المقاومة الشعبية هي الأفضل، وكما يرسم الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية، ربما هو ليس النهج المثالي، ولكن أخذاً بالواقع المعاش والمفروض والمعطيات الموجودة، وأخذاً بتجارب دول أخرى كجنوب أفريقيا فالمقاومة السلمية الشعبية نموذج يمكن أن يحتذى به من أجل مواجهة هذا المشروع والتصدي له، ويعتقد ظافر القصراوي بأن اسرائيل تريد العنف وانجرار الفلسطينيين لصراع مسلح كونها تتفوق في ذلك، ويرى بأن التفوق الأخلاقي الفلسطيني أن المشروع الإستيطاني غير صحيح وغير أخلاقي أن يتم سرقة أراضي شعب أعزل، بحيث أن الفلسطينيين لا يملكون القوة العسكرية لمواجهة هذا المشروع، فيبقى الموقف الشعبي والمقاومة الشعبية السلمية التي لا تتجه لأي شكل من أشكال العنف هي الطريقة الفضلى، وكذلك تحريك الشارع الفلسطيني بعشرات الآلاف بشكل سلمي، والإبتعاد عن أي مواجهة مسلحة تتخذها اسرائيل كمبرر لها لإستخدام العنف. وتحريك الشارع يبدأ من خلق علاقة جيدة بين السلطة الفلسطينية والشارع لتحريكه.¹

أما عن غسان دغلس فيرى بأن دعم الصمود على الأرض من أهم الخطوات للتصدي للإستيطان، واستغلال كافة المناطق المفتوحة وأراضي الدولة وقمم الجبال، وتمكين المواطنين في المناطق القريبة والمحاذية لمناطق التماس ومناطق المستوطنات ضمن برنامج موحد، بالإضافة إلى تصعيد حالة المقاومة الشعبية.²

وعن رائد الدبعي فيرى أولاً بأن الوحدة الوطنية هي أهم طريقة في التصدي للسياسات الإستيطانية، بحيث نتمكن من تصدير صوتنا للعالم كشعب فلسطيني واحد وموحد تحت مظلة فلسطين فقط وليس حزب أو حيز جغرافي، وثانياً المقاومة الشعبية يرى بانها السبيل الأمثل في مواجهة السياسات الإستيطانية، فنرى مثلاً قرية بيتا في نابلس قد قدمت ثمانية شهداء مدنيين حتى الآن، وبالتالي يجب أن نصلب عود المقاومة الشعبية الفلسطينية، وثالثاً وأخيراً أشار إلى

¹ ظافر القصراوي: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

² غسان دغلس: مقابلة الكترونية. مرجع سابق..

ضرورة إعادة نمط التفكير بشكل كامل، فيجب أن نفكر كيف من الممكن أن نعود إلى الأرض، وكيف من الممكن أن نحيا الأرض بالزراعة، وبمشاريع شبابية واضحة للشباب، وكذلك مشاريع إنتاجية للشباب التي تعاني من البطالة وبالتالي يمكن العودة إلى الأرض، الأرض لن تحمى إلا بالعودة لها واستثمارها وبالوجود الفيزيائي للفلسطينيين عليها.¹

وعلى الصعيد السياسي والدولي يرى هاني المصري بأن القضية الفلسطينية بحاجة لوحدة فلسطينية؛ تستطيع أن تجمع كل الطاقات الفلسطينية، كذلك بحاجة لتجريم الإستيطان عملاً وتعاملاً وعلى الصعيد الاقتصادي والتجاري والثقافي وحتى الرياضي، واعتباره الخطر الرئيس في المرحلة الراهنة بعيداً عن محاولة تحييد هذا الخطر بحجة أخطار أخرى، والتركيز على وقف هذا الخطر في هذه المرحلة.²

كذلك دعا هاني المصري لإظهار وتصدير خطر الإستيطان للعالم أجمع، حتى يتم التدي له بطرق فعالة أكثر ودعم حركات (BDS) وكافة الحركات ومؤسسات المجتمع الدولي على الصعيد المحلي والعالمي الداعية لمقاطعة الإستيطان وتعرية إنتهاكاته للعالم أجمع.³

وصرح حسام زملط بأن أهم شيء في مواجهة الإستيطان هو صمود أهلنا على أراضيهم، ومقاومتهم الشعبية والدفاع عن أرضهم وعن ممتلكاتهم وبيوتهم ومقدساتهم، وهذا يحصل كل يوم، وهذا العامل الحاسم والأهم، ولكن هناك ميادين أخرى منها ميدان القانون الدولي والمحكمة الجنائية الدولية، وفرض هيبة القانون ووضحه على دولة الاحتلال، وفرض العقوبات بالتالي على هذه الدولة التي تخترق القوانين والقواعد الدولية كل يوم، وهناك كذلك الميدان السياسي الذي من المفترض أن تفرض الدول الوازنة إرادتها السياسية على دولة الاحتلال التي تأخذ بقائها واستمرارها من دعم هذه الدول، ومنها بريطانيا بالمناسبة، وبالتالي شعبنا هو الأساس، ونظامنا السياسي وحسمه للأمور كما حصل فترة ترامب ودفاعه عن ثوابتنا بشكل واضح لا

¹ رائد دبعي: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

² هاني المصري: مقابلة الكترونية. مرجع سابق.

³ المرجع السابق.

يدع مجال للشك، وكذلك استقلالية قرارنا السياسي الذي وقف في وجه كافته السياسات والإجراءات التعسفية العاصفة بشعبنا وبالقضية الفلسطينية.¹

ويرى الباحث بأن السبيل الوحيد في إيقاف المد الإستيطاني المنتشر كالنار في الهشيم، وفي ظل حالة التغاضي الدولي تارة والسكوت عنوة تارة أخرى، ولأن العالم يتحدث بلغة القوة فقط، فإن الشعب الفلسطيني أمام خيار واحد لا ثاني له، وهو توحيد وإعادة بناء منظمة التحرير بعد تمثيلها لكل الفلسطيني وخاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي بما يضمن ثقل سياسي دولي عالمي يتيح لها إمكانية التفاوض عبر وسيط دولي غير أمريكي، يفرض تطبيق القانون الدولي.

مروراً بتاريخ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي ومنذ قيام الكيان الصهيوني منذ النكبة والنكسة مروراً باتفاق أوسلو والانقسام السياسي الجغرافي الإجتماعي بين الضفة وغزة، لم يدخر الشعب الفلسطيني أي من محاولات الدفاع والتصدي للهجمة الإستيطانية الشرسة التي يتخذها الكيان الصهيوني، وما بين المحاولات الناعمة والعمليات العسكرية المتفاوتة بين الحين والآخر، لم يتفانى الفلسطينيون في الدفاع عن أرضهم ولم تتوقف محاولاتهم المستمرة في استعادة أراضيهم المصادرة والمسرقة أو المهددة بالإستيلاء عليها.

4.8 الأضرار المباشرة على حياة المواطن الفلسطيني جراء الإستيطان

تتضمن السياسات التعسفية لإدارة ترابم العنجهية تداعيات يدفع نتائجها المواطن الفلسطيني البسيط الأعزل، فالواقع الجغرافي الممزق الذي فرضته سياسة التهجير والتوسع الإستيطاني، انعكست بدورها على الشعب الفلسطيني الذي لم يجد من يحيمه من تلك السياسات، فدفع الثمن من ماله وأرضه ورزقه وماءه وحتى حقه في حرية التنقل والعيش بسلام، وجعل الإستيطان المواطن الفلسطيني في حالة صراع دائم مع المحتل الذي يتربص بالفرصة المناسبة للتعدي وإلحاق الأذى والضرر بالمواطنين العزل.

¹ مع حسام زملط، مقابلة الكترونية. مرجع سابق..

فيما يرى غسان دغلس بأن الإستيطان كافة سواء في عهد ترامب أو غيره هو إعدام للقضية الفلسطينية، وبالتالي الأضرار الناجمة عن الإستيطان لا تقتصر على حقبة ترامب أو غيره، فيسرق الإستيطان خيرات الارض لصالح المستوطنين ناهيك عن سرقة المياه وحتى إعادة بيعها للفلسطينيين، مما يعمق ويجذر معاناة المواطن الفلسطيني الذي أصبح يواجه صعوبة في ممارسة حياته اليومية وعن حصاد قوت يومه من خيرات أرضه الممسروقة والمنزوعة منه عنوة والمتنازع عليها، فمشكلة الإستيطان تتعمق ووتجذر مع الوقت فهذه المستوطنات أقيمت في أوقات قديمة وسابقة جداً فمحاولة فرض واقع جديد عليها سيكون ضرباً في الخيال كون سكانها أصبح غالبيتهم من مواليدها، فأدلجة تلك المستوطنات عن طريق تخليد فكرة أصحاب الأرض الأصليين عقدت إمكانية التوصل لحل مرضي وقابل للتسوية والتطبيق، وذلك حتى ينعم الفلسطينيون بحياة كريمة أسوة بباقي شعوب الأرض.¹

ويرى ظافر قصرأوي بأن السياسات الإستيطانية بشكل عام وسياسات إدارة ترامب فرضت واقعاً يصعب على الفلسطينيين العيش بكامل حقوقهم المدنية في ظلّه، فسياسات ضم مناطق الأغوار ومناطق "ج" وعدم إعطاء كامل الحرية للحركة والتنقل ولا في استصدار تراخيص بناء وكافة الإجراءات التعسفية القمعية المتخذة في حق المواطنين الفلسطينيين من شأنها أن تعرقل عملية سير الحياة الروتينية البسيطة للمواطن الفلسطيني الذي أصبح يواجه خطر الإجلاء المحدث.²

واعتبر وليد عساف أن المواطن الفلسطيني يدفع ثمن كامل من فاتورة حياته اليومية والكرامة الإنسانية وحقوقه الإجتماعية والسياسية القادمة، بحيث أن المشروع الإستيطاني يقوم بتقسيم الضفة الغربية إلى عدد كبير جداً من المعازل والكتنونات والتي في نهاية المطاف تحول حياة المواطن الفلسطيني إلى جحيم على حد وصفه، وتتحكم في حياته ورزقه واقتصاده وحياته الإجتماعية وتتعدى ذلك لتصل إلى حريته في التنقل والعيش بسلام.³

¹ غسان دغلس: مقابلة إلكترونية. مرجع سابق.

² ظافر قصرأوي: مقابلة إلكترونية. مرجع سابق.

³ وليد عساف: مقابلة إلكترونية. مرجع سابق.

النتائج والتوصيات

يخرج الباحث من خلال محاور هذه الدراسة وبناء على ما عرضته من تداعيات لسياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية بعدة نتائج وتوصيات يمكن إجمالها بما يلي:

أولاً: النتائج

1. منحت إدارة ترامب الجانب الإسرائيلي الضوء الأخضر في التمدد الإستيطاني، والتوسع على حساب الفلسطينيين، وحيّدت الجانب الفلسطيني من الصراع.
2. من خلال أشكال الإستيطان المتمثلة في السيطرة على الأراضي وبسط مناطق نفوذ المستوطنات والطرق الالتفافية والجدار العازل؛ حرمت إدارة ترامب الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية في العيش بسلام أسوة بباقي شعوب أهل الأرض.
- استفردت الولايات المتحدة الأمريكية في الوساطة والرعاية على أي حلول واتفاقيات سلام مبرمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على اعتبارها صاحبة القطبية الواحدة في العالم ولرضى الجانبين عن وساطتها، وعلى الرغم من زعمها الحياد في العلن إلا أن فترة ولاية دونالد ترامب شهدت إقصاء وتهميش كامل للجانب الفلسطيني واسترضاء ومحاباة للجانب الإسرائيلي.
3. لم يظهر المجتمع الدولي أي موقف واضح يتماشى مع القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن واتفاقيات جنيف الراضة للإستيطان والتي تلزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها بعد نكسة عام 67؛ خوفاً من الوقوف خصماً للإدارة الأمريكية بعهد ترامب، وبدى موقفاً باهتاً أمام السياسة الأمريكية العنجهية المنحازة بشكل علني للجانب الإسرائيلي والتي تدعم الإستيطان.

4. يعاني الشارع الفلسطيني من تشتيت صوته أمام العالم ويعاني من أزمة التمثيل الدولي والشرعية سيما بعد فترة الإنقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي

انعكس على أرض الواقع بصعوبة المثل أمام المجتمع الدولي والمطالبة بصوت فلسطيني واحد ينادي بوقف الإستيطان والإسحاب من أراضي الفلسطينيين.

5. استغل الجانب الإسرائيلي السائر الأمريكي المنحاز وزاد من نشاطه الإستيطاني في أراضي الضفة الغربية في ظل حماية دولية وسياسية واقتصادية من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

6. على امتداد التوسع الإستيطاني في أراضي الضفة الغربية وعدم وجود رادع دولي أو اقليمي او قانوني؛ يقوّض الإستيطان فرص السلام العادل في المنطقة ويقضي على حلم حل الدولتين ويحرم الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير أسوة بباقي شعوب اهل الأرض.

ثانياً: التوصيات

على ضوء ما سبق من نتائج توصل اليها الباحث إلى عدة توصيات يمكن إجمالها في الآتي:

1. وحدة منظمة التحرير وإعادة بنائها بما يمثي الكل الفلسطيني، والإنطلاق برؤية استراتيجية شاملة وبرنامج موحد من منطلق مقاومة الإستيطان تتفق عليه كافة الأطياف الفلسطينية على اختلاف أيديولوجياتها.

2. التحرك على الصعيد السياسي الدولي والمطالبة بتنفيذ القانون الدولي في أراضي الضفة الغربية، وتحكيم محكمة الجنايات الدولية في كافة انتهاكات الإحتلال الإسرائيلي بما يضمن تمثيل الشعب الفلسطيني على اختلاف اطيافة في المحافل الدولية.

3. التفاوض برعاية من يمثل الأمم المتحدة او الرباعية الدولية ضمن شروط تضمن تنفيذ بنود المفاوضات وتخالف من ينتهك أي منها وإبقاء الإستيطان ضمن القضايا الغير قابلة للإستئناف كونها تمس البقاء والوجود الفلسطيني على الأرض.

4. تبني خطط تنمية اقتصادية في الضفة الغربية تضمن الحفاظ على اقتصاد متين وقوي يتيح التنمية في المناطق المهددة بالاستيلاء والمناطق القريبة من المستوطنات، بما يضمن تعزيز وجود الفلسطينيين على أرضهم.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

ابو العمرين، خالد (2000). حماس حركة المقاومة الإسلامية، مركز الحضارة العربية، مصر-القاهرة، ط1.

ابو غربية، بهجت (1989). صفحات من تاريخ القضية الفلسطينية حتى سنة 1949: الرؤية التاريخية وملامح تجربة ذاتية، دار المنظومة.

اشتية، محمد (2009م). "موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية"، ط2، البيرة، فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، بيرزيت، فلسطين.

الأطرش، أحمد (2014). جغرافيا الإستيطان: كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى "كنتونات"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، فلسطين، رام الله.

الأوامر الإسرائيلية المتعلقة بالأرض والسكان وآليات الاعتراض عليها"، صادر عن مركز أبحاث الأراضي، القدس فلسطين، 2018.

بشارة، عزمي (2020). صفقة ترامب نتنها هو الطريق إلى النص ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟، منظمة التحرير الفلسطينية امركز الأبحاث عن دار المنظومة العدد280.

الحديثي، عباس (2004). نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

روبنر جوش وآخرون (2021). مواءمة المساعدات المقدمة إلى إسرائيل مع حقوق الإنسان والقوانين الأمريكية، مركز كارنيجي للشرق الأوسط.

الزرو، نوّاف (1991م). القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية، (ط1)، دار الخواجا، الأردن، عمان.

شريف، حسين (2003). فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى وتوابعها 2002، ج1، ط1، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

شفيق، منير. (2013). اتفاق اوسلو وتداعياته، المكز الفلسطيني للإعلام-كتب واصدارات.

عبد الكافي، إسماعيل (2005). الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية.

غبون، ولاء (2021). أداء المحكمة العليا الإسرائيلية ودورها في شرعنة الإستيطان، معهد الابحاث التطبيقية أريج-القدس.

فتحي، هويدا (2018). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، جامعة الدول العربية-الأمانة العامة، دار المنظومة، القاهرة، ط1.

مكاوي، بهاء الدين (2017). القرار السياسي، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية.

هالفي، أفرام (2006). رجل في الظلال، الدار العربية للعلوم، ط1.

الوعري، نائلة (2007). دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والإستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1.

الرسائل الجامعية

إبراهيم، بلال (2010). الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير منشورة، جامعه النجاح الوطنية.

التقارير والمجلات والدوريات

أبراش، ابراهيم (2009). جنود الإنقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20 العدد 78، ص5.

اشتية، محمد وآخرون (2020). فلسطين ما بعد اتفاقيات التطبيع العربي، مركز أبحاث منظمة التحرير، شؤون فلسطينية، القدس/فلسطين، العدد 281.

تقدير موقف (2017). السياسة المتوقعة لإدارة ترامب نحو الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تقدير موقف (2017). خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته، صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر/كانون أول.

تقدير موقف (2020). التطبيع العربي مع إسرائيل: مظهره، ودوافعه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، الظعائن-قطر.

تقدير موقف (فبراير 2017). "اجتماع نتنياهو وترامب: الإستيطان أولاً"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

تقدير موقف: "اجتماع نتنياهو وترامب: الإستيطان أولاً"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر/فبراير 2017م.

الجنابي، حازم (2019). الرؤية الإستراتيجية الدولية للشرق الأوسط (الموقع-الثروة-القوة)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 3.

سويلم، بيداء (2005). مشروع خارطة الطريق: دراسة سياسية، مجلة العرب والمستقبل، الجامعة المستنصرية-مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، دار المنظومة، المجلد 3، العدد 10.

الشديفات، شادي والجبرة، علي (2015). موقف القانون الدولي من المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، المنارة، المجلد 21 العدد 4، (326).

صايغ، فايز (1997). السياسة الأمريكية في عهد كارتر تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، دار المنظومة، شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية-مركز الأبحاث، ع86.

عزیز، عباس وایدام، سعد (2020). السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الشرق الأوسط في عهد الرئيس "دونالد ترامب" وآفاقها المستقبلية. دراسة حالات (فلسطين، إيران، العراق)، دراسة منشورة، جامعة بغداد، قسم الدراسات الدولية، العددان 77 و78.

العيثاوي ياسين وصبحي أنس (2016). "صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة مداد للآداب، العدد السابع.

مجلة الدراسات الفلسطينية (2017). الكنيسة يقر مشروع قانون "شرعنة المستوطنات" الذي يتيح مصادرة أراضٍ في الضفة الغربية والقدس، وثائق اسرائيلية، المجلد 28، العدد 110، القدس.

محمد، رزيق (2014). المثقف والسلطة أليكسيس دي توكفيل وشرعنته للسيطرة والإستيطان في الجزائر من خلال ثلاثة وثائق، مجلة العلوم القانونية والسياسة، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، العدد 9.

نوفل، ممدوح (2000). عملية السلام بعد قمة كامب ديفد الثانية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 11، العدد 43.

وحدة تقدير الموقف (2020). الإتفاق الإماراتي الإسرائيلي شرق أوسط جديد، هيئة أبحاث م.ت.ف، دار المنظومة.

المقابلات الشخصية

إبراهيم ربابعة: مقابلة الكترونية. فلسطين، رام الله، 2022\1\8.

حسام زملط: مقابلة الكترونية، بريطانيا، لندن، 2022\1\17.

دلال عريقات: مقابلة الكترونية. فلسطين، جنين، 2022\1\12.

رائد الدبعي: مقابلة الكترونية. فلسطين، نابلس، 2021\9\29.

ظافر قصر اوي: مقابلة الكترونية، فلسطين، نابلس، 2021\8\31.

غسان دغلس: مقابلة شخصية. فلسطين، نابلس، 2021\9\14.

محسن صالح: مقابلة الكترونية. لبنان، بيروت، 2022\1\5.

نايف جرّاد: مقابلة الكترونية. رام الله، فلسطين، 2021\12\29.

هاني المصري: مقابلة الكترونية. فلسطين، رام الله، 2022\1\2.

وليد عساف: مقابلة الكترونية. فلسطين، رام الله، 2021\8\23.

ياسر أبو حامد: مقابلة الكترونية. فلسطين، أريحا، 2021\12\28.

المراجع الإلكترونية

أبو راس، عبد الجبار (2019). بومبيو: واشنطن لم تعد تعتبر المستوطنات مخالفة للقانون الدولي، مؤتمر صحفي من مقر وزارة الخارجية الامريكية، ونقلته وسائل إعلام محلية، 18.11.2019، وكالة الاناضول، أخذت بتاريخ 2020\11\9 عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.aa.com.tr/ar/> الدول-العربية/بومبيو-واشنطن-لم-تعد-تعتبر-المستوطنات-مخالفة-للقانون-الدولي/1649157

أبو سمرة، قيس، (2019)، الصين ترفض الإجراءات الإسرائيلية بشأن الأغوار والخليل، أخذت عن وكالة الأناضول عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.aa.com.tr/ar/> الدول-العربية/الصين-ترفض-الإجراءات-الإسرائيلية-بشأن-الأغوار-والخليل/1667549

أبو عيشة، نور، (2018)، 11 قراراً لـ"ترامب" في اتجاه تصفية القضية الفلسطينية، وكالة الأناضول، 2018\10\19، أخذت بتاريخ 2021\3\11م عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.aa.com.tr/ar/> الدول-العربية/11-قرار-ل-ترامب-في-اتجاه-تصفية-القضية-الفلسطينية-إطار/1286297

الإحتلال والقانون الدولي الإنساني: أسئلة وأجوبة، 4-8-2004، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أخذت بتاريخ 26-9-2020 عن الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/634kfc.htm>

أرناؤوط، عبد الرؤوف (2018). مقالة بعنوان: الإستيطان الإسرائيلي يحول آمال "أوسلو" إلى سراب، موقع منظمة التحرير الفلسطينية على الإنترنت دائرة الدبلوماسية والسياسات العامة، أخذت بتاريخ 9\11\2020م عن الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.dci.plo.ps/article/2222/> الاستيطان-الإسرائيلي-يحول-آمال- "أوسلو"-إلى-سراب-

تشيتين، شريفة، (2019)، الإتحاد الأوروبي: موقفنا من أنشطة الإستيطان الإسرائيلية لم يتغير، موقع وكالة الاناضول عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.aa.com.tr/ar/> دولي/الاتحاد-الأوروبي-موقفنا-من-أنشطة-الاستيطان-الإسرائيلية-لم-يتغير/1649293

حج محمد، مروان والمرعشلي، فيصل (2020). نظرية السياسة الخارجية، الموسوعة السياسية، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/> نظرية20%السياسة20%الخارجية

حسن، أحمد (2019). شارة "صفقة القرن" تنطلق.. كل ما تريد معرفته عن "مؤتمر البحرين"، الخليج أون لاين انبض الخليج، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://alkhaleejonline.net/> سياسة/شارة-صفقة-القرن-تنطلق-كل-ما-تريد-معرفته-عن-مؤتمر-البحرين

زبون، كفاح (2014). تعريف الإستيطان، موقع جريدة العرب الدولية "الشرق الأوسط عبر الانترنت أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي:

<https://aawsat.com/home/article/196596>

سلمي، جلال (2015). وثيقة رفض السلطان عبد الحميد الثاني بيع فلسطين، موقع ترك برس،
أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.turkpress.co/node/12449>

شلايل، عمر (2005). "المنشأ الإستعماري لفكرة الإستيطان"، موقع صحيفة دنيا الوطن
الإلكترونية، عن الرابط الإلكتروني التالي:
<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/31213.html>

صحيفة دنيا الوطن، 2020\12\1، "الأمم المتحدة: المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية
توسعت لأكثر حد خلال أربع سنوات"، شؤون فلسطينية، انظر الرابط:
[https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/12/01/1384983.html](https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/12/01/1384983.html?fbclid=IwAR0AJOO1opJd-dEf_8pYezHn-p0Vckxb7_TVO0FcpuqP_sVGMlSeJIRFXNQ#ixzz6fOZQ2KrV)
[?fbclid=IwAR0AJOO1opJd-dEf_8pYezHn-](https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/12/01/1384983.html?fbclid=IwAR0AJOO1opJd-dEf_8pYezHn-p0Vckxb7_TVO0FcpuqP_sVGMlSeJIRFXNQ#ixzz6fOZQ2KrV)
[p0Vckxb7_TVO0FcpuqP_sVGMlSeJIRFXNQ#ixzz6fOZQ2KrV](https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/12/01/1384983.html?fbclid=IwAR0AJOO1opJd-dEf_8pYezHn-p0Vckxb7_TVO0FcpuqP_sVGMlSeJIRFXNQ#ixzz6fOZQ2KrV)

عبد العاطي، صلاح الدين محمد (2007م). مقالة بعنوان، الاستيطان الصهيوني في فلسطين
حتى عام (1948م)، منشورة على موقع الحوار المتمدن بتاريخ: 21/2/2007، أخذت
بتاريخ 2020\11\1 عن الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88817>

غبشي، بوعلام (2016). ما هي الوعود النارية التي أطلقها ترامب بالحملة الانتخابية، فرانس
24، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.france24.com/ar/>

قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية لمعهد الأبحاث التطبيقية "أريج"، أخذت عن
الرابط التالي: http://www.poica.org/editor/case_studies/abca-09.jpg

مجدوب، خالد (2019). منظمات مغربية: ترامب يغازل اللوبي الصهيوني بشرعة
المستوطنات، وكالة الاناضول، المغرب-الرباط، انظر الرابط:
<https://www.aa.com.tr/ar/الصهيوني-بشرعة-المستوطنات/1649908>

[الصهيوني-بشرعة-المستوطنات/1649908](https://www.aa.com.tr/ar/الصهيوني-بشرعة-المستوطنات/1649908)

محمد، عربي (2016م). السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، المركز الديمقراطي العربي، أخذت عن الرابط الإلكتروني

التالي: https://www.democraticac.de/?p=41719#_ftn1

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2020، أخذت عن الرابط التالي بتاريخ 26-9-2020: <https://www.madarcenter.org/> موسوعة-المصطلحات/1717-تهويد

معهد الأبحاث التطبيقية-أريج، "البؤر الإسطيطانية الإسرائيلية ركيزة المشروع الإسطيطاني في الضفة الغربية المحتلة"، 6-5-2021، القدس، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي بتاريخ 13-6-2021: <http://poica.org/2021/05/50966/>

مقالة بعنوان: "فكرة وفلسفة الإسطيطان"، صادرة عن وزارة العدل الفلسطينية عن الرابط الإلكتروني التالي: http://www.moj.ps/images/stories/ministry/documentation/fekra_falsa_fa.pdf

ملخص تقرير صادر عن "بتسليم" بعنوان: سلب الأراضي: سياسة الإسطيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، بتاريخ ايار من عام 2002، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205_land_grab

منظومة القضاء والتشريع في فلسطين -المقتفي-، إعداد معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16680&fbclid=IwAR10Y2Uq6bx6nUW59dqBbLDu4zOgQJqoaF1cImeAjNi7FH_EJqLDcON44OY

موقع آر تي عن الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.google.com/amp/s/arabic.rt.com/middle_east/1080822-

ناصر، أمجد، (2016م). مقالة بعنوان: الإستيطان لغة وواقعاً، العربي الجديد، أخذ عن الرابط الإلكتروني التالي بتاريخ 2020\9\30م: <https://www.alaraby.co.uk/> -
لغة-واقعاً

نص قرار مجلس الأمن حول الإستيطان الإسرائيلي في فلسطين رقم 2334، المجلس الوطني الفلسطيني/منظمة التحرير الفلسطينية أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.palestinepnc.org/news/item/195-2334>

وثيقة بيان الرئيس ياسر عرفات في مؤتمر صحفي توضيحاً لخطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة، جنيف 1988، أخذت عن الرابط التالي:

<https://www.paljourneys.org/ar/timeline/historictext/9680/> بيان-المؤتمر-
الصحفي-لياسر-عرفات-باللغة-الإنكليزية

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا: وثيقة إعلان الإستقلال الفلسطيني، انظر الرابط التالي:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4938

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). الكتاب الأبيض...فصل في السياسات الفلسطينية، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2196

الوكالة الفلسطينية (وفا)، (2021)، روسيا: الإستيطان الإسرائيلي في القدس والضفة الغربية غير شرعي، أخذت عن الرابط الإلكتروني التالي:

<http://wafa.ps/Pages/Details/35307>

أخذت عن الرابط Secretary Shultz Takes Charge". Office of the Historian

الإلكتروني التـالي:

<https://web.archive.org/web/20210126142304/https://history.state.gov/departmentshistory/short-history/shultz>

المراجع الأجنبية:

Brian Schaefer, November 10, 2016,, Haaretz, **“Where does Donald Trump stand on Israel?”**, at: <http://bit.ly/2kfNoHc>

Kansas, Leavenworth, (2006). **Arab cultural awareness: 58 factsheets**, office of the deputy chief of staff for intelligence us army training.

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

Implications of Trump's Foreign Policy on Israeli Settlement in the West Bank

**By
Al-Montasrt Bellah Wael Mansour**

**Supervisor by
Dr. Ibrahim Abu Jaber**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Political Planning and Development, Faculty
of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2021**

**Implications of Trump's Foreign Policy
on Israeli Settlement in the West Bank**

By

Al-Montasrt Bellah Wael Mansour

Supervisor by

Dr. Ibrahim Abu Jaber

Abstract

This research aims to identify the most important Implications caused by the policies of the (Donald Trump) administration, which were reflected in the settlement incursion in the West Bank, which is the cornerstone of the Palestinian-Israeli conflict, and one of the most important issues of

the conflict and the final solution. And It highlights on the period of (Donald Trump)'s rule and the positions adopted by his administration, which was not shy about providing overt and covert support for the Zionist project and for the Israeli settlement, and to clarify the consequences of this on an independent peace be upon him and the two-state solution. As well as identifying the most important features of the previous and subsequent stages of the Palestinian-Israeli conflict, and trying to propose ways and alternatives to confront those policies and procedures.

The researcher assumes that the Trump administration has taken several policies and measures that are biased towards the Israeli side, which allowed the settlement expansion to invade and establish settlements and bypass roads in the West Bank at the expense of the unarmed Palestinian lands under occupation according to international law and United Nations and Security Council decisions.

The researcher uses the descriptive analytical method to show the facts, so that this method is based on describing the phenomenon accurately, analyzing it, explaining it, simplifying it and bringing it out to the researcher in the simplest way that enables him to understand and assimilate the content. For this purpose, the researcher uses primary sources such as personal interviews, books, periodicals, articles and previous scientific researches, and secondary sources such as newspapers, magazines and the Internet.

The research came out with results stating that The study came out with the results that the Trump administration gave the Israeli side the green light for settlement expansion and expansion at the expense of the Palestinians, and neutralized the Palestinian side of the conflict, through forms of settlement represented in the control of land and the extension of settlements' areas of influence, bypass roads and the separation wall; The Trump administration has deprived the Palestinians of their basic rights to live in peace like the rest of the peoples of the earth. The United States of America has been alone in mediating and sponsoring any solutions and peace agreements concluded between the Palestinian and Israeli sides, given that it is the unipolar owner of the world and the two sides are satisfied with its mediation and despite its public claim of neutrality, Donald Trump's term in office witnessed complete exclusion and marginalization of the Palestinian side and appeasement and favoritism for the Israeli side, in light of the failure of the international community to show any clear position in line with international law, human rights

principles, United Nations and Security Council resolutions and the Geneva Conventions rejecting settlements. which obliges Israel to withdraw from the lands it occupied after the setback of 67; For fear of standing as an opponent of the American administration during the Trump era, he seemed to have a faint stance in the face of the arrogant American policy that is openly biased to the Israeli side and supports settlements.

In light of the foregoing results, the research came out with several recommendations, and the most important of which were:

1. The unity of the Liberation Organization and its rebuilding in a way that represents the entire Palestinian, and the launch of a comprehensive strategic vision and a unified program from the standpoint of resistance to settlements, agreed upon by all Palestinian sects of different ideologies.
2. Do an action on the international political level and demand the implementation of international law in the West Bank, and the arbitration of the International Criminal Court in all violations of the Israeli occupation with ensuring the representation of the Palestinian people of all sects in international forums.
3. Negotiating under the auspices of a representative of the United Nations or the International Quartet within conditions that guarantee the implementation of the terms of the negotiations and contradict those who violate any of them, and keep settlement among the non-

appealable issues as they affect the Palestinian survival and presence on the land

4. Adopting economic development plans in the West Bank that guarantee the maintenance of a solid and strong economy that allows development in areas threatened by seizure and areas near settlements, in a way that ensures the strengthening of the Palestinians' presence on their land.